الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (381)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	47
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	62
حقوق الانسان في العالم	134

تصدعات ومياه جوفية تحاصر سكان الحرمين".. وحقوق الإنسان" ترصد الشكاوى ميدانيا

معاناة "الصرف الصحي" تكبد الأهالي مبالغ مالية منذ6 أعوام

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=717390&issueno=12499#.UR8VcB1hhc0

جدة: فايز الثمالي

أخلت الجهات المسؤولة عددا من الوحدات السكنية بمخطط الحرمين السكني في جدة خوفا من انهيار المباني المتصدعة، وفي المقابل، أعدت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة خطابا للجهات المعنية بالتدخل العاجل نتيجة رصدها عددا من المخالفات الصحية والبيئية والهندسية.

يأتي ذلك بعد أن توجه عدد من أهالي حي الحرمين إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة، أول من أمس، مطالبين بالتدخل لحماية حقوقهم والوقوف على واقع معاناتهم مع الأمانة وشركة المياه التي بدأت في المخطط منذ عام 2006، دون أي تجاوب مع الشكاوى المقدمة من قبلهم.

فريق فرع جمعية حقوق الإنسان تجول داخل المخطط ورصد تحمل سكان الحي معاناة تصريف مياه الصرف الصحي وتكبدهم مقابل ذلك مبالغ مالية، مقابل معاناة صيانة مركباتهم لانعدام الطرق المعبدة، إضافة إلى تحملهم صيانة العمائر نتيجة ارتفاع منسوب المياه، مما يعرضهم إلى مشكلات صحية وبيئية إذا استمر الوضع على ما هو عليه دون حل، بعد أن طرح سكان الحي معاناتهم الاجتماعية والمادية أمام الجمعية.

وقال الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة: «إن فرع الجمعية سيخاطب أمانة جدة وشركة المياه الوطنية والدفاع المدني والمجلس البلدي والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وإحاطة إمارة منطقة مكة المكرمة بتقرير الفرع عن الزيارة للحي، وذلك انطلاقا من دور الجمعية في حماية حقوق الإنسان في العيش، ببيئة نظيفة وسليمة وآمنة وصحية».

وأضاف الشريف: «أفاد سكان الحي بأن أمانة جدة أزالت السفلتة من شوارع الحي في شهر رمضان الماضي، ولم تقم بإعادة هذه الشوارع إلى سابق عهدها، حيث إن فريق الجمعية رصد وجود مياه مختلطة بين مياه جوفية ومياه صرف صحي في بعض الشوارع، وقد ثبت من خلال جولة الوفد ولقائه بالسكان أن هناك معاناة للمواطنين، تتمثل في احتمال انتشار بعض الأوبئة والأمراض نتيجة تسرب المياه الملوثة والمختلطة إلى مياه الشرب، إضافة إلى معاناة السكان في الانتقال بالسيارات والأقدام داخل الحي، ووجود مناظر غير لائقة في عدد من الشوارع».

وزاد: «لا بد من وجود خطط عاجلة فورية لمساعدة المواطنين للتخفيف من معاناتهم من حيث تحمل تكاليف سحب مياه الصرف الصحي من قبل شركة المياه الوطنية، وقيام أمانة جدة بالسفلتة، خاصة أن بعض المناطق اكتملت فيها أعمال الصرف الصحي وإنارة الشوارع، ورفعت المخالفات عن سكان الحي، لأن السكان ليس لهم علاقة بمشكلة المياه الجوفية التي تسببت في تسرب مياه الصرف الصحي، فالمنطلق الأساسي لهذا الأمر هو أن للجميع حقوقا تكمن في العيش في بيئة سليمة وبكرامة، وبالطبع أساس المشكلة تكمن في معرفة هل هذه المشكلات ظهرت وليدة أم أنها قديمة؟».

وبين الشريف أن «السكان اشتروا منازل في الحي بناء على موافقة الأمانة التي سمحت بإقامة عمائر في الحي للسكن،

لذلك على الأمانة تخفيف معاناة السكان، وإعلان الخطط التنموية التي سيحظى بها الحي للسكان، من خلال التواصل مع السكان عبر وسائل الإعلام، أو من خلال ممثل الأهالي في المجلس البلدي».

وأشار المشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إلى أنه «أدلى السكان لفريق الرصد أن شركة المياه تقوم بتحرير مخلفات مالية عليهم نتيجة غسيل مداخل منازلهم ومكاتبهم للتخلص من الأوساخ، نتيجة وجود المياه المختلطة في شوارع الحي، مقابل معاناتهم من عدم رد المسؤولين في أمانة جدة على الشكاوى التي رفعوها منذ بداية المشكلة في الحي حتى الآن وشكوى من عدم إعطائهم معلومات صحيحة وواضحة من قبل الأمانة».

واستطرد الشريف: «رصدنا من خلال الجولة أن المواطنين يعانون ماليا من خلال تحمل سحب مياه الصرف الصحي والوصول للمساجد لأداء الفرائض، وتأثر سياراتهم من الحفر والتشققات في الشوارع، كما لاحظنا الأثر النفسي جراء استثماراتهم التي وضعوها في شراء شقق تمليك للسكن، ويتخوفون من تأثيرات المياه الجوفية والمختلطة بمياه الصرف الصحي على أساسيات العمائر، مما قد يتسبب في سقوطها وضياع حقوقهم».

وخلال الزيارة، قال الدكتور زيد الفضل وهو أحد سكان الحي: «لم نحظ جميعا وقت نزولنا بهذا المخطط بحقوقنا من خدمات ومرافق وتعبيد الطرق، فالشوارع توجد بها المستنقعات والحفر، ولا نستطيع أن نعبر فيها نحن وأولادنا وهذا حق بسيط كفلته لنا الدولة، فالأمانة هي المسؤولة عن كل هذه الأمور، والآن مخطط الحرمين يعيش أزمة كبيرة جدا جراء سوء التخطيط، ونحن الآن معرضون للطرد في أي لحظة، حيث بدأت التصدعات تظهر في بعض العمائر».

وأضاف: «نحن باسم سكان الحي منتدبون ومتطوعون أتينا لنعرض على الجمعية مشكلاتنا وهمومنا في مخطط الحرمين، حيث قمنا بتجهيز ملف وصور أخذت من الموقع تعكس الوضع الذي نعيشه ولا نريد الآن سوى الحلول العاجلة».

من جهته، أوضح عمار الفهد مواطن ساكن بالحي أن الأمانة تعد بكل مرة أن المشاريع سوف تنتهي بعد أن أزالت عددا من الطرق لعمل المشاريع منذ رمضان الماضي إلى أن إزالة الإسفلت تسببت في الكثير من المشكلات، منها تجمع مياه الصرف الصحي وظهور الحفر في كل مكان، الأمر الذي لا يسمح للسكان بالوصول إلى مساكنهم، وهذا الأمر سبب مشكلات اجتماعية وعائلية.

من جهته، قال حامد الشريف أحد سكان الحي: «كانت البيئة مهيأة نوعا ما في بداية السكن هنا، ولكن بمجرد حصول كارثة السيول حولت الشوارع لأمر محزن، ولا أستطيع الآن تغيير الحي فلا يوجد أي شخص يريد أن يسكن في حي الحرمين، وحتى أيضا البنك يرفض استرجاع العقار».

قانونيون: لائحة قضاء التنفيذ ستسرِّع التقاضي وتمنع التكدُّس .. لكنها تتطلب وعياً عميقاً

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/15/723769

الدمام – فاطمة آل دبيس

الشبرمي: نظام التنفيذ عالج المنازعات بشكل وقائي وجرّم المماطلة في الالتزامات المالية.

الفاخري: نظام المصالحة سيساهم في الحد من تكدس القضايا ويجعل الصلح ملزما.

الزامل: اللائحة سلخت قضاء التنفيذ من القضاء العام ومنحت القاضي سلطة تقديرية للعقوبات.

أبدى عدد من المختصين في الشأن القضائي رضاهم عن الضمانات التي وفرتها اللائحة التنفيذية لقضاء التنفيذ التي ستدخل حيز التنفيذ في العشرين من شهر ربيع الآخر الحالي. وأكدوا أن مزايا اللائحة لا غبار عليها، لكنهم تخوفوا من الصعوبات التي ستواجهها اللائحة وأبرزها ضعف الثقافة القانونية بمحتوى النظام.

فقد أوضح قاضي التنفيذ بالمحكمة العامة بمكة المكرمة سابقاً الدكتور عبدالعزيز الشبرمي، أن إعمال أحكام نظام التنفيذ من شأنه تسريع عملية التقاضي في المملكة بل وسيقلل من عدد المنازعات المعروضة أمام القضاء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪

من إجمالي القضايا حاليا؛ والسبب أن النظام عالج المنازعات بشكل وقائي بأن توسع في السندات التنفيذية فبعد أن كان السند التنفيذي مقتصراً على الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية، أضاف لها جملة من السندات كأحكام المحكمين ومحاضر الصلح المصادق عليها من المحاكم والأوراق التجارية والعقود الموثقة والمحررات العادية المقر بمضمونها من قبل طرفيها، وبالتالي فلن يحتاج المتعاقدون عند حدوث النزاع إلى اللجوء للمحاكم للفصل في منازعاتهم وإثبات حقوقهم الثابتة بموجب تلك السندات وإنما سيقتصر الأمر على اللجوء لقاضي التنفيذ لتنفيذ السند التنفيذي وفق أحكام نظام التنفيذ.

وبين الشبرمي أن نظام التنفيذ عالج مماطلة المنفذ ضدهم في الالتزامات المالية وغيرها بتجريم المماطلة والمقاومة وإيقاع العقوبات الزاجرة على أصحابها. كما عالج النظام مشكلة التعذر بعدم التنفيذ بدعوى الإعسار فنشرها للعموم وتجريم دعاوى الإعسار الاحتيالي والإعسار الناتج عن تبديد أموال الآخرين ونتيجة لذلك التنظيم البديع سيحترم الناس حقوق الغير، وعند حدوث النزاع سيرهب المماطلون أحكام النظام الزاجرة والرادعة وسيحصل المحقون على حقوقهم. وأضاف الشبرمي أن وزير العدل محمد العيسى أمر بتشكيل لجنة عليا ولجنة تحضيرية من أعضاء السلك القضائي بدرجتيه الابتدائي والاستئناف لإعداد اللائحة التنفيذية بناء على المرسوم الملكي وما جاء بالمادة السابعة والتسعين منه أن وزير العدل يصدر اللائحة التنفيذية للنظام خلال مائة وثمانين يوما من تاريخ صدور النظام. وعملت اللجان على عقد ورش عمل متعددة داخل المملكة وخارجها وأنهت إعداد اللائحة التنفيذية في زمن قياسي وبعمل بديع ومتميز، وتم رفع المشروع للعيسى الذي طلب من جميع المهتمين بالشأن الحقوقي من قضاة ومحامين وأكاديميين ورجال قانون المشاركة الفاعلة من خلال إبداء الرأي في مسودة اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ، وجاءت اللائحة التنفيذية بتفسير ما يحتاج للتوضيح من مواد النظام أسوة بالنظم السعودية الأخرى.

وتطرق الشبرمي إلى عدد من العوائق يعتقد أنها ستقف أمام تطبيق نظام التنفيذ ومنها ضعف الثقافة القضائية والقانونية بمحتوى هذا النظام سيما وأنه مرتبط بتعاملات الناس من خلال المحررات الشخصية والعقود والأوراق التجارية، بالإضافة الى أن تطبيق النظام يتطلب تأهيلاً لقضاة التنفيذ ومناقشات موسعة سيما وأن بعض أبجدياته تناقش موضوعات تجارية بحتة، كما أن النظام الجديد لا يواكب الواقع السعودي في موضوع تسجيل جميع الأموال والممتلكات لكل المواطنين والمقيمين وصعوبة العثور على المدين بنفسه فضلا عن أمواله. وأفاد بأن عمل قاضي التنفيذ ينحصر حالياً في المخاطبة الرسمية بطلب الإفادة عن وجود أموال أو مستحقات للمدين تحت يد الجهات المعنية، وتبقى طبيعة تعامل تلك الجهات مع طلبات قاضي التنفيذ والتي تتراوح بين الاستجابة التامة والتواني أو الرفض غير المبرر. وقال إنه بانطلاق النظام في 20 ربيع الاخر الحالي، سيتعامل قاضي التنفيذ مباشرة مع عدد من الجهات الحكومية كإمارة المنطقة للمنع من السفر وشعبة تنفيذ الأحكام الحقوقية «إدارة الحقوق المدنية» للقبض والتحري عن الأموال وإيقاف الحاسب الآلي وتنفيذ الأحكام العينية، والمرور بشأن السيارات التابعة للمدين إفادة وحجزا، وكتابة العدل بشأن العقارات إفادة وحجزا، ومؤسسة النقد والبنوك التابعة لها بشأن الحسابات والمحافظ، وهيئة السوق المالية بشأن الأسهم والسندات المالية، ووزارة التجارة بخصوص المحلات التجارية وترخيصها، ومصلحة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بشأن الرواتب التقاعدية، وكل وزارة يرشد لها الدائن بوجود أموال أو مستحقات لديها تخص المدين.

من جانبه، بين عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، أن وزارة العدل تعمل على إصدار نظام جديد هو «نظام المصالحة» ويهدف إلى العمل على الإصلاح بين المتنازعين، وبحيث يصبح القرار الصادر بالصلح ملزماً بحيث لا يمكن الرجوع عن ما تم الصلح عليه، ولهذا الصلح أثر في تقليل تكدس القضايا أمام الحاكم، حيث أن المتخاصمين لن يلجأوا إلى المحاكم وبهذا لن يدخلوا في إجراءات النظر في الدعوى ومددها. وأوضح الفاخري أن ثمة مصاعب ستواجه ناظري القضايا وأهمها عدم اطلاع بعض القضاة على الاتفاقيات الجديدة التي تدخل المملكة فيها، التي تكون ملزمة وإن خالفت النظام الداخلي، إضافة إلى عدم اطلاع بعض الناظرين في القضايا الأنظمة الداخلية الحديثة والتعديلات في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، لذا يلزم زيادة الدورات التي تأهل القضاة لاستيعاب كل ما هو جديد.

وذكر المحامي والمستشار القانوني عبد العزيز الزامل أن أبرز ما جاء في هذه اللائحة وهو سلخ قضاء التنفيذ عن القضاء العام والجهات التنفيذية بحيث جعلت هنالك معايير دقيقة وطرق سريعة لتفيد الأحكام كما جعلت هناك سلطة تقديرية لقاضي التنفيذ بإيقاع عقوبات فورية على المحكوم ضده في حال الامتناع عن التنفيذ دون سبب مشروع حيث لم تكن هناك آلية واضحة لمعالجة تلك الأمور وإنما كانت تترك للاجتهادات الشخصية، ولكن صدور هذه اللائحة المكملة لنظام التنفيذ وتفعيلها سيخفف نسبة كبيرة من القضايا المنظورة أمام القضاء العام وذلك فيما يتعلق بدعاوى الإعسار ودعاوى الأحوال

الشخصية من حضانة ونفقة وغيرها وستسهم في ترهيب الشخص المتلاعب خشية صدور حكم ضده أو مماطلته في التنفيذ الأمر الذي سيرتب عليه عقوبات أخرى. وألمح إلى ظهور إشكالات في السابق لدى التنفيذ حيث إن جهات التنفيذ قبل صدور هذا النظام كانت إذا عجزت عن معالجة أمر ما تقوم برفع ملف الدعوى لقاضي الموضوع لأخذ توجيهه رغم أن القضية تكون منتهية، أما مع صدور هذا النظام الجديد فإن تلك الإشكالات ستتم معالجتها من قبل قضاة التنفيذ وهم قضاة مختصون .

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد البكران لـ «الشرق» أن ما أعلنه وزير العدل بخصوص لائحة قضاء التنفيذ، تم بناءً على دراسة من إحصائيات سندات التنفيذ التي سيباشرها قاضي التنفيذ بعد أن كانت من اختصاص القضاء العام. وبيّن أنّ المقصود بالسندات السند القضائي المُوجب للحق على الغير دون حاجة للمرافعة القضائية فيتم الإلزام بمقتضاه بأمر قاضي التنفيذ.

خطط عاجلة وحل مشكلة الجوفية والصرف لوقف معاناة سكان الحرمين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130216/Con20130216573372.htm

معتوق الشريف - جدو

شكل فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، فريق رصد للوقوف على معاناة المواطنين في مخطط الحرمين الشريفين بعد أن زار عدد من سكان المخطط فرع الجمعية مطالبين بالتدخل لحماية حقوقهم والوقوف على واقع معاناتهم مع أمانة محافظة جدة وشركة المياه التي بدأت في المخطط منذ 2006م دون أي تجاوب مع شكواهم من قبل الأمانة.

وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الفريق تلقى شكوى الأهالي وشكل فريق رصد عاجل زار الحي، أمس الأول، برئاسته وعضوية عضو الجمعية معتوق الشريف، حيث التقى الوفد بالمواطنين وثبت خلال الزيارة أن هناك شوارع في الحي غير مسفلتة، وقال: «أفاد سكان الحي أن أمانة جدة أزالت السفلتة من شوارع الحي في شهر رمضان الماضي ولم تقم بإعادة هذه الشوارع إلى سابق عهدها»، وأضاف «فريق الجمعية رصد وجود مياه مختلطة بين مياه جوفيه ومياه صرف صحي في بعض الشوارع، وقد ثبت من خلال جولة الوفد ولقائه بالسكان أن هناك معاناة للمواطنين تتمثل في احتمال انتشار بعض الأوبئة والأمراض نتيجة تسرب المياه الملوثة والمختلطة إلى مياه الشرب، إضافة إلى معاناة السكان في الانتقال بالسيارات والأقدام داخل الحي، ووجود مناظر غير لائقة في بعض الشوارع في الحي».

وبين الدكتور الشريف أن فرع الجمعية سيخاطب أمانة جدة وشركة المياه الوطنية والدفاع المدني والمجلس البلدي والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وإحاطة إمارة منطقة مكة المكرمة بتقرير الفرع عن الزيارة للحي، وذلك انطلاقا من دور الجمعية في حماية حقوق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة وآمنة وصحية.

ولفت إلى أن فريق فرع الجمعية الذي تجول داخل مخطط الحرمين رصد أن سكان الحي يتحملون معاناة شفط مياه الصرف الصحي ويدفعون مقابل ذلك مبالغ مالية ترهقهم، ومعاناة صيانة سياراتهم وصيانة العمائر نتيجة ارتفاع منسوب المياه وقد يتعرضون إلى مشاكل صحية وبيئية إذا استمر الوضع على ما هو عليه دون حل.

وقال الدكتور الشريف: «المواطنون أوضحوا لفريق الرصد أن شركة المياه تقوم بتحرير مخالفات مالية عليهم نتيجة غسيل مداخل منازلهم وكفرات سياراتهم للتخلص من الأوساخ التي تلتصق بها نتيجة وجود المياه المختلطة بالطين في شوارع الحي»، كما أشار السكان إلى معاناتهم من عدم رد المسؤولين في أمانة جدة على الشكاوى التي رفعوها منذ بداية المشكلة في الحي حتى الآن، وشكوى من عدم إعطائهم معلومات صحيحة وواضحة من قبل الأمانة»، وأضاف «رصدنا من خلال الجولة، أن المواطنين يعانون ماليا من خلال تحمل سحب مياه الصرف الصحي والوصول للمساجد لأداء

الفرائض، وتأثر سيارات المواطنين من الحفر والتشققات في الشوارع، كما لاحظنا الأثر النفسي على المواطنين واستثماراتهم التي وضعوها في شراء شقق تمليك للسكن، حيث يتخوفون من تأثيرات المياه الجوفية والمختلطة بمياه الصرف الصحي على أساسيات العمائر ويتخوفون من سقوطها وضياع حقوقهم لا سمح الله».
وبين المشرف على فرع الجمعية أن فريق الرصد يرى لرفع معاناة المواطنين أن يتم حل مشكلة المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي من جذورها، وقال: «وجدنا معدات شركة المياه تعمل في الحي على استكمال عملية الصرف الصحي ورغم انتهاء من بعض الشوارع، إلا أن سفلتتها لم تتم من قبل الأمانة حتى الآن»، وأضاف «فريق الجمعية يرى أيضا أنه لا بد من وجود خطط عاجلة فورية لمساعدة المواطنين للتخفيف من معاناتهم؛ من حيث تحمل تكاليف سحب مياه الصرف لصحي من قبل شركة المياه الوطنية، وقيام أمانة جدة بالسفلتة ولو المؤقتة للشوارع التي اكتملت فيها عملية الصرف الصحي وإنارة هذه الشوارع، ورفع المخالفات عن سكان الحي لأن السكان ليست لهم علاقة بمشكلة المياه الجوفية التى تسببت فى تسرب مياه الصرف الصحي»، وزاد «السكان اشتروا في الحي بناء على موافقة الأمانة التي سمحت بإقامة عمائر في الحي للسكن، لذلك على الأمانة تخفيف معاناة السكان وإعلان الخطط التنموية التي سيحظى بها الحي للسكان من خلال التواصل مع السكان عبر وسائل الإعلام، أو من خلال ممثل الأهالي في المجلس البلدي».
من جهته، قال ممثلا الحي الدكتور زيد الفضيل وكابتن طيار حامد الشريف: «سنلجأ إلى القضاء إن لم تستجب أمانة جدة لمطالبنا والرد على شكاوى أهل الحي».

أسرة الطفلة رهام : اعتذار وزارة الصحة مرفوض نهائياً

المصدر : جريدة اليوم الاحد 5ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/71963.html

علي ضباح - جازان
أكدت أسرة الطفلة رهام والتي تعرضت لخطأ طبي بمستشفى جازان أن اعتذار الصحة غير مقبول ومرفوض نهائيا، وما جاء في الاعتذار سوى تبرير عن الخطأ الفادح الذي لحق بطفلتهم.
وفي ذات السياق ذكر ذوي الطفلة ان الخطأ الطبي تسبب في ضياع حقها وشبابها وحياتها، حيث أنه حكم عليها بالإعدام البطي وهي لا تزال طفلة وتعاني من مرض وراثي انهكها ليزيد الخطأ الطبي في زيادة الإنهاك على طفلتهم، مشير أحد اقرباء الطفلة عبد الرحمن حكمي إلى أن اسرة الطفلة تعيش في حالة نفسية حرجة وسيئة وأصبحوا في دوامه تعصف بهم لا يعرفوا ما الذي يصنعوه لأبنتهم حتى تعود إليهم مرة أخرى بصحتها، مضيفا إلى أن والد الطفلة استلم اتصالات متكررة مطالبين بالتغاضي عما حصل لابنته وانها سليمة وأن هناك لجنة تحقق في الموضوع إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن، مشيرا الى ان والدها أستلم أبنته عصر يوم أمس الاول، بعد أن أمضى على أوراق لا يعلم ما هي، مطالبين بمراجعته المستشفى بعد شهر لعمل فحوصات للطفل للتأكد من أن الفيروس لم ينتشر في جسدها، مبيناً ان الاهمال والاستهتار لازال مستمر في صحة جازان اتجاه الطفلة ريهام، مضيفا إلى أن اتصالات متكرر ترد والدها مطالبين بالتغاضي على ما حصل وان أبنته سليمة، مشيراً إلى أنه سمعنا عن وجود لجنة تحقق في الموضوع إلا اننا لم نرى شيء عن اعمال هذه اللجنة.
وناشد ذوي الطفلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – بالتدخل العاجل ومعالة ابنتهم المصابة في أرقى المستشفيات الداخلية أو الخارجية ومحاسبة المتسببين فيما حال إليه وضع ابنتهم من الخطأ الفادح وهو ما يدل إلى وجود إهمال في أرواح المواطنين المرضى الذين يراجعون المستشفيات.
من جهة أخرى طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الاستاذ احمد البهكلي إلى سرعة الاهتمام بحالة المريضة ونقلها إلى ارقى المستشفيات لعلاجها وتدارك ما يمكن تداركه، مشيرا إلى أن الجمعية تطالب بضرورة تحمل المسؤولية الاخلاقية والإدارية من قبل القيادات في وزارة الصحة، وأن الجمعية قامت بمجموعة من الاجراءات من خلال التواصل مع كافة الجهات لتعامل الجمعية مع القضية من منطلق انساني بحت، مطالبا بسرعة التحقيق في اسباب نقل الدم الملوث إلى مرضية بريئة دون تحليل الدم عند اخذه من المتبرع خاصة وأن هناك ضوابط صحية لذلك، مشيرا

إلى أنه يجب التعويض المجزي لأسرة المريضة على الخطأ الفادح مع مراعاة المتعارف عليه في الانظمة المتقدمة عند تعويض المريض عن الأخطاء الطبية وتحديدا فيما يخص نقل الامراض اليهم.
وفيه بيان للشؤون الصحية أوضحت إلى أنه تماشياً مع مبدأ الشفافية والوضوح الذي تنتهجه مديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان في التعامل مع وسائل الإعلام واطلاعهم على ما يتم تقديمه من خدمات داخل مرافقها الصحية وبيان ما قد يحدث من خطأ أو تقصير فيها فقد أوضحت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة جازان أنه جرى نقل دم من متبرع مصاب بفيروس HIV لمريضة وذلك بخطأ فردي من أحد الفنيين العاملين بمستشفى جازان العام وتم اكتشاف الخطأ بعد إجراء المراجعة الفنية وتم فوراً استدعاء المريضة وإدخالها إلى مستشفى الملك فهد بجازان حيث تخضع حالياً للعلاج النوعي وفقاً للأعراف والأصول الطبية المتبعة في هذه الحالة ، كما تم إبلاغ أسرة المريضة بذلك وتقديم الاعتذار لهم ، وقد قامت وزارة الصحة وفور إبلاغها بالموضوع بتشكيل لجنة عاجلة برئاسة مدير عام المختبرات وبنوك الدم بالوزارة وعضوية استشاري وبائيات ومحقق إداري للشخوص إلى منطقة جازان وإجراء التحقيقات الفورية مع كل من له علاقة بذلك ليتم إيقاع أقصى العقوبات النظامية بحق من يثبت إدانته أو تقصيره .

اليوم

اليوم تكشف: فتاة الإيدز" تعصف بقيادات صحة جازان

المصدر : جريدة اليوم السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/72033.html

نايف العدوان - الرياض ، علي ضباح - جازان
كشف مصدر مطلع على أعمال اللجنة المشكلة من وزارة الصحة للنظر في قضية طفلة جازان المصابة بالايدز « رهام الحكمي» أنه من المتوقع أن توصي اللجنة بإحالة القضية إلى الهيئة الطبية الشرعية بالمنطقة للنظر في الحق الخاص للطفلة وإعفاء عدد من القيادات الصحية في المنطقة،
وعلمت «اليوم « من مصدر مطلع بأعمال اللجنة أن التوصيات ستطول مدير عام الشئون الصحية بالمنطقة، بالإضافة إلى إعفاء مدير مستشفى جازان العام، والمدير الطبي ومسئول المختبر الطبي بالمستشفى إضافة إلى كف يد المتسبب الرئيسي في القضية «فني المختبر « ومنعه من مزاولة أية أعمال تتعلق بالمرضى. ورفضت المصادر إعطاء مزيد من التفاصيل حول الملاحظات التي بدأت اللجنة في رصدها معللة ذلك بان أعمال اللجنة مازالت في بداية الطريق، وأن التقرير النهائي للحادثة سيكون على طاولة وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة خلال 72 ساعة .وأفادت المصادر أن الملاحظات التي رصدتها اللجنة على مدير عام الشئون الصحية بالمنطقة تشمل فشل مستشفى جازان العام في الحصول على شهادة المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية 4 مرات وذلك بسبب الأوضاع المتردية التي يعيش فيها المستشفى، كما أن طلب اللجنة إعفاء قيادات المستشفى يرجع إلى عدم وجود الحد الأدنى للكوادر الطبية والعناصر الفنية المساعدة للمناوبات ومنها المناوبة التي وقعت بها الحادثة .من جانبه طالب أخصائي في مجال الصحة العامة وزارة الصحة «طلب عدم نشر اسمه « باتخاذ تدابير علمية لتنفيذ خطة للاستقصاء الوبائي لمرض الايدز، خاصة وان المتبرع المصاب بالمرض لم يكن يعلم بالإصابة، حيث انه يجب فحص المخالطين للمصاب الأول، وإجراء تقص وبائي للمحيطين بالطفلة رهام. وبين أن إعلان صحة جازان أنها أبلغت المتبرع بالإصابة لا يكفي وان على الوزارة أن تتعامل باحترافية مع المصاب المتبرع بالدم والمخالطين معه، إضافة إلى عمل إجراءات احترازية للتأكد من عدم وجود مصابين آخرين غير معروفين .وتأتي حادثة فتاة جازان في وقت نشرت فيه وزارة الصحة على موقعها الإلكتروني تصريحا لوزير الصحة حث فيه كافة المرافق الصحية في مختلف مناطق المملكة على «أهمية تطبيق برامج إتقان الجودة والتحسين وسلامة المرضى»، مشيرا إلى أنها من أهم أولويات الوزارة وأحد محاورها الاستراتيجية.
وفي سياق متصل، رفضت أسرة الطفلة المنكوبة رهام حكمي اعتذار الصحة التي صدر منها قبل منتصف مساء يوم أمس الأول بساعتين، حيث أكدت على أن اعتذار الصحة غير مقبول ومرفوض نهائيا، وما جاء في الاعتذار سوى تبرير عن الخطأ الفادح الذي لحق بطفلتهم، والذي تسبب في ضياع حقها وشبابها وحياتها، حيث إنه حكم عليها بالإعدام البطيء وهي لا تزال طفلة وتعاني من مرض وراثي أنهكها ليزيد الخطأ الطبي في زيادة الإنهاك على طفلتهم، مشيرا أحد أقرباء الطفلة عبد الرحمن حكمي إلى أن أسرة الطفلة تعيش في حالة نفسية حرجة وسيئة.

من جهة أخرى طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان احمد البهكلي بضرورة تحمل المسؤولية الأخلاقية والإدارية من قبل القيادات في وزارة الصحة، كما أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد محمد عبد الله الشريف أن قضية الطفلة رهام لا علاقة لها بالهيئة من قريب أو بعيد حيث إنه خطأ شخصي، هذا وقد غادرت الطفلة رهام وأسرتها مساء يوم أمس الأول منطقة جازان وانتقالها لمنطقة الرياض عبر طائرة إخلاء طبي، لمستشفى الملك فيصل التخصصي لاستكمال علاجها ومتابعة حالتها الصحية.

شوارع مظلمة وطرق ترابية ومياه الصرف تختلط بالعذبة في الخزانات

وفد حقوق الإنسان يقف على مخطط الحرمين ميدانياً ويصف الوضع بالأسوأ

المصدر: جريدة المدينة السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
رابط الخبر

حسين الرابغي - جدة

شكا عدد من سكان مخطط الحرمين بجدة من اختلاط الصرف الصحي بمياه الشرب داخل خزاناتهم وما تسببه من تداعيات على صحة السكان مشيرين الى كوارث الاوبئة التي تصدرها مستنقعات الراكدة والتي اخذت مساحة كبيرة داخل الحي، وطالب الاهالي خلال زيارة وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة ظهر أمس للمخطط بسفلتة شوارع الحي وإنارته، وانتقد المتحدثون بشدة ما تقوم به شركة المياه الوطنية معهم من الاصطياد في المياه العكرة -على حد قولهم- وممارسة التربح ضدهم وذلك بقيام مراقبيهم بتصوير الطفوحات والمخالفات أمام منازلهم ومخالفتهم عليها ماليا بشكل مستمر رغم علمهم يقينا بأن الإشكالية بكامل الحي وليس للمواطنين يد أو حيلة فيها، وأكملوا أن بعض المخالفات المالية للسكان المغلوبين على أمرهم قد تصل لمبالغ خرافية. وكان الوفد الحقوقي قد وقف ميدانيا على أبرز الشوارع والمرافق بالحي واستمع لمشاكل الحي ووعد الدكتور حسين الشريف السكان ببذل كل الجهود في إيصال صوتهم ومخاطبة الجهات المسؤولة والضغط عليهم بحلول عاجلة لإشكاليتهم التي بلغت مبلغا من السوء فيما وعد بإقحام الجهات الرقابية بالمشهد كهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» في حال ثبت مماطلة الجهات المسؤولة رسميا والجهات ذات العلاقة.

«المدينة» رافقت الوفد الحقوقي في جولته واستمعت لمشاكل الأهالي..

تجاوز الصبر

عمار الفهد قال: بلغ الكيل الزبى وتجاوز حدود صبرنا كسكان لمخطط الحرمين فمنذ أن سكنت بالحي قبل عامين أو أكثر بقليل وأنا أشاهد المياه الملوثة وغيرها بكل شارع من المخطط على مختلف تقسيماته وأحيائه دون أقل مجهود يذكر من أمانة محافظة جدة وشركة المياه الوطنية فهما يكتفيان بتوجيهنا كسكان نقوم بمراجعتهما لحل إشكاليتنا كل جهة للأخرى في حين انتشرت أعداد من الحشرات الضارة بحينا ودخلت إلى كل منزل، كذلك الحال مع الأوبئة فابني كأقرب مثال أصيب بطفح جلدي من جراء التلوث فضلا عن حالات الضنك والأوبئة الأخرى.

سفلتة الشوارع

وأضاف الفهد: نحن كسكان قمنا بالكثير من المجهودات الفردية كمحاولة سفلتة بعض الشوارع وشفط المياه وما إلى ذلك إلا أننا نفاجأ بآليات الأمانة تقوم بإزالة السفلتة بدعوى العمل لمشروعات طويلة الأمد للقضاء على المياه الجوفية وغيرها غير آبهة لحاجة السكان للنظافة والسفلتة والحلول العاجلة المعمول بها فعلا للمياه الآسنة الملوثة والتي منعت حتى الناس من زيارتنا بمنازلنا رغم دفعنا لمبالغ باهظة للحصول على أرض بهذا المخطط الرسمي والحصول على منزل به...

محمد الزهراني أحد السكان قال: منازلنا تشققت جدرانها الخارجية وتشوه منظرها فضلا عن منظر شوارع الحي كذلك سياراتنا التي وقعت بالحفر وذقنا الأمرين والأمانة تتجاهلنا تماما .

غرامات مالية

عبدالله الدغيثر أثار نقطة في غاية الأهمية أيده عليها جميع المتواجدين من السكان وهي قيام مراقبي شركة المياه بتصوير مخالفات السكان أمام مداخل منازلهم وهي غير مقصودة بطبيعة الحال وخارجة عن إرادتهم مع المشاكل التي تعاني منها أحياء الحرمين ويخالفون السكان بغرامات مالية قاصمة لافتا إلى تسديده ثمانية آلاف ريال مخالفات!! ذلك بدلا من قيام الشركة بواجبها بالحي ومعالجة إشكالياته مع بقية الجهات، معبرا بأن السوء والتلاعب والاستغلال إلى هذه الدرجة أوصل

الكثير من السكان للاحتقان لاسيما وأن معظمهم قد حصل على منزله بنظام الأقساط أيا كان عمارة أو شقة أو نحوه وهناك من يسدد قرضا بالبنك ولا يحتمل الوضع أعباء مادية على هذا النحو .

سكان النخبة

الدكتور زيد العضيلة أحد سكان الحي انتقد الوضع تماما قائلا: لا أحد يرضيه أن يكون الشارع الذي يقع عليه منزله بهذه الصورة خصوصا أن سكان الحرمين غالبيتهم من النخبة إلا ان هذه الأمور وقفت حائلا بين السكان وبين أبسط حقوقهم في أخذ حريتهم المطلقة بمنازلهم، ففتح الشباك أصبح يعتبر تهورا بالحرمين خوفا من الروائح الخبيثة والحشرات الضارة وغير ذلك فضلا عن المنظر غير السار على الإطلاق.

حلول عاجلة

مدير فرع الهيئة الوطنية لجمعية حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف قال ان حضور وفد من الجمعية لزيارة مخطط الحرمين والوقوف على مشاكله والحديث لسكانه جاء بناء على شكوى الاهالي حيث تم التوجه بمعية الشاكين للمخطط المتضمن لأكثر من حي وتم الوقوف على المواقع الأكثر سوءا والاستماع لكل ما يدور بخلجات السكان الغاضبين والمنهكين سعيا خلف الجهات المسؤولة، وأضاف: سنقوم بكل جدية بمخاطبة الجهات المسؤولة والضغط عليها لسفلتة الحي على أقل تقدير وتنفيذ حلول عاجلة لمشاكل الحي ومخاطبة الجهات المسؤولة عن الفساد كهيئة مكافحة الفساد والجهات الرقابية الأخرى بحال اتضح وجود فساد يحول بين سكان الحرمين وبين استقرارهم بتوفير الخدمات وحل الإشكالات، كما وعد بمخاطبة الشركة الوطنية بإيقاف مخالفة السكان ماليا ذلك لكونهم غير مسؤولين أو مقترفين لتلك المخالفات وبحاجة لوقفة شركة المياه والجهات الأخرى. وذكر الشريف أن هناك بيانا سيصدر عن الجمعية لاحقا بخصوص مخطط الحرمين ويتناول إشكالاته.

حقوق الإنسان" ترصد اختلاطاً لـ الجوفية و الصرف في حرمين جدة

المصدر: جريدة الشرق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/16/725076

جدة – تهاني البقمي ورنا حكيم

رصد فريق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة أمس اختلاطا للمياه الجوفية بمياه الصرف الصحي في عدد من شوارع حي الحرمين، مشيرا إلى مخاوف السكان من انتشار الأمراض، إضافة إلى معاناتهم من صعوبة الحركة داخل شوارعهم، والأثر النفسي من تخوفهم من سقوط مبانيهم وضياع حقوقهم.

وكان عدد من سكان الحي طالبوا الجمعية بالتدخل لحماية حقوقهم والوقوف على واقع معاناتهم مع أمانة جدة وشركة المياه، التي بدأت منذ 2006م دون أي تجاوب مع شكواهم من قبل الأمانة.

وقال مدير فرع الجمعية في منطقة مكة الدكتور حسين الشريف إن الجمعية كونت فريقا لمعاينة الحي برئاسته وعضوية معتوق الشريف، وتم مقابلة بعض السكان وتم رصد اختلاط المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي ، كما ثبت وجود شوارع غير مسفلتة، مشيرا إلى أن أحد السكان أفاد أن الأمانة أزالت السفلتة من شوارع الحي في رمضان الماضي ولم تعدها إلى سابق عهدها. لافتا إلى أن السكان ينفقون أيضا أموالا لاستئجار شاحنات سحب المياه.

وذكر أن فرع الجمعية سيزود أمانة جدة وشركة المياه الوطنية والدفاع المدني والمجلس البلدي والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إمارة منطقة مكة المكرمة بتقرير عن زيارتهم للحي الذي يعاني سكانه من صعوبة صيانة سياراتهم وعمائرهم نتيجة ارتفاع منسوب المياه بالإضافة لتعرضهم لمشكلات صحية وبيئية.

من جانبهم أجمع عدد من سكان المخطط في أحاديثهم لـ»الشرق» أن حقوقهم انتهكت بشكل واضح رغم الوعود المستمرة بتحسين الأوضاع التي لم تجد طريقها للتنفيذ. معبرين عن أملهم في أن تسفر جولة فريق حقوق الإنسان في إعادة الأمور لنصابها وتعديل الأوضاع كما ينبغي.
وحمل الدكتور زيد الفضل مسؤولية ضياع حقوق في المخطط إلى الأمانة، مشيرا إلى أن المخطط يعيش أزمة كبيرة جدا جراء سوء التخطيط ، وأنهم معرضون للطرد في أي لحظة، حيث بدأت التصدعات تظهر في بعض العمائر. وقال: نريد شوارع بلا مستنقعات وحفر، وهذا حق بسيط كفلته الدولة».
وأضاف عمار الفهد أن الأمانة تعدهم كل مرة أن المشاريع ستنتهي ، لكن عند توجههم للأمانة أفادوهم أن الملف لدى شركة المياه الوطنية، مشيرا أنهم وجهوا كثيرا من الشكاوى للأمانة بخصوص المخطط لكن دون أي استجابة.
وذكر حامد الشريف أن بيئة الحي كانت في البداية مهيأة نوعا ما، ولكن بمجرد وقوع كارثة السيول تحولت الشوارع لشيء آخر، مشيرا إلى أنه بذل جهدا خلال العامين الماضيين مع أمانة جدة وتواصل معهم بكل الطرق المتاحة، ولكن بلا طائل. لافتا إلى خسائر كبيرة تكبدها السكان نتيجة سوء أوضاع المخطط:» سيارتي كلفتني أكثر من ثمانية آلاف ريال لصيانتها رغم أنها لم تقطع سوى 50 ألف كيلومتر».

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

بعد شكوى الأهالي وتحقيق "الاقتصادية"

حقوق الإنسان" تطالب بـ خطط عاجلة" لإنقاذ مخطط الحرمين

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/16/article_732018.html

ماجد الحميدان من جدة
دعت جمعية حقوق الإنسان، أمانة جدة، وشركة المياه الوطنية، والدفاع المدني، والمجلس البلدي، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وإمارة منطقة مكة المكرمة إلى وضع خطط عاجلة وفورية للتخفيف من معاناة أهالي مخطط الحرمين في جدة، ومعالجة مشكلات السفلتة والإنارة ومياه الصرف الصحي التي تعيق الحركة، وتتسبب في تلفيات سياراتهم وتؤثر في أساسات منازلهم، مؤكدة أن لـ "جميع حقوق العيش في بيئة سليمة وبكرامة". وأوضح الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة أن الفريق تلقى شكوى الأهالي، الذين طالبوا بالتدخل لحماية حقوقهم، والوقوف على واقع معاناتهم مع أمانة محافظة جدة وشركة المياه التي بدأت في المخطط منذ 2006 دون أي تجاوب مع شكواهم من قبل الأمانة. وكانت "الاقتصادية" قد نشرت تحقيقا بعنوان (جدة: بالصور.. "حي المروة" يغرق ويلفظ أنفاسه الأخيرة) في عددها الصادر في 11 شباط (فبراير) الجاري، بينت فيه المشكلات التي يعاني منها المخطط. وشكلت "حقوق الإنسان" فريقا لرصد عاجل زار الحي، حيث التقى الوفد بالمواطنين وثبت خلال الزيارة أن هناك شوارع في الحي غير مسفلتة، وقال: "أفاد سكان الحي بأن أمانة جدة أزالت السفلتة من شوارع الحي في شهر رمضان الماضي 1433هـ، ولم تقم بإعادة هذه الشوارع إلى سابق عهدها"، وأضاف أن فريق الجمعية رصد وجود مياه مختلطة بين مياه جوفية ومياه صرف صحي في بعض الشوارع، "وقد ثبت من خلال جولة الوفد ولقائه بالسكان، أن هناك معاناة للمواطنين تتمثل في احتمال انتشار بعض الأوبئة والأمراض نتيجة تسرب المياه الملوثة والمختلطة إلى مياه الشرب، إضافة إلى معاناة السكان في الانتقال بالسيارات والمشي داخل الحي، ووجود مناظر غير لائقة في بعض الشوارع في الحي".

ولفت الشريف إلى أن سكان مخطط الحرمين يعانون من عملية شفط مياه الصرف الصحي، ويدفعون مقابل ذلك مبالغ مالية ترهقهم، ويتحملون معاناة في صيانة سياراتهم وصيانة العمائر، نتيجة ارتفاع منسوب المياه، وقد يتعرضون لمشكلات صحية وبيئية إذا استمر الوضع على ما هو عليه دون حل.
وأضاف "رصدنا من خلال الجولة أن المواطنين يعانون ماليا من خلال تحمل سحب مياه الصرف الصحي والوصول للمساجد لأداء الفرائض، فضلا عن الأذى الذي يلحق سياراتهم، بسبب الحفر والتشققات في الشوارع، كما لاحظنا قلق

المواطنين على استثماراتهم في شراء شقق تمليك للسكن، حيث يخشون من سقوط العمائر بسبب تأثر أساساتها بالمياه الجوفية والمختلطة بمياه الصرف الصحي". ولفت المشرف على فرع الجمعية أن فريق الرصد يرى لرفع معاناة المواطنين أن يتم حل مشكلة المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي من جذورها، وقال: "وجدنا معدات شركة المياه تعمل في الحي على استكمال عملية الصرف الصحي، ورغم الانتهاء من بعض الشوارع إلا أن سفلتتها لم تتم من قبل الأمانة". وبين الشريف أن السكان اشتروا في الحي بناء على موافقة الأمانة التي سمحت بإقامة عمائر في الحي، لذلك على الأمانة تخفيف معاناة السكان، وإعلان الخطط التنموية التي سيحظى بها الحي والتواصل مع السكان عبر وسائل الإعلام، أو من خلال ممثل الأهالي في المجلس البلدي".

فيما لم تعلن حتى الآن نتائج تحقيقات الفريق المكلف

وزير الصحة يزور "رهام" ويطلع ذويها على خطة العلاج

المصدر: جريدة سبق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://sabq.org/KNwfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
زار وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة مساء اليوم الطفلة "رهام" داخل مستشفى الملك فيصل التخصصي، واطمأن على صحتها، والتقى ذويها، وأطلعهم مع الاستشاري المشرف على حالتها على الخطة العلاجية ومراحلها.
من جهته زار نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين الطفلة، واطمأن عليها، والتقى ذويها، وبيّن أن الهيئة تولي هذه القضية جل اهتمامها.
وكانت وزارة الصحة قد نقلت الطفلة للرياض لإخضاعها لبرنامج رعاية صحية، فيما لم تعلن حتى الآن نتائج تحقيقات الفريق المكلف من الوزارة، الذي باشر عمله في مستشفى جازان العام منذ الخميس الماضي؛ للتحقيق في خطأ نقل دم مصاب بمرض الإيدز للطفلة البالغة من العمر (12 عاماً).

حقوق الإنسان: الصحة ملزمة بدعم الأسرة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573471.htm

عبدالله المقاطي (الطائف)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان أن وزارة الصحة ملزمة بتقديم الدعم المادي والمعنوي للطفلة رهام ضحية خطأ نقل الدم في جازان، وأسرتها بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة، مشيرة إلى أن ذلك يعتبر من واجبات الوزارة.
جاء ذلك على لسان مصدر مسؤول في بيان صدر أمس، مؤكدا أن الجمعية تابعت خلال الفترة الماضية حادثة نقل دم ملوث بفيروس HIV (الإيدز)، إلى الطفلة رهام في مستشفى جازان العام.

وقال «الجمعية تطالب الوزارة بأن تبادر فوراً وكذلك الجهات الصحية الأخرى التي تقدم خدمات في مجال نقل الدم، إلى التأكد التام من آليات وإجراءات نقل الدم على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة، كما تؤكد على أهمية قيام الوزارة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة».

وأكدت الجمعية في بيانها وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة، معبرة عن أملها في سرعة إصدار نظام لمرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقت سابق ودرس مؤخراً في مجلس الشورى، وذلك من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم كاملة.

"تسرب العمالة".. سوق سوداء لتهريب "النظاميين" يديرها "مخالفون"

"السماسرة" وراء تصاعد حالات هروب العاملات الإندونيسيات

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133573&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي، هيفاء الزهراني

أضحت ظاهرة تسرب بعض العمالة المنزلية، لا سيما العاملات، مشكلة تؤرق المواطنين، خاصة أنهم يعمدون إلى الهروب بعد قدومهم إلى المملكة بفترة تتراوح ما بين 5 و7 أشهر، بحثا عن مقابل مادي أكثر مما يحصلون عليه.

ورصدت"الوطن" وجود سوق سوداء لهؤلاء العمالة، يديرها سماسرة من بني جلدتهم، فضلا عن امتهان بعضهم بيع المأكولات الشعبية، والملابس المستعملة، والبهارات الأفريقية، والأجهزة الكهربائية، وغسيل السيارات.

سماسرة

ووفقا لعدد من الأهالي فإن السماسرة أنفسهم من المخالفين، فمنهم من هرب من كفيله، وآخرون من متخلفي الحج والعمرة، بل هناك من قدم إلى المملكة بطرق غير شرعية، حيث دخلوا عن طريق التهريب والتنقل بوثائق غير رسمية.

وطالب عدد من المواطنين التقتهم "الوطن" بضرورة وجود نظام يقنن الحج والعمرة لمنع ظاهرة التخلف، ويحد من ظاهرة هروب العاملين من كفلائهم.

وأشار أحمد الغامدي "من سكان الكرنتينا" إلى أن الحي يعج بالعمالة المخالفة الذين يعملون في غسل السيارات، مضيفا "من كثرة أعدادهم ألفنا وجودهم"، لافتا إلى أنهم يحتكرون غسل السيارت، مرجعا ذلك لقبولهم بأسعار زهيدة، محذرا من تأثير ذلك على الشوارع والصحة العامة، موضحا أن مياه الغسيل تسببت في وجود حفر تتجمع فيها المياه التي أصبحت مرتعا للبعوض.

من جهته أكد المواطن صالح أمين "من سكان حي السبيل" أن معظم العمالة المخالفة تأخذ من المساكن الشعبية مقرا لها، لافتا إلى أن بعضهم يعمل على جمع الكراتين ونبش الحاويات، وآخرون يحملون عبوات المياه لبيعها أمام الإشارات المرورية، مشيرا إلى أن وجود السماسرة ساعد على انتشارهم، مبينا أن رسوم السمسرة تتراوح ما بين 200-350 ريالا سواء للعاملة أو السائق الخاص.

هروب وملاحقة

من جهتها، أكدت مصادر من القنصلية الإندونيسية في جدة لـ"الوطن" تصاعد حالات هروب العاملات الإندونيسيات، محملة المسؤولية في ذلك إلى السماسرة الذين يشجعونهن على الهرب بعد انقضاء مدة الأشهر الأولى من تواجدهن لدى كفلائهن، وأفادت بأن مكتب شؤون العاملات في القنصلية يستقبل نحو 60 حالة هروب شهريا ممن يطلبون السفر إلى بلادهم.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة جدة العميد مسفر الجعيد لـ"الوطن" أن الجهات الأمنية تعمل وفق خطة تعتمد على تكثيف الحملات الأمنية المنفذة من دوريات الأمن، مؤكدا تواجد الدوريات الأمنية ودوريات البحث الجنائي على مدى 24 ساعة لحفظ الأمن داخل الأحياء.
وبين أن هناك حملتين تقوم بهما الجهات الأمنية تعرف "بحملة ضياء" حيث تكون مشتركة مع الجهات الحكومية الأخرى كالجوازات والبحث الجنائي للقبض على العمالة المخالفة والمتخلفين، ومداهمة الأوكار التي تضم هذه العمالة وتركز على الأحياء الشعبية مثل: غليل، والسبيل، والكرنتينا، والمصفاة والبوادي. أما الحملة الأخرى وتعرف بحملة "الظواهر السلبية" فتركز على المتسولين والباعة المتجولين والعمالة التي تقوم بتأجير الدراجات النارية.
وأكد أن الشرطة تنفذ حملات أمنية لمحاربة الجريمة في كافة أحياء جدة ولا تقتصر على حي معين، مبينا أنه جرى ضبط العديد من الحالات المخالفة، منها أوكار تبيع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية، وجرى تحريزها وتسليمها للجهة المعنية لإتلافها، كذلك تم ضبط العديد من الحالات الجنائية التي جرى إحالتها للجهة المختصة.
مداهمات ليلية
وفي ذات السياق أكد الناطق الإعلامي لمديرية جوازات منطقة مكة المكرمة المقدم محمد الحسين، أن الجوازات تنفذ حملات مداهمة مع الجهات المختصة لمتابعة أوكار المتخلفين في أحياء جدة، مضيفا أن هناك حملات تنظمها الجوازات لأوكار السماسرة ممن يعملون في تأجير العمالة المخالفة أو تسكينهم، فتقوم فرق البحث والتحري في رصد المنازل التي تقوم بتسكين المخالفين من العمالة ومداهمة هذه المنازل والقبض عليهم، مشيرا أنه في حال القبض على عمالة مجهولة أثناء المداهمات يتم تسليمهم لإدارة الوافدين للتحقق من نظام البصمة والخصائص الحيوية لمعرفة الكيفية التي دخل بها إلى السعودية، ومعرفة هوية العامل وكفيله إذا كان من العمالة الهاربة من الكفلاء. وأكد بعد القبض على العمالة يتم التأكد من سجلاتهم حتى يتم تسليمهم للجهات الرسمية في حال اكتشاف وجود قضايا أمنية مطلوبين بها، أما العمالة التي يتم القبض عليها دون أن يكون عليها جرائم أو غير مطلوبين فيتم تسليمهم إلى الترحيل لإنهاء إجراء سفرهم.
صلاحيات نظامية
من جهته أكد عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بالمجلس الدكتور فهد بن حمود العنزي لـ"الوطن" أن مجلس الشورى ناقش تعديل بعض مواد نظام العمل ووضع قواعد تهدف للحد من ظاهرة مخالفي أنظمة العمل في السعودية، وإعطاء وزارة الداخلية ووزارة العمل صلاحيات أكثر للقضاء على تواجدهم، مشيرا أن معالجة ظاهرة وجود العمالة المخالفة تتطلب عدة جوانب ومجهودات من عدة جهات لتشديد العقوبات على المخالفين لنظام الإقامة وإيجاد عقوبات رادعة لكل من يخالف النظام، إلى جانب ما يترتب على وجود هذه العمالة المخالفة من نواح سلبية تتعلق بالمجتمع وقد تهدد الأمن.
وأضاف العنزي أن على المواطن دورا كبيرا وهاما في القضاء على هذه الظاهرة والتغلب عليها في عدم التعاون مع المخالفين أو إتاحة الفرصة لهم من أجل العمل أو إيوائهم في مساكن، مشيرا إلى أن ذلك يساعد في انتشار العمالة المخالفة. وطالب من الجهات التنفيذية في الدولة أن تدرك خطورة وجود العمالة المخالفة، مؤكدا على ضرورة تفعيل نظام يحد من وجود هذه العمالة، وتحديد طرق حديثة لضبطها ومحاسبتها، إلى جانب وجود حملات توعوية لتعريف المواطن بمدى خطورة التعامل مع العمالة المخالفة والتستر عليها، وإطلاعهم على ما يترتب على ذلك من عقوبات إزاء ذلك.
وأوضح أن المقترحات التي وضعت في مجلس الشورى تعزز مكافحة العمالة المخالفة من خلال إيجاد قواعد مرنة تسهل للجهات التنفيذية ضبطها، وكذلك القواعد التي وضعها مجلس الشورى لمنع الاستقدام عن مشغلي العمالة المخالفة لمدة خمس سنوات وغيرها من الإجراءات التنظيمية.
فيما أكدت عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سهيلة زين العابدين على أهمية تواجد مكاتب تنسيقية سعودية تعمل في البلاد التي نستقدم منها العمالة، لتقديم الضمانات للطرفين حتى نتجنب الكثير من التجاوزات التي تحدث كتزوير التقارير الطبية وغيرها من المخالفات الأخرى.

عنف الأشقاء ضد الشقيقات.. مطالبات بـ تجريم" عدوان البيت الواحد

المصدر: جريدة الشرق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/17/726107

أبها – سارة القحطاني

تعدّدت صور وأشكال ظاهرة العنف الأسري، محتضنة في إطارها أطرافاً كثيرة، منها عنف الأشقاء وتسلطهم على شقيقاتهم، الذي يعدّ من القضايا الخفية في المجتمع السعودي، وسط تجاهل علني للوصاية المعلنة وللشقيق في حدود أحكام الشرع، وتغافل لحقوق المرأة والحماية، فقد بلغ مجموع حالات العنف الأسري حسب آخر إحصائية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 370 حالة، تنوعت ما بين الإيذاء الجسدي والنفسي واللفظي، إضافة إلى التحرش الجنسي والحرمان، وتنوعت أسبابه.

«الشرق» سبرت أغوار هذه القضية التي احتلت مرتبة متقدمة في قضايا العنف الأسري، ورصدت تداعياتها وأسبابها في ثنايا الأسطر التالية:

احترام بالقوة

تقول جوزاء الحربي «أنتفض خوفاً كلما رأيت إخوتي الذكور، فأصواتهم المرتفعة ترعبني وخلال نداء واحد فقط عليّ أن أكون حاضرة أمامهم وملبية لطلباتهم، فدائماً ما يتعمدون الصراخ في وجهي وفرض احترامهم بالقوة، حتى أصبحت أقف أمامهم كالخادمة يطلبون مني أن ألزم الصمت أمامهم، وإن أحضرت لهم كأس ماء نظروا (لأظافري) وأمروني بتقليمها ومن ثم أعود لعمل ما يطلبون مني دون تذمر، لكني لم أفكر يوماً ما بوضع حد لسوء المعاملة تلك على العكس تماما فأنا أحبهم وأشعر بحبهم وأقنع نفسي دوماً بأن تصرفاتهم من أجلي».

رفقاً بالقوارير

وترى الأم صالحة الثوعي أنه يجب على الأخ مراعاة أخته وخوف الله فيها؛ لأن المرأة كائن ضعيف والفتاة في منزل أهلها «كالضيفة»، كما أنها لا حول ولا قوة لها، ترى في إخوتها سندا وظهرا لها فكيف بهم يصبحون أعداء لها؟!

وأضافت «إن الفتاة في منزل والدها «كالنسمة الرقيقة» تحاول إرضاء الجميع وخدمة الجميع فلابد من الرفق بها لقوله - صلى الله عليه وسلم- (رفقاً بالقوارير)». أما الأم شريفة عمار فتقول «يجب على الأخ أن يربي، ولكن في حدود معقولة دون إيذاء ومن يقوم بإيذاء شقيقته دون سبب واضح ضدها فهذا يعني أنه مريض، ولو حدث هذا أمامي فلن أسمح به».

سلطوية وشدة

وأوضح بروفيسور واستشاري الطب النفسي أ.د. طارق الحبيب أن العنف هو تعمد استخدام القوة على شخص يمثل موقف ضعف في نظر المعتدي، وأن الإشكالية في بعض العلاقات الأخوية تبدأ من تكليف الأخ بتأديب أخته، وأن القوة والرجولة مفاهيم تعني السلطوية والشدة غير المبررة، وتلك نماذج لا أظنها بتلك الكثرة، ولكنها إن وُجدت فلا تخلو من أحداث الألم والإيذاء والتعسف ومحاولة إلغاء إنسانية الطرف الآخر من خلال إهدار حقوقه الشخصية ومنعه من حتى مجرد التعبير عنها.

آثار نفسية

وأضاف الحبيب أن استخدام العنف بكل أشكاله المعنوية والجسدية لا يخلو من تبعاته وآثاره النفسية والاجتماعية على تلك الفتاة التي تنمو وفي ذاتها أنها كائن مستضعف وتابعة ولا تملك حرية التعبير أو حتى حرية الشعور، وكائن مهان في ذاته، وزرع ثقافة الخوف في شخصيتها وافتقاد الشعور بالأمان وزعزعة الشعور الداخلي بالاستقرار والسلام، مؤكداً أن المرأة التي تُهدر حقوقها وكرامتها داخل أسرتها الأولية سيصبح مستقبلها في الزواج عرضة للخطر، فحينما تُهان فقد تكون لدى بعض الأزواج غير الناضجين أداة مستهدفة وسهلة لممارسة العنف عليها.

تفكك معنوي

وذكر الحبيب أن من أكثر الآثار الملموسة نفسياً واجتماعياً هي، التفكك المعنوي في روح العلاقة الأسرية، وسوء التكيف مع الحياة والنظرة السلبية المتراكمة التي قد تتخذ المسار الحاقد أو الناقم، والصعوبات الانفعالية التي تتمثل في: تقلب المزاج وردود الأفعال الاندفاعية التي تكتسبها من خلال تعرضها للعنف الشديد والمتواصل وصعوبة توجيه العواطف والاستمتاع بها نتيجة لاختلاطها بمشاعر الخوف وعدم الأمان، والصعوبات المتوقعة عند تحملها مسؤولية مهنية أو تربوية، وتأثر ذلك بخلفياتها الذاتية والشخصية، والنظرة السلبية للحياة والنظرة الانتقاصية من الذات ومن الحياة، والتفسير السلبي لدور الرجل في حياتها.

سلوك غير ناضج

وأكد الحبيب أن العنف صور عملية ظاهرية وسلوكية للعدوان تختلف أسبابها ما بين: أسباب ذاتية شخصية وأسباب تتعلق بالبيئة والتنشئة الأسرية، وقد يُعنف البعض الأخت بسبب سماته الشخصية التي تتسم بالتسلط: فيظن أن تلك المرأة «أخته» هي من ضمن ممتلكاته الخاصة وبالتالي يمارس سلطته بكل قوته العضلية والفكرية كذلك، والخوف الشديد وسوء الظن والشك من بعض مفسرات التعنيف عموماً، فسوء التفسير يؤدي إلى سوء تقدير للمواقف والعواقب، والقسوة كطبيعة في الشخصية هي مفسر آخر لممارسة العنف؛ حيث إن القسوة هي مركب النقص مع عدم القدرة على إدارة الانفعالات، مما ينتج عنها آلية في التصرف تتسم بالاندفاعية وعدم النضج، والإهمال: في الغالب ينتج عنه عنف ولكن من نوع آخر بمعنى أنه عنف نفسي يتمثل في تجاهل الاحتياجات الخاصة بالفتاة وتهميشها من خلال النظرة الدونية لها. وأضاف «العنف هو سلوك غير ناضج ومن يمارسه باستمرار كسمة ثابتة في شخصيته يعكس نموذجاً لشخص غير مستقر انفعالياً أو عاطفياً».

عدوانية قهرية

وأكدت الاختصاصية الاجتماعية عبير المزيني أن أسباب العنف ضد الشقيقة تتمثل في الزواج في عمر مبكر جداً وتعاطي الخمور والمخدرات والعدوانية والقهرية أو وجود سجل إجرامي وتعرض أحد الزوجين للإساءة في الطفولة والأمراض العقلية والنفسية.

وقالت «الظاهرة متعلقة بالعلاقة بين أفراد الأسرة، وتتمثل في: وجود صعوبات مادية والعزلة الاجتماعية للأسرة، وحدوث حمل غير مرغوب فيه، وبيئة المنزل المزدحمة، والفراغ العاطفي بين أفراد الأسرة، ورغبة الرجل في السيطرة المطلقة بمفرده داخل المنزل، وحجم العائلة الكبير.

ومجتمعية وتتمثل في: انتشار الفقر، وتفشي البطالة، والبيئة قليلة الموارد، وزيادة معدلات الجرائم، والأمية، وانعدام السكن أو ازدحامه، وتقبل العنف ضمن إطار المجتمع كأسلوب لحل المشكلات.

واجتماعية وتتمثل في: ثقافة المجتمع المعززة للعنف وعدم وجود أنظمة كافية للحماية الاجتماعية والهيمنة الذكورية المطلقة للرجل على ثقافة المجتمع ومعايير الثقافة الاجتماعية وتقبلها لاستخدام العنف لحل النزاع والخلافات».

شك واستهزاء

وأوضحت المزيني أن لصاحب العنف أسباباً مَرضية كالتسلط؛ حيث تجده يميل إلى الشك وإلى الاستهزاء بالآخرين وممارسة القوة والسيطرة والقيادة، ويريد تشكيل العالم على هواه وغير مستعد للتنازل عن أفكاره حتى لو لم تناسب المنطق والواقع، مما يسبب للشقيقات فَقْد القدرة على الإبداع والتفكير واتخاذ القرارات، وتضيف: الحماية الزائدة والقسوة والشك بإساءة الظن أو غيره: التي تؤدي لنقص الثقة بالنفس، كذلك الإهمال والفشل في ممارسة العناية المطلوبة تجاه الشقيقات، فينتج عنه ضرر غير مقصود للطّرف الآخر، كما أن تذبذب شخصية الأخ: بعدم الاستقرار النفسي والاندفاعية المرضية وعدم المصالحة مع الذات وعدم الاستقرار في العلاقات؛ حيث يتأرجح الشخص بين التطرف في السلوك المثالي وفي المقابل التطرف في السلوك المشين أو غير المقبول اجتماعياً يعيش الشخص أزمة هوية واختلال في نظرة الشخص لنفسه.

حالات فردية

ويرى المحامي والمستشار القانوني هاشم كوشك أن العنف ضد الشقيقات حالات فردية لا يمكن اعتباره ظاهرة، وقد عزّزته بشكل سريع التكنولوجيا الحديثة.

وحول أكثر الأشخاص الذين يحدث منهم ذلك قال «في العادة الأب أو الشقيق الأكبر وغالبا ما يكون أحدهما يتعاطى مخدراً أو مسكراً أو يكون قد سبق أن تمت ممارسة العنف ضده في صغره. وأكد بوجود دوافع ذاتية في الشخص نفسه تدفعه لممارسة العنف، وهناك دوافع اقتصادية فكلما زاد الفقر تزيد دوافع العنف، وهناك دوافع اجتماعية مثل العادات والتقاليد التي تجعل ممارسة العنف إثباتاً للرجولة أو القوامة.

وأكد أن مثل هذه القضايا تنبئ عن أمراض أسرية يجب مقاومتها وإيجاد حلول لمنع وقوعها لأنها تكون سبباً في تصدع الأسرة، كما أنها تنشئ شخصاً مريضاً سيعمل على الانتقام في المستقبل إذا سنحت له الفرصة لممارسة العنف.
وحذر كوشك قائلاً «إن حالة الاعتداء بالعنف هي حادث جنائي يعاقب فاعله، ومثل هذه القضايا قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية أو سلوك عدائي يمكن أن يتولد عنه ارتكاب جرائم العنف (قتل – ضرب – إصابة – تعذيب)».

عقوبات جنائية

وأشار إلى أن العقوبة تختلف بحسب الفعل الذي يأتيه المعنف، فقد تكون العقوبة مثلاً إعطاء الزوجة حق الطلاق في حال تعرضها للضرب من الزوج، مثال آخر نقل الولاية من الأب أو الأخ الذي يمارس العنف ضد من ولي عليه، وقد يصل حد العقاب للحبس إذا نتج عن العنف إصابة بالغة أو تلف عضو من أعضاء الجسد أو عاهة مستديمة، مع ضرورة التفريق بين العقوبة الجنائية الأصلية والعقوبات التأديبية التبعية التي يجب كما أشرت أن تعنى بالدراسة والبحث لإيجاد نظام خاص لها.
وأوضح أن على المعنفة إثبات ذلك والتقدم بشكوى لكبير العائلة، فإن لم يفلح في إيقاف العنف فعليها أن تحرر محضراً في الشرطة ضد من قام بالعنف ضدها، وإثبات جميع الإصابات والأضرار التي لحقت بها، ولتفعيل ذلك يمكن بث برامج توعية بحقوق المرأة من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء تتولاها نخبة من المختصين.

لجوء للقضاء

وأوضح كوشك عن كيفية توفير الحماية للمعنفة بعد الشكوى قائلاً «يتم ذلك عن طريق تجريم أفعال العنف بأشكالها كافة، ومعاقبة مرتكب هذه الأفعال، بالإضافة إلى تكوين جمعيات تشرف عليها الدولة يكون هدفها نشر التوعية ونبذ العنف الأسري وحل المشكلات التي قد تؤدي إلى العنف. أما بشأن تجنب ضغط الأسرة على المعنفة للتنازل عن الإبلاغ عن واقعة عنف أسري وقعت عليها أو متابعتها فيضيف: «يمكن معالجة ذلك عن طريق التدخل التشريعي بالنص على أن تنازل المجني عليها في جرائم العنف الأسري لا يؤدي إلى إسقاط العقوبة، فالحق العام لا يؤثر فيه تنازل صاحب الحق الخاص عن حقوقه». وأوضح أنه بإمكان المعنفة اللجوء للقضاء إذا كان هناك استحالة في دوام العيش.

التزام بالشرع

وقال أستاذ أصول الفقه بجامعة أم القرى الدكتور محمد السعيدي «لابد من التنبيه على أن العنف بالصوت أو باليد لم يعرف عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ضد زوجاته أو بناته أو أي من قريباته، كما لم يعرف ذلك عن أحد من أهل بيته وصحابته والتابعين، بل ومن تبعهم من أهل القرى المفضلة التي شهد لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالخيرية.
وأضاف السعيدي «من أسباب ذلك عظمة تلك الأجيال رجالاً ونساء، فقد كان الجميع أهل إيمان وعدل والتزام بالشرع وقيام بأمر الله تعالى في أنفسهم وأهليهم، وإذا أردنا أن نجري حكماً شرعياً يصلح لزماننا وأهله فلابد أن نقوم بتقسيم الأشقاء إلى فئات، وكذلك تقسيم القوة تلك إلى فئات أيضاً ونحكم على كل فئة بما يناسبها، فالفئة الأولى من الأشقاء هم العدول أهل التقوى والعدل والصلاح، فهؤلاء الأصل فيهم الرفق بأخواتهم وعدم استخدام العنف إلا في مكانه الذي تفرضه عليهم الحاجة في حال كانت لهم الولاية على هؤلاء الأخوات عند فقد الولي الأصلي وهو الوالد، أو في حال ضعفه وعجزه، أما في حال حياة الولي وقوّته فأمر الفتاة ونهيها موكل إليه ولا يحق للأب إسناد الولاية للابن مادام في عافيته وقدرته؛ لأنها رعيته هو وهو أكمل الناس شفقة عليها، كما أن تجاوز مقدار ما تنضبط به الأسرة ويتألف عقدها من العنف محرم، وهو من الظلم الذي نهى الله عنه».

د. الربيعة يطمئن على صحة الطفلة ريهام

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/17/article810980.html

الرياض – محمد الحيدر

قام مساء امس وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة بزيارة للطفلة ريهام التي نقل لها بالخطأ دم ملوث بفيروس نقص المناعة المكتسبة "الايدز" في مستشفى جازان العام قبل اربعة أيام، والتي ترقد حاليا في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الابحاث بالرياض، بعد ان صدرت توجيهات وزير الصحة بنقلها عاجلا لتلقي الرعاية الطبية الفائقة. وأشار حساب وزارة الصحة الرسمي في تويتر امس ان الوزير الربيعة إطمأن على صحتها والتقى ذويها وأطلعهم مع الاستشاري المشرف على حالتها على الخطة العلاجية ومراحلها. الى ذلك علمت "الرياض" من مصادر طبية مطلعة ان الطفلة ريهام تخضع حاليا لفحوصات دقيقه لتقييم الحالة الصحية الناجمة عن نقل الدم الملوث لوضع خارطة طريق علاجية بناء على نتائج الفحوصات المخبرية.

أكدت مساندتها مع أسرة الطفلة ريهام

جمعية حقوق الإنسان تطالب بتطبيق مشروعها لحماية مصابي الإيدز

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/17/article810847.html

الرياض - فاطمة الغامدي

تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حادثة نقل دم الملوث بفيروس HIV (الايدز)، إلى الطفلة ريهام في مستشفى جازان العام، ومن جانبها طالبت وزارة الصحة، والجهات الصحية الأخرى بالمبادرة فوراً بمراقبة الخدمات المساندة في مجال نقل الدم للتأكد من سلامة آليات وإجراءات نقل الدم، على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة. وشددت على ضرورة قيام وزارة الصحة بواجبها، في تقديم الدعم المادي والمعنوي لطفلة "ريهام" وأسرتها للحد من معاناتهم، وحصولهم على العناية الطبية اللازمة.

واكدت الجمعية وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة وتأمل الجمعية سرعة إصدار نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب (الايدز)، الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقت سابق، والذي نوقش مؤخراً في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم.

حقوق الإنسان تطالب الصحة بالتأكد من آليات نقل الدم

المصدر: جريدة المدينة الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
رابط الخبر

سلوى حمدي - الرياض
طالب مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الصحة، والجهات الصحية الأخرى للتأكد التام من آليات، وإجراءات نقل الدم على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار حادثة فتاة جازان، وأكدت على أهمية قيام وزارة الصحة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي، والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها بما يُمكّنهم من التغلب على مُعاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة، وأكدت الجمعية وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة، داعية إلى سرعة إصدار نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقت سابق ودرس مؤخرًا في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم.

لضمان حصول المصابين على حقوقهم.. وأكدت وقوفها مع "رهام"
جمعية حقوق الإنسان تطالب بسرعة إصدار نظام مرضى "الايدز"

المصدر: جريدة سبق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://sabq.org/AOwfde

بدر الروقي- سبق- الرياض:
طالب المشرف العام بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري بسرعة إصدار نظام مرضى متلازمة نقص المناعة المكتسب "الايدز" بعد تفجر قضية الطفلة رهام الحكمي " 12 عاماً" التي نُقل لها دم ملوث بفيروس الايدز بمستشفى جازان.
وقال "الفاخري" لـ"سبق": "الجمعية تعلن وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة وتأمل سرعة إصدار نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب "الايدز" الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقتٍ سابق ودرس أخيراً في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم".
وأضاف: "نطالب وزارة الصحة والجهات الصحية الأخرى التي تقدم خدمات في مجال نقل الدم للتأكد التام من آليات وإجراءات نقل الدم على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة".
وشدد "الفاخري" "على أهمية قيام وزارة الصحة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد تدهور حالتها النفسية بعد 5 أيام من إصابتها.. عمها لـ "الاقتصادية" :

"الصحة تتجاهل تأمين أطباء نفسيين لـ رهام.. وحقوق الإنسان تطالب بالمبادرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/17/article_732309.html

فهيد الغيثي من الرياض

رغم الحالة النفسية السيئة التي تمر بها الطفلة رهام حكمي نتيجة نقل دم ملوث بـ "الإيدز" إلى جسدها، إلا أن وزارة الصحة لا تزال غافلة عن تأمين طاقم طبي نفسي لمتابعة حالة الطفلة وتهيئتها منذ علمها بالنبأ قبل خمسة أيام، جاء هذا الكلام من عم الطفلة الذي نقل كذلك تذمر ذويها.

"الاقتصادية" التقت محمد يحيى حكمي عم الطفلة رهام، الذي أكد بدوره أن الطفلة تمر بحالة نفسية سيئة، متسائلا: لماذا أغفلت وزارة الصحة تأمين طاقم طبي نفسي لمتابعة حالة الطفلة ورفع الضغوط عنها بطرق العلاج الحديثة؟، مضيفا في الوقت ذاته أن رهام لا تزال تأخذ اللقاح يوميا، وذلك انتظارا لحين خروج الفحوص الطبية التي أجريت لها في مستشفى الملك فهد في جازان والملك فيصل التخصصي في الرياض، ولا تزال منومة فيه في قسم جناح الأطفال.

وطالب عم الطفلة رهام الذي يرافقها في مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض، وذلك خلال المحادثة الهاتفية مع "الاقتصادية" ضرورة إيقاع العقوبات على المتسببين في نقل الدم الملوث دون استثناء، مبينا أن المتسببين -بحسب علمه- لا يزالون يعملون في المستشفى حتى الآن.

من ناحيته صرح مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية تابعت خلال الفترة الماضية حادثة نقل دم ملوث بفيروس HIV (الإيدز) إلى الطفلة رهام في مستشفى جازان العام، وتطالب وزارة الصحة بأن تبادر فورا وكذلك الجهات الصحية الأخرى التي تقدم خدمات في مجال نقل الدم للتأكد التام من آليات وإجراءات نقل الدم، على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة، كما تؤكد على أهمية قيام وزارة الصحة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة.

وتؤكد الجمعية في بيان (حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه) وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة وتأمل الجمعية في سرعة إصدار نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولي في وقت سابق ودرس أخيرا في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم.

وتعاني رهام حكمي البالغة من العمر 13 عاما، من الأنيميا المنجلية.

وكانت رهام قد سردت تفاصيل الفاجعة والخطأ، وكيف وصل الدم الملوث ونقل لها، وقالت: "إنني معتادة كل سنة أن أذهب مع أمي وأبي لمستشفى جازان العام لتغيير الدم لي، لأني مريضة أنا وإخوتي بالأنيميا المنجلية".

وأضافت قبل أسبوع ذهبت لطوارئ المستشفى كالمعتاد، وعند الساعة الـ 11 ليلا قامت إحدى الممرضات السعوديات في غرفة الملاحظة بإدخال الإبرة في يدي اليسرى لتزويدي بكيس كامل بالدم، ومن ثم دعتني أن أنام حتى ينتهي وقت نقل الدم إلى جسمي.

وواصلت حديثها بعد الانتهاء من نقل الدم قام أحد الأطباء من قسم الطوارئ بفحصي فحصا كاملا قبل خروجي من مستشفى جازان العام الأسبوع الماضي.

وتابعت الطفلة رهام بعد يومين شعرت بألم ليس طبيعيا كالذي أشعر به يوميا. وقالت: "لم نتمكن من الذهاب للمستشفى لعدم توافر سيارة مع والدي، وفي مساء اليوم نفسه كنت نائمة وفوجئت بخالي يصحبني ويقودني نحو سيارة الإسعاف الموجودة في ركن الحي، وبعدها توجهنا لمستشفى الملك فهد المركزي والخوف يسكن وجداني".
وقالت: "كان هناك عدد كبير من الأطباء ينتظرونني، ثم انتظرنا أنا وخالي أكثر من ساعة في غرفة الانتظار حتى قدمت أمي وأبي وخالتي، وفوجئت بإدخالي غرفة التنويم مع عدد من المرضى برفقة أمي".
وأكملت في الساعة السابعة صباحا جاءني طبيب واحد فقط، في غرفة تنويمي في مستشفى الملك فهد وقام بإعطائي بعض الأدوية والمسكنات، وتناولت وجبة الغداء، وأمروني بأن أخرج من المستشفى.
وكان وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة قد أجرى اتصالا هاتفيا بأسرة الطفلة رهام قدم فيه اعتذارا لأسرة الطفلة، مبديا أسف وزارته عن الخطأ الفردي ووعد بمعاقبة المتسبب وتقديم الرعاية الكاملة للطفلة المصابة.

الحياة AL HAYAT

حقوق الإنسان" تدعو الصحة" إلى التأكد من آليات نقل الدم... وتقديم الدعم المادي لـ رهام"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/483909

الرياض - حياة الغامدي
بينما لا تزال وزارة الصحة تجري تحقيقاتها في شأن نقل مستشفى حكومي في «جازان» دماً ملوثاً إلى الطفلة «رهام» (12 عاماً)، دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في بيان أمس، وزارة الصحة إلى «أن تبادر فوراً، وكذلك الجهات الصحية الأخرى التي تقدم خدمات في مجال نقل الدم، للتأكد التام من آليات وإجراءات نقل الدم على مستوى المملكة، من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة».
وأضاف مصدر مسؤول في الجمعية أمس، أن «الجمعية تابعت خلال الفترة الماضية، حادثة نقل دم ملوث بفايروس «الأيدز»، إلى الطفلة رهام في مستشفى جازان العام، وأنها تؤكد أهمية قيام وزارة الصحة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها، بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة».
وأضاف المصدر: «الجمعية تؤكد وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة، وتأمل الجمعية سرعة إصدار نظام مرضي متلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز) الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقت سابق، ودرس أخيراً في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم كاملة». إلى ذلك قالت والدة الطفلة «رهام»، التي ترقد حالياً في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، لـ«الحياة» أمس، إنه لا تطور جديد في حال الطفلة الصحي بعد يومين من نقلها من مدينة جازان إلى الرياض لتلقي العلاج على إثر خطأ طبي، تمثل في نقل دم ملوث بالأيدز لها.
من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني، إن الفريق المشكل للتحقيق في قضية نقل دم ملوث بفايروس المناعة المكتسبة «الأيدز» للطفلة رهام الحكمي لم ينتهِ بعد من إعداد التقرير.
وحول وضع الطفلة رهام في المستشفى قال مرغلاني لـ«الحياة»: «لا أملك أية خلفية عنها، ولكن سيأتينا تقرير حول حالها لاحقاً». مشدداً على أن اللجنة ستعمل على استجواب المعنيين، وبعدها ستصدر التقرير وتوصياتها. إلى ذلك، زار وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة الطفلة «رهام» في مستشفى الملك فيصل التخصصي، واطمأن على حالتها، واجتمع مع الفريق الطبي المتخصص، وقال مصدر مطلع في وزارة الصحة لـ«الحياة» إن الوزارة تعمدت عدم تغطية وسائل الإعلام للزيارة.

بعد أن اعترض على عدم صرف مستحقاته

محافظ الحرث يحتوي قضية خائط فمه"

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573456.htm

عبده علواني (الحرث)

أوضح محافظ الحرث محمد هادي الشمراني أن المواطن الذي خاط فمه بخيوط تم إقناعه بإزالتها، موضحا أنه سيتم رفع كافة الأوراق التي تثبت نزوحه لسمو أمير المنطقة للنظر في وضعه، ومن ثم تطبيق شروط النزوح وإدراج اسمه ضمن المستحقين في حال اكتمال كافة الأوراق المطلوبة.

وكان المواطن قد لجأ في لحظة غضب إلى خياطة فمه اعتراضا على عدم صرف مستحقاته كنازح من قرية الرصفة التابعة للخوبة، ما أدى لإغمائه.

ويروي أيوب حسن كعبي في العقد الثالث من عمره أنه خرج وأسرته من قرية الرصفة الواقعة شرق الحرث في أعقاب أحداث الجنوب في 1430/11/20، وقد أدرج اسمه كغيره ضمن قائمة النازحين، وقد صرفت له إعانة بمبلغ 2000 ريال كبدل سكن وإعاشة، ثم قطعت عنه وشطب اسمه من الكشوفات دون مبرر ليدخل بعدها في سلسلة من المراجعات بين الجهات المسؤولة (الدفاع المدني، لجنة النازحين، إمارة المنطقة، محافظة الحرث) دون جدوى ليتجه بعدها إلى حقوق الإنسان في جدة ليعود مرة أخرى إلى جازان للبحث عن المعاملة التي ذهبت أدراج الرياح، وبعد مراجعات استمرت أربع سنوات بين نزوح وتشريد من منزل لآخر يضيف قائلا: «أحسست بالضيق وقلة حيلتي، فلجأت إلى خياطة فمي.

حقوق الإنسان تتابع قضيته ومدير تعليم المدينة يزوره بالمستشفى

أفراح" والدة المعنف عادل: كنت أرى ابني يعذب في المنام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573881.htm

أيمن الصيدلاني (اليمن ـ هاتفيا)

في صوت يعتصره الألم وتتسلق طبقاته آهة منطفئة تستعيد أفراح صالح الشامي والدة الطفل المعنف عادل أيوب سعيد سيناريوهات جديدة عن طليقها الذي خلعته بعد سنوات من العذاب، موضحة أنه بعد مغادرة عادل اليمن مع والده الأكاديمي إلى المدينة المنورة ظلت تحلم بطفلها وهو يعذب على يد والده.

وأضافت الشامي أنها خلعت من زوجها بعد مرور سنتين من زواجهما، ذاقت خلالهما تفاصيل متنوعة من التعنيف على يد طليقها والذي كان حسب قولها يعنفها بيده ولسانه وذاقت منه صنوف من الضرب والإهانة.

وواصلت أفراح بقولها: في اليوم الخامس من زواجنا اعتدى علي بالضرب ووجه لي شتائم وإهانات ـ وفقا لوصفها ـ لا تصدر من إنسان عاقل ومنذ ذلك اليوم ظل يعاملني في غاية السوء، وقالت: في أحد الأيام حينما فاض بي الكيل أطلقت نداء استغاثة أطلب النجدة من شدة ما تعرضت له من تعذيب وتمكن أفراد عائلتي من تحرير جسدي من بين يديه.

واستطردت بعد معاناة استمرت أربع أشهر غادر زوجي إلى المملكة للتحضير لبرنامج الدكتوراه وكنت حاملا بإبني عادل، وخلال فترة إقامته بالمدينة المنورة كان يتصل ويهددني بالتعنيف ما دعاني لخلعه.
وأضافت بعد مرور سبع سنوات على خلعي له حضر إلى عائلتي وطلب منهم السماح له بأخذ إبني عادل لمرافقته إلى المدينة المنورة وحينها لم أرفض لأنني كنت على يقين بأن سلوكه قد تغير، وبعد سفر ابني كنت أراه وهو يعذب في المنام ولكنه كان يخبئ ما يتعرض له من تعنيف خوفا من والده.
ومن جهتها أوضحت المشرفة العامة على مكتب حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن قضية الطفل عادل تحظى بالاهتمام والمتابعة الشخصية من رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني والأمين العام للجمعية خالد الفاخري، وسوف يتم متابعة القضية في مسارها القانوني مع الوكيل الشرعي وتوفير الحماية والإيواء للطفل من قبل الجهات ذات الاختصاص حتى إنتهاء قضيته.
وفي سياق ذات صله، وجه مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله علي الطائفي بتشكيل فريق نفسي واجتماعي لتقديم الدعم النفسي للطفل المعتدى عليه، وشرع الفريق في مهامه وتبين بأن الطفل يعاني من حالة نفسية سيئة للغاية نتيجة الاعتداء وبعده عن والدته.
ومن جهة أخرى زار مدير عام التربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة ناصر العبدالكريم الطالب المعنف والمنوم حاليا بمستشفى النساء والولادة والأطفال، فيما تقدم فاعل خير من رجال الأعمال في المدينة المنورة برغبته الصادقة في كفالة الطفل وتحمل كافة احتياجاته.
وكانت «عكاظ» نشرت مؤخرا بأن طالبا من جنسية عربية يدرس الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة اعتدى على ابنه عادل ما أدى إلى تعرضه لإصابات بليغة نقل على إثرها إلى المستشفى.

أبدت عدم اقتناعها بقرارات الإعفاء.. ومحاولات لثنيها عن المضي في الإجراء

أسرة رهام تستعد لمقاضاة الصحة" في المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573918.htm

عبدالرحمن الختارش (جازان)
علمت «عكاظ» أن أسرة الطفلة رهام، التي نقل لها دم ملوث في مستشفى جازان العام، تستعد لرفع قضية في المحكمة العامة بجازان ضد وزارة الصحة، لعدم اقتناعها بالعقوبات الإدارية التي اتخذتها الوزارة حيال من تسببوا في نقل الدم.
وأكد أحد أقارب الطفلة رهام، أن عددا من مسؤولي وزارة الصحة يحاولون اقناع الأسرة بالعدول عن رفع القضية، ووعدوا ببذل أقصى الجهود لعلاجها وتأمين الحياة الكريمة لها، مبينا أن نقل الطفلة وأسرتها للرياض ليس من أجل العلاج، وإنما لضمان عدم تحرك الأسرة في رفع القضية والمطالبة بمحاكمة المتسببين في هذا الخطأ الذي يعتبره المجتمع كارثة بكل ما تعنيه الكلمة. وقال والد رهام في اتصال هاتفي إن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة ما هي إلا مسكنات لا تسمن ولا تغني من جوع، مطالبا بسرعة نقلها للعلاج في الخارج، بدلا من انتظار وصول نتائج الفحص.
من جهته، طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان أحمد البهكلي بتقديم كل من له علاقة بقضية الطفلة رهام الحكمي للمحاكمة ودون استثناء، لأن ما حدث لرهام يصنف قانونيا ضمن الجرائم الجنائية والأخلاقية مكتملة الأركان، بل ويعد قتل عمد، مشيرا إلى أنه كان من باب أولى ارسال الطفلة رهام للعلاج في الخارج بدلا من ارسال عينات من الدم، وسوق المبررات وإصدار قرارات لا تتناسب وحجم الجريمة.

طفلة تقرأ كتابا عن مناهضة التعذيب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573884.htm

(عكاظ)
طفلة تقرأ كتابا عن مناهضة التعذيب من إصدار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أحد الأسواق في جدة، حيث تدعو اتفاقية حقوق الطفل إلى تمكين الأطفال من الحصول على المعلومات وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وإنتاج الكتب التي تهتم باحتياجاته وتنمي لديه هويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لاستشعار المسؤولية والتسامح.

المجهر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573888.htm

حقوق الطفل في القنفذة
ألقى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف مؤخرا محاضرة بعنوان «غصون الرحمة»، في محافظة القنفذة بحضور مدير التربية والتعليم الدكتور محمد بن إبراهيم الزاحمي ومساعده للشؤون المدرسية الدكتور علي بن أحمد الشيخي ومجموعة من المشرفين التربويين ومديري المدارس والمعلمين والطلاب.
بعد تحدث الدكتور الشريف في محاضرته عن العنف الأسري وحقوق الطفل ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وأسباب العنف وطرق الوقاية، وقال: «الطفل هو نواة الأسرى والأسرة نواة المجتمع والأسرة السليمة ينتج عنها مجتمع صالح».
ندوة للتعريف بجائزة التميز
نظمت جائزة السبيعي للتميز في العمل الخيري ندوة تعريفية بالجائزة بمقر الغرفة التجارية الصناعية بجازان وبحضور ممثلي الجهات الخيرية في المنطقة، قدمها المدير التنفيذي للجائزة الدكتور عايض العمري الذي أوضح أن الندوات التعريفية بالجائزة ستشمل كافة مناطق ومحافظات المملكة.
يشار إلى أن الجائزة التي رعى حفل تدشينها الأسبوع الماضي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين تعد الأولى من نوعها إطار تنظيم وتطوير العمل الخيري.
الضبط وفوضى المجتمع
أوضح عميد كلية التربية في جامعة حائل الدكتور فرحان بن سالم العنزي أن أي مجتمع بدون ضبط هو مجتمع فوضوي، وقال: «إذا لم يكن هناك ضبط في المجتمع سوف تعم الفوضى وينعدم النظام، والإنسان في سلوكه العام يميل إلى الأثرة و العدوان وحب الذات فهو محتاج لمثل هذه الضوابط التي تحدد التعامل مع الأفراد ليصبح أكثر توافق وتفاعل مع أقرانه»، مبينا أن من آليات الضبط المجتمعي الأنظمة والقوانين والسلطة والعقاب ووسائل الإعلام والمدرسة والعادات والتقاليد التي تساعد برقي وضبط المجتمع الناجح.

وأشار الدكتور العنزي في محاضرته «دور الأسرة في ضبط المجتمع» في نادي حائل الأدبي إلى أن الأسرة تعتبر نموذجا مصغرا للمجتمع تسود بين أعضائها علاقات طويلة وروابط قوية وتكون بيئة مناسبة للتوجيه والتحكم وتتشكل فيها السمات الشخصية و تتحقق فيها الحاجات الإنسانية كالحب والعطاء والحنان والحرية، وقال: «مثال هذا التماسك الأسري ووضوح الأدوار بين الأعضاء سبب قوي لتحقيق الحاجات النفسية الإنسانية للناشئة مثل الحاجة للحب والاستقلال والانتماء.

القضاء على التمييز العنصري

اختتمت في جنيف أمس الأول أعمال الدورة الثانية والثمانين للجنة القضاء على التمييز العنصري حيث تم اعتماد جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة، وقد خاطب الجلسة الافتتاحية سيمون ووكر رئيس قسم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شعبة معاهدات حقوق الإنسان، مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى المجهودات الدولية الرامية لتعزيز نظام الآليات التعاقدية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أشار لخطة عمل الرباط التي تم اعتمادها في أكتوبر 2012م والتي تتعلق بحظر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

حقوق الإنسان" بالمدينة تُحقِّق في معاقبة ست معلمات» تقدمن بشكوى ضد إدارة التعليم

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/18/728141

المدينة المنورة – تركي الصاعدي

باشر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أمس التقصي والتحقيق في معلومات ترددت بشأن إيقاع إدارة التربية والتعليم في المنطقة عقوبات على ست معلمات سبق لهن أن تقدمن بتظلم إلى فرع الجمعية في المدينة المنورة بعد أن استنفدن سبل الإنصاف والتدرج في رفع شكواهن إلى المراجع الإدارية والوظيفية ذات الاختصاص، بحسب ما ورد في شكواهن إلى فرع الهيئة.

وكانت «الشرق» قد نشرت في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي العدد رقم (439) بتاريخ (2013/2/15)، خبر إيقاع العقوبة بحق المعلمات تحت عنوان «إدارة تعليم المدينة تعاقب ست معلمات تقدمن بشكوى لحقوق الإنسان».

وعلمت «الشرق» أن الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة وجهت خطابات حسم وإنذار إلى ست معلمات في الثانوية 42 بالمدينة، لتخطيهن مرجعهن في شكوى رفعنها إلى هيئة حقوق الإنسان في أمور لم يتم التثبت منها، واستخدام ألفاظ غير لائقة في كتابة الشكوى، وعدم المصداقية في كثير من البنود الواردة فيها، فضلاً عن البعد عن الأساليب التربوية في التعامل مع مديرة المدرسة.

وبحسب مصادر «الشرق»، فإن هذه القرارات العقابية تأتي بعد تشكيل لجنة من مشرفات تربويات، تولّين التحقيق مع المعلمات، بعد خلاف ثار بينهن وبين مديرة المدرسة، يتعلق بعدم الدقة في رصد درجات أعمال السنة للطالبات، لعدم تطابق أوراق الاختبارات مع سجل أعمال السنة، ومن ثم حصرت المديرة التجاوزات من قبل المعلمات، ورفعتها إلى الإدارة التي اتخذت بدورها الإجراءات النظامية حيالهن.

وأكد مصدر في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة لـ «الشرق» أن القرار جاء بناءً على مرئيات الدراسة القانونية رقم (331503400) وتضمن التوصية بإنذار المعلمات الست وفقاً للمادة (32/أولاً/1) وحسم ثلاثة أيام من صافي راتب إحداهن وفقاً للمادة (32/أولاً/3) من نظام تأديب الموظفين، واستناداً إلى الخدمة المدنية.

من جهتها، أكدت المشرفة العامة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أن تمكين الجمهور من الحق في التظلم، ومعالجة التظلم بروح العدل والإنصاف هو مسؤولية أخلاقية يقتضيها شرعنا الإسلامي

الحنيف وسجايا مجتمعنا الأصيل، والتزام نابع من النظام الأساسي للحكم الذي يؤكد تمكين الأفراد من التظلم وفق ما نصت عليه المادة (43)، ومتطلب دولي تقتضيه المادة (3/2/أ) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن «كل دولة طرف في الميثاق تتعهد بأن تكفل سبيلاً فعالاً للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا الميثاق، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية»، وهو واجب تحتمه المادة الثالثة من النظام الأساسي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي نصت على أنه من بين اختصاصات الجمعية «تلقي الشكاوى ومتابعتها والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان»، وبالتالي الشكوى حق للمشتكي واستعمال الحق لا يعاقب عليه القانون، فإذا ما عوقب لهذا السبب يعد تجاوزاً على هذا الحق. وأضافت أن المعلمات تقدمن بالتظلم بعد أن استنفدن سبل الإنصاف أى بعد أن تدرجن في رفع شكواهن. وبناءً على الأمر السامي رقم (2/ ب 4616) وتاريخ 1427/1/24هـ، الذي يؤكد على الوزارات والمصالح الحكومية التعاون مع الجمعية وبذل كل التسهيلات لها لتحقيق مهامها، وكذلك بناءً على تعميم صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة، رقم (2/75229) بتاريخ 2/6/1431هـ، الموجه للمحافظات والمراكز التابعة وكل الجهات الحكومية بمنطقة المدينة المنورة والمتضمن «التعاون مع الجمعية وتسهيل مهام عملها»، فقد تمت مخاطبة الجهة المختصة بتظلم المعلمات من قبل مكتب الجمعية بطلب الإفادة عما ورد في تظلمهن وإيجاد الحلول المناسبة لحل قضيتهن.

وأكدت القرافي أن فرع الجمعية في المدينة سوف يتقصى ويحقق فيما ورد من اتخاذ إجراءات عقابية وتأديبية بحقهن، وأنه سيتم الرفع بذلك إلى رئيس الجمعية إن ثبت صحة ذلك.

جمعية حقوق الإنسان تطلب "طرفا محايدا"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133796&CategoryID=3

جازان: عصام عريشي

طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان أحمد البهكلي في تصريح إلى "الوطن" بتكوين لجنة محايدة من عدة جهات يشترك بها قانونيون وشرعيون وطبيون للتحقيق في القضية ولإنصاف الطفلة رهام كون وزارة الصحة طرفا في قضية نقل الدم الملوث للطفلة. وطالب بمحاكمة المتسببين والمقصرين وتعويض الطفلة وأسرتها.

وأكد البهكلي أنه لا يمكن أن يكون الخصم والحكم طرفا واحدا. وقال إن الصورة الحقيقية لم تكتمل بشأن القرارات الأخيرة لوزارة الصحة مشيرا إلى أن الجمعية تنتظر ظهور نتائج الهيئة الصحية الشرعية لتتمكن من إبداء رأيها بوضوح وشفافية.

إلى ذلك، لم تكن القرارات التي اتخذتها وزارة الصحة بشأن العقوبات الصادرة ضد المتسببين في حادثة الطفلة رهام مقنعة لشريحة كبيرة من المجتمع وبدا ذلك واضحا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التى وصفت القرار بالضعيف وغير المنصف مطالبين بسجن ومحاكمة كل متسبب ومقصر في نقل الدم الملوث وتعويض الطفلة رهام بمبالغ مجزية.

"إيدز رهام" يعفي 5 قياديين ويفصل موظفا

"حقوق الإنسان" تتحرى حالات مشابهة.. ومطالبات بـ"لجنة محايدة" العائلة: شفاء طفلتنا يشغلنا عن "التعويض المالي".. وسنتجه للقضاء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133797&CategoryID=3

أبها، جازان، الرياض: محمد الفهيد، عصام عريشي، خالد البليطيح، الوطن
أصدرت وزارة الصحة أمس حزمة من القرارات والإعفاءات شملت 5 قياديين وفصل موظف على خلفية التحقيق في ملابسات نقل دم ملوث بالإيدز للطفلة رهام الحكمي.
وفيما أكد مسؤول الشؤون الإعلامية في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي في تصريح لـ"الوطن" أن هناك مؤشرات قوية على حدوث وقائع مشابهة لحالة رهام، كشف أن "الهيئة ستتحرى عن أي إصابات مشابهة".
وفي سياق متصل، وعلى خلفية قرارات "الصحة"، طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد البهكلي في تصريح إلى "الوطن" بـ"لجنة محايدة من عدة جهات للتحقيق، كون وزارة الصحة طرفا في القضية، ومحاكمة المتسببين وتعويض الطفلة وأسرتها".
وكانت وزارة الصحة أصدرت أمس 11 قرارا بناء على نتائج توصيات اللجان المشكلة للتحقيق في ملابسات القضية، وقضت بإعفاء 5 من القيادات الصحية من مناصبهم وهم مدير مستشفى جازان العام، والمدير الطبي، ومدير المختبر وبنك الدم، والمشرف الفني على بنك الدم، ومنسق برنامج الإيدز بالمنطقة، وفصل فني المختبر.
وتعليقا على قرارات "الصحة"، قال جد الطفلة حسين ناصر الحكمي لـ"الوطن": لسنا مقتنعين بها، مضيفا "نحن حاليا نفكر في العلاج ولسنا منشغلين بالتعويض المالي".
أما عم الفتاة أحمد الحكمي فأوضح لـ"الوطن" أن "عقوبات الوزارة غير مقبولة، ونفكر حاليا في توكيل محام والاتجاه للقضاء".
فيما تتحرى هيئة حقوق الإنسان عن أي حالات مشابهة لما حدث للطفلة رهام الحكمي التي نقل إليها دم ملوث بالإيدز عن طريق الخطأ بأحد مستشفيات جازان، أصدرت وزارة الصحة 11 قرارا بناء على نتائج توصيات اللجان المشكلة للتحقيق في ملابسات نقل دم ملوث بالإيدز عن طريق الخطأ للطفلة رهام الحكمي.
وقضت الوزارة بإعفاء 5 من القيادات الصحية من مناصبهم أبرزهم مدير مستشفى جازان العام، والمدير الطبي بالمستشفى، ومدير المختبر وبنك الدم، والمشرف الفني على بنك الدم، وفصل فني المختبر من وظيفته. كما تقدمت الوزارة بالاعتذار للطفلة ووالديها وأسرتها والمجتمع السعودي عن الخطأ الذي وقع.
وقالت الوزارة في بيان أمس إنها قامت فور اكتشاف الخطأ بعلاج الطفلة وفق أفضل المعايير المتاحة طبيا وإعطائها العلاجات المضادة للفيروسات بإشراف فريق طبي متخصص بجازان، ونقلها إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، مشيرة إلى أن الطفلة ستحظى بالعناية الطبية في المكان المناسب لحالتها بحسب مرئيات الكوادر المختصة.
وبينت أن الفريق الطبي المختص طمأن إلى أن هناك فرصة لعدم انتقال العدوى للطفلة نظرا لإعطائها مضادات الفيروس الحديثة فور اكتشاف الحالة مما يقلل من فرص العدوى، فيما تطمئن الوزارة الجميع إلى أن كافة بنوك الدم ملزمة بتطبيق أحدث معايير الجودة والسلامة وتقوم بمحاسبة كل متهاون أو مقصر دون هوادة، وجددت تأكيدها على مديري الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات ومديري المستشفيات والمختبرات وذوي العلاقة بمتابعة ذلك بكل حزم وصرامة.

وأضاف البيان أن الوزارة شكلت فريق تحقيق عاجل من المختصين حول هذا الخطأ الجسيم وكلفت لجنة للنظر في مخالفات أحكام نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية، وأصدرت الوزارة عدة قرارات بناء على توصياتها شملت إغلاق التبرع ببنك الدم بمستشفى جازان العام على أن يقوم بنك الدم بمستشفى الملك فهد بجازان بتأمين احتياج مستشفى جازان العام من وحدات الدم ومشتقاته لحين تصحيح الوضع وتقييمه من لجنة مختصة، وإعادة هيكلة إدارة المختبرات وبنوك الدم بصحة جازان وتكليف الإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم بتشكيل إدارة جديدة بالمنطقة بالتنسيق مع الشؤون الصحية.

وتضمنت القرارات أيضا سحب ترخيص مزاولة المهنة وفصل فني المختبر المتسبب في نقل الدم من وظيفته، وإعفاء مدير مستشفى جازان العام من منصبه، وإعفاء المدير الطبي للمستشفى، ومدير المختبر وبنك الدم وتغريمه الحد الأقصى المقرر نظاما كعقوبة لمثل هذه المخالفة وهي 10 آلاف ريال، وإعفاء المشرف الفني على بنك الدم بالمستشفى وتغريمه الحد الأقصى المقرر نظاماً 10 آلاف ريال، إضافة إلى إعفاء منسق برنامج الإيدز بالمنطقة من منصبه وتغريمه الحد الأقصى المقرر نظاما 10 آلاف ريال، وإعفاء مدير المختبرات وبنوك الدم بالمنطقة من منصبه، وإحالة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة جازان للحق الخاص، وإحالة موضوع المتبرع المصاب للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.

إلى ذلك قال مسؤول الشؤون الإعلامية في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي لـ"الوطن" إن الإجراءات المتبعة التي وقفت عليها الهيئة في بنوك الدم والطب الوقائي والمستشفى بجازان تعطي مؤشرا قويا على حدوث وقائع مشابهة لحالة رهام لم تكشف بعد، وبذلك فإن هناك توجها لدراسة هذه القضية بشكل عام في الهيئة.

وأضاف أن ما حدث لرهام سيجعل الهيئة تطلب من وزارة الصحة الكشف مجددا على العينات الموجودة في بنوك الدم خاصة تلك التي لا تستوفي معايير الجودة أثناء التبرع وفحص العينات ونقل الدم.

وفي السياق ذاته، أكد المعدي أن الهيئة ستتحرى عن أي إصابات مشابهة لهذه الحالة وفي سبيل ذلك ستقوم بعدة زيارات لبنوك الدم التي سجلت عليها ملاحظات.

عائلة الطفلة: سنتجه للقضاء ولا يشغلنا إلا شفاؤها

أبدت عائلة الطفلة رهام الحكمي عدم قناعتها بالعقوبات التي أصدرتها وزارة الصحة أمس في حق المتسببين بما حصل لابنتهم بناء على توصيات اللجان المشكلة للتحقيق في ملابسات نقل دم ملوث بالإيدز إليها عن طريق الخطأ.

وقال جد الفتاة حسين ناصر الحكمي في اتصال هاتفي أجرته معه "الوطن": لسنا مقتنعين بهذه القرارات، نحن الآن نفكر في علاج الطفلة ونتمنى أن تعالج بشكل سريع وتحظى بالعناية الطبية المأمولة.

وعن العقوبات التي أصدرتها الوزارة قال جد رهام "إنهم يطلبون محاكمة المقصرين وسيتجهون إلى الشرع في حال عدم إنصافهم ممن ألحقوا الأذى بطفلتهم".

أما عم الفتاة أحمد الحكمي فأكد أن هذه العقوبات غير كافية وغير مقبولة، وأن العائلة تفكر في توكيل محام لطفلتهم رهام، والاتجاه إلى القضاء على اعتبار أن القرارات لم تعطهم حقهم.

وعن التعويض المالي قال عم الفتاة إنهم لا يفكرون حاليا في تعويض مالي معين فجل تفكيرهم في هذه اللحظة هو علاج الطفلة فقط، ومن ثم سيفكرون في التعويض.

وفي مستشفى الملك فيصل التخصصي منع المسؤولون زيارة الطفلة رهام الحكمي وذلك بتعليق لافتة على غرفتها في جناح "ب 1" ورقمها 42 تفيد بمنع زيارتها نهائيا، وذلك بعد أن اكتظت أروقة المستشفى خلال اليومين الماضيين بعدد من الإعلاميين والمهتمين بقضيتها، في الوقت الذي زار وفد من هيئة حقوق الإنسان مساء أول من أمس الطفلة ولم يخرج من عندها إلا قرابة الفجر.

الشريان يطالب وزير الصحة بالاستقالة.. وأسرة رهام ينوون التقاضي

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130217/ln32449.htm

العاصمة - جهاد أبو هاشم

طالبت أسرة الطفلة رهام علي حكمي التي أصيبت بمرض الإيدز بسبب خطأ طبي في مستشفى جازان العام، بعلاج ابنتهم في أفضل المراكز الطبية في العالم.

وفجر الزميل داود الشريان مقدم برنامج (الثامنة) على قناة (MBC) الليلة، مفاجأة في ختام البرنامج، بمطالبته باستقالة وزير الصحة الليلة، محملا إياه مسؤولية ما أصاب الطفلة رهام، بل طالب بإقالة جميع مسؤولي الوزارة المتسببين في هذه المأساة الإنسانية، مبيناً أن هذا أفضل قرار يمكن أن يتخذ في مثل هذه الحالات.

وانتقد والد الطفلة، خلال البرنامج، الطريقة التي نقلت بها ابنته الضحية إلى المستشفى، حين طرق الإسعاف بابهم بعد مرور نحو 24 ساعة من نقل دم ملوث بفيروس الإيدز إليها، وتحديداً في الساعة 12 ليلا، إذ فوجئ بممرض وقائد سيارة الإسعاف فقط، دون وجود طبيب مختص أو مشرف أو مسؤول من المستشفى، طالبين إعادة الطفلة رهام إلى المستشفى مرة أخرى برفقة والدها دون أن يخبرا أحداً بحقيقة المشكلة التي يواجهونها.

من جهته أوضح عم الفتاة محمد حكمي أن رهام تعاني من مرض الأنيميا المنجلية منذ الصغر؛ ما يستدعي تغيير الدم لها سنوياً، مبدياً حزنه العميق لما أصاب ابنة أخيه، ومطالباً بعلاجها في أفضل المراكز الطبية في العالم، ومحاسبة كل مَن تسبب في إصابتها بهذا الفيروس القاتل، سواء أكان صغيراً أم كبيراً، مشيراً إلى المطالبة بحقها القانوني نتيجة ما تعرضت له، وإعادة النظر في الخدمات الصحية المقدمة في منطقة جازان بشكل عام، وقال إن المنطقة "مظلومة" صحياً.

وقال الدكتور علي الشمري مدير عام المختبرات في وزارة الصحة إن فني المختبر أخطأ في إدخال العينة غير السليمة ضمن العينات السليمة إلى بنك الدم، وهو ما أدى إلى انتقال الفيروس إلى دم الطفلة، كما قال إن فريق الإسعاف لم يتعامل مع الطفلة رهام بطريقة صحيحة، وبيّن أن من يُسأل عن ذلك مدير صحة جازان.

وبيّن الشمري أن المتبرع بالدم الملوث بالإيدز تبرع مرتين عام 1433هـ وبداية عام 1434هـ بمستشفى جازان المركزي، واكتشف أن العينة إيجابية وتُخلص من العينة، والمتبرع لا يعلم أنه مصاب بمرض الإيدز، والشخص المقصر الذي لم يبلغ المريض اتخذت بحقه العقوبات المقررة نظاماً في هذه الحالات، وأضاف أن الوزارة حاولت الاتصال بالمصاب، لكنه رفض التجاوب معها.

وحين سأل الشريان، الدكتور علي الشمري، عن رغبته في تقديم استقالته بسبب هذه الأخطاء في وزارة الصحة، أجاب بأنه يفكر في ذلك، واستدرك أنه لم يكمل أربعة أشهر في منصبه، وأنه ليس من العدل أن يستقيل في هذا الوقت!

وبدا الشمري في الحلقة مرتبكاً وغير ملم بتفاصيل الحادثة بشكل دقيق، وظهر ذلك بشكل جلي حين سُئل في بعض المجالات القانونية؛ إذ تأكد أنه غير مطلع بشكل مفصل على العقوبات التي صدرت في بيان وزارة الصحة، وعما إذا كانت هذه العقوبات تأديبية أم جزائية.

من جهته، انتقد القاضي عبدالعزيز المهنا رئيس الهيئة الصحية الشرعية بوزارة الصحة سابقاً، بيان وزارة الصحة، وقال إنه لم يكشف الحقيقة كاملة، وعلى رأسها المتبرع بالدم، متسائلاً: "أين هو؟ ومتى اكتشفت إصابته بالإيدز؟"، وقال: "لا يزال- كما نسمع- طليقا، ولا أعرف كيف طبقت هذه العقوبات دون محاكمات، كما أن البيان لم يبين أن القرار تأديبي أم جزائي، وكذلك الحق الخاص بالمريضة وأهلها من ديات وتعويضات".

وانتقد المهنا القرار، ولا سيما الغرامة المالية المقرة على الكادر الطبي والمسؤولين، وقال إنها مخفضة وإن هناك عقوبات أعلى بكثير، وكذلك السجن، والجمع بين العقوبتين، وقال إنه يجب أن يطلع والد رهام على كافة أوراق ابنته وأن يحدد مطالبها.

إلى ذلك، دعا أحمد البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان في مداخلة هاتفية، إلى التعويض المادي نظراً للضرر النفسي الذي لحق بالطفلة رهام، مطالباً بتسفيرها إلى الخارج لإكمال علاجها، ومؤكداً أن مستشفى جازان يعيش حالة من الإهمال.

الادعاء العام" تمدد توقيف والد الطفل المعنف15 يوماً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/484221

المدينة المنورة - «الحياة»
مددت هيئة التحقيق والادعاء العام بالمدينة المنورة توقيف والد الطفل المعنف «عادل» نحو 15 يوماً، للتحقيق معه في القضية، وانتظار ورود التقرير الطبي الصادر من الطب الشرعي الذي سيحدد نوع الإصابات التي لحقت بالطفل وتبيان فترات حدوثها.
وعلمت «الحياة» أن الطفل «عادل» تماثل للشفاء، وبإمكانه الخروج من المستشفى، فيما كشف مدير الشـــؤون الاجتماعية في منطقة المدينـــة المنورة حاتم بري أن لجنة الحماية تابعـــت حالة الطفل المعنف، ولا تمانع من تسليم الطفل إلى أحد أقاربه ممن يوثق به، بعد تلقيه العلاج وخروجه من المستشفى.
من جهتها، أوضحت المشرفة العامة على مكتب جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي أنه تم التواصل مع والدة الطفل في اليمن، إذ طلبت من مكتب الجمعية التواصل مع ابنها بناء على الوكالة الصادرة منها إلى الوكيل.
وأكدت القرافي أن قضية الطفل المعنف تحظى باهتمام ومتابعة من رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، والأمين العام للجمعية خالد الفاخري، مبينة أن مكتب الجمعية في المدينة المنورة يتابع القضية في مسارها القانوني مع الوكيل الشرعي لوالدة الطفل، إضافة إلى متابعة توفير الحماية والإيواء للطفل من جانب الجهات ذات الاختصاص حتى انتهاء قضيته.

أطروحة" في جامعة الإمام": عمل المرأة كاشيرة" اتجار بالبشر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/484317

الرياض - «الحياة»
أجازت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أطروحة خلصت إلى أن عمل المرأة «كاشيرة» يعد اتجاراً بالبشر، «لما فيه من الاختلاط، وتعرض المرأة للفتنة». وتشدد الدراسة على أن «درء المفاسد أولى من جلب المصالح». وأوضح الباحث الشرعي في الجامعة محمد البقمي، في أطروحته لنيل درجة الماجستير بعنوان: «الاتجار بالبشر: صوره، وأحكامه، وتطبيقاته القضائية»، أن استغلال النساء جسدياً يتمّ في مجالات كثيرة، أبرزها استغلالهن في وسائل الإعلام عموماً، وفي الدعاية والإعلان خصوصاً، وفي عمل المرأة مضيفة، وموظفة استقبال وكاشيرة. (للمزيد)
ولفت إلى أن ذلك كله «محرّم شرعاً». وأضافت الأطروحة أنه صدرت بذلك فتاوى من هيئة كبار العلماء، ومن بعض العلماء، تؤكد أن الاستغلال الجسدي من الاتجار بالبشر، إذا كان الهدف من توظيف المرأة في هذه المهنة استغلال جمالها وقوامها في جذب الزبائن. وأشارت إلى أن الجريمة لا تقتصر على بيع بدن الإنسان، أو عضو من أعضائه، بل تتعدى

ذلك إلى كل استغلال غير مشروع، سواء أكان الاستغلال جنسياً أم سخرية أم خدمة قسرية أو استرقاقاً أو الممارسات الشبيهة بالرق.
ورأت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن المرأة تعمل بائعة، ولها الحق في البيع والشراء، حتى في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا حق مشروع لها. وقالت: «هل التي تبيع مفترشة الأرض وتتعرض للمارة يعتبر بيعها حلالاً، والتي تعمل في محال مهيأة ومحمية عملها حرام؟ وتساءلت: هل يريدون أن تُهان المرأة في عملها على الأرصفة؟

مستشار حقوق الإنسان لـ عكاظ" :

الإعدام" خارج دائرة الاتفاقية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574245.htm

محمد طالب الأحمدي (جدة)
أوضح لـ «عكاظ» المستشار القانوني في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المحامي سليمان بن سالم الحنيني أن العقوبات السالبة للحرية يقصد بها العقوبات والجزاءات الصادرة من الجهات القضائية التي تسلب حرية الإنسان، كعقوبات السجن أو الحبس، والإقامة الجبرية والمنع من السفر، مشيرا إلى أن بعض الدول العربية تصدر أحكاما بإلزام الجناة بتنفيذ أعمال شاقة، وهذا يدخل في مفهوم العقوبات السالبة للحرية.
وبين الحنيني أن هناك عدة عقوبات صدرت بحق سعوديين في عدة دول لا تدخل ضمن مفهوم العقوبات السالبة للحرية، من بينها الإعدام والمراقبة الإلكترونية، وكذلك السجن لحين استيفاء الغرامات المالية، ومصادرة الممتلكات..
ونوه بأهمية نقل السجناء إلى أوطانهم، ودور ذلك في حفظ حقوق السجين وأسرته، حيث يمكن ذلك ذويه من زيارته والالتقاء به، ويسهل عليهم مراجعة الجهات المحلية في كل ما يتعلق بشؤونه، فضلا عن معايشة سجناء من مجتمعه، يتفق معهم في التفكير والعادات والقيم.

القحطاني يحضر لقاء سفراء الاتحاد الأوروبي

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130219/ln70.htm

الجزيرة - المحليات:
تلبية لدعوة رئيس بعثة الاتحاد الأوربي قام رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يرافقه نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان بحضور لقاء سفراء الاتحاد الأوروبي والذي عقد في مقر البعثة بمدينة الرياض، حيث تطرق اللقاء للحديث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان منها دور الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية والآلية التي تتبعها الجمعية في رصد واستقبال الشكاوى وطرق علاجها، وكذلك المرأة و دورها في المجتمع السعودي وما صدر من قرارات سامية حول تمكينها من حقها في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية، وقد بين رئيس الجمعية أن هناك تقدماً ملحوظاً في المملكة فيما يتعلق

بتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام و حقوق المرأة بشكل خاص، هذا وقد ثمن السفراء الدور الذي تقوم به الجمعية في مجال حقوق الإنسان، كما تم التأكيد على أهمية اللقاءات بين سفراء الاتحاد الأوروبي ومسؤولي الجمعية لتوضيح آلية العمل القانونية والحقوقية التي عليها العمل في المملكة والتي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية لما لذلك من أثر على فهم التطورات الحقوقية الإيجابية، كما تمت الإجابة على بعض استفسارات سفراء الدول الأوروبية حول آليات العمل الحقوقي والقانوني في المملكة المتعلقة ببعض القضايا.

جامعة سعودية: عمل المرأة في الكاشير "اتجار بالبشر"

الدراسة لاقت استهجانا ورفضا شعبيا واسع النطاق عبر مواقع التواصل الاجتماعي

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/18/266968.html

العربية.نت- دبي. قناة العربية
أجازت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية، دراسة تعتبر أن عمل المرأة "كاشيرة" يعد من الاتجار بالبشر، لما فيه من الاختلاط وتعرض المرأة للفتنة، وشددت على أن درء المفاسد أولى من جلب المصالح.
ولاقى الخبر، الذي نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية اليوم، استهجانا وسخطا كبيرين، فقد اعتبر الكثيرون عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن بحث المرأة عن عمل تكتسب من خلاله رزقها حق من حقوقها، واعتبروا أن الاتجار الحقيقي بالبشر هو ما يعرف بزواج القاصرات.
وأوضح الباحث الشرعي في الجامعة محمد البقمي، في رسالة ماجستير بعنوان: "الاتجار بالبشر صوره، وأحكامه، وتطبيقاته القضائية"، أن استغلال النساء جسدياً يتمّ في مجالات كثيرة، من أبرزها استغلالهن في وسائل الإعلام عموماً، وفي الدعاية والإعلان خصوصاً، وكذلك استغلالهن في الخطوط الجوية وعمل المرأة مضيفة، وعملهن موظفات استقبال وكاشيرات، لافتاً إلى أن ذلك كله محرم شرعاً، لما فيه من الاختلاط وتعرضها للفتنة، ولأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح.
وأضاف البقمي أنه صدرت بذلك فتاوى من هيئة كبار العلماء، ومن بعض العلماء، إذ إن الاستغلال الجسدي من الاتجار بالبشر، إذا كان الهدف من توظيفها في هذه المهنة هو استغلال جمالها وقوامها في جذب الزبائن، وأشار إلى أن الجريمة لا تقتصر على بيع بدن الإنسان أو عضو من أعضائه، بل تتعدى ذلك إلى كل استغلال غير مشروع، سواء كان الاستغلال جنسياً أم سخرية أم خدمة قسرية أم استرقاقاً أم الممارسات الشبيهة بالرق.
وفي لقاء له مع قناة "العربية" أوضح الكاتب السعودي الدكتور أحمد العرفج أن الرسائل العلمية دائما ما تبحث في جانب معين، معتبرا أن ليس هناك خلاف على موضوع الرسالة، فمن حق أي باحث أن يطرح فكرته، ومن حق أي جامعة أن تجيزه، على حد تعبيره.
وأبان العرفج أنه عند تحريم عمل المرأة في الدراسة، يتحول الموضوع من دراسة إلى فتوى، حيث إن الأستاذ البقمي بنى دراسته على جزئين الأول درء المفاسد من أجل جلب المصالح، والثاني اعتماده على كم من الفتاوى في عمل المرأة.
حق المرأة في العمل
كما أوضح أن المرأة بالمجتمع السعودي تشكل 60% من المجتمع السعودي، فهي بحاجة الى العمل، والآراء الفقهية مرتبكة حول موضوع عمل المرأة، فنحن نقدر الرسالة العلمية ونحترمها لكن مثل هذه الرسائل هي التي تربك المجتمع.

وأضاف العرفج قائلا: "إذا رجعنا للتراث فإن المرأة تعمل منذ زمن في مهن عدة، وفي التراث الفقهي المرأة عملت في أربعة وظائف فهي كانت ترافق الجيش كطبيبة وجرّاحة، وكانت تعمل بالزراعة والفتوى بالإضافة الى الخياطة والتجميل".
وأبان أن السعودية تجاوزت موضوع قبول ورفض عمل المرأة، وأن مايحصل اليوم هو ماحصل مع تعليم المرأة السعودية في السابق، فهناك شريحة من المجتمع ترفض عمل المرأة دون غيرها.
من جهتها، أكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن المرأة تعمل بائعة ولها الحق في البيع والشراء حتى في عهد الرسول وهذا حق مشروع لها.
وقالت: "هل التي تبيع مفترشة الأرض وتتعرض للمارة يعتبر بيعها حلالاً، والتي تعمل في محال مهيأة ومحمية عملها حرام؟ هل يريدون أن تُهان المرأة في عملها على الأرصفة؟".
وأضافت: "الإسلام أعطى للمرأة ذمة مالية مستقلة، لها الحق في البيع والشراء والقرض، إذ في جميع الأمور المرأة متساوية مع الرجل".
وأكملت: "الاتجار بالبشر هو تزويج القاصرات، واستخدام الأطفال في التسول، واستقدام العمالة وتركها تجول في الشوارع ليأخذ منهم في نهاية الشهر مبالغ، هذا هو الاتجار بالبشر وليس عمل المرأة كاشيرة، فكلام الباحث تضييق على عمل المرأة، فإذا كان يريد أن يعالج القضية في رسالة جامعية أكاديمية يجب أن يطرح الموضوع بعمق، وألا يقف ضد عمل المرأة الشريف".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رهام" تخضع لتحاليل بعد 6 أسابيع

قضية طفلة جازان تعجِّل بربط 150 بنكًا للدم إلكترونيًا "فيديو"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/19/article_732724.html

فهيد الغيثي من الرياض
كشف لـ "الاقتصادية" الدكتور علي الشمري مدير عام المختبرات وبنوك الدم في وزارة الصحة، عن إطلاق مشروع الربط الإلكتروني بين بنوك الدم في المملكة، الذي سيتم من خلال الهوية الوطنية (السجل المدني) للمتبرعين، موضحا أنهم يعملون الآن مع شركات متخصصة لتنفيذ هذا المشروع الذي يسعون من خلاله لربط 150 بنك دم تتبع لوزارة الصحة في المرحلة الأولى من المشروع، إضافة إلى عملية الربط مع المستشفيات الأخرى في المرحلة الثانية.
ويهدف مشروع الربط إلى توثيق بيانات المتبرعين وسهولة تداول المعلومة بين مختلف بنوك الدم في المملكة، كما أنه سيسهل من عملية تعقب من يحملون أمراضا معدية وإبلاغ الجهات المعنية بالحجر عليهم، إضافة إلى عدم إمكانية من يعانون من أمراض معدية من تكرار التبرع مرة أخرى.
وشهدت الأيام القليلة الماضية، حالتَيْ تبرع لشخص واحد يحمل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حيث تبرع في المرة الأولى لمستشفى جازان العام، وبعد مضي ثمانية أشهر تبرع مرة أخرى، ليستقر دمه الملوث في جسد الطفلة رهام ذات الـ 13 عاما، وذلك في ظل غياب الربط الإلكتروني الذي من شأنه أن يسهم في منع تكراره للتبرع مرة أخرى، ومن ثم الحجر عليه.
ومن المنتظر ـ بحسب الشمري ـ أن يتم عمل المشروع خلال عام، موضحا أنهم الآن بصدد أخذ الموافقة على مواصفات مشروع الربط، وتحديد الشركات التي ستدير هذا المشروع، لافتا إلى أن البرنامج المنتظر تنفيذه مطبق في دول أجنبية متقدمة، إضافة إلى دولة أو دولتين عربيتين لم يسمها.
ولم يُخفِ مدير بنوك الدم استياءه من أشخاص ليس هدفهم قضية إصلاح، وذلك على خلفية موضوع رهام، بقدر ما هو قضية إساءة لأشخاص فقط، وذلك في إشارة منه إلى كونهم يعمدون إلى استغلال الظروف والأحداث، مؤكدا "نحن لا نتمنى قضية رهام أخرى".

وعرج الشمري، على الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة في الوقت الراهن مقارنة بالأعوام الماضية، وقال: من يتصور أن المريض في الوقت الراهن إذا لم يجد الدواء يرفع سماعة الهاتف ويتحدث إلى مدير الشؤون الصحية في المنطقة التي يتبع لها، وذلك بخلاف الأعوام السابقة، مؤكدا أن الوزارة تتكفل بأي دواء غير موجود في دليلها، إذ تقوم الآن بتوفير الأدوية وتأمينها خلافا لما كان معمولا به قبل عشرة أعوام.

وتأسّف مدير عام المختبرات وبنوك الدم، من تدني نسب التبرع التطوعي التي تمثل 40 في المائة، فيما يمثل التبرع التعويضي النسبة المتبقية.

وأضاف، هناك دول أخرى تصل فيها نسب التبرع التطوعي إلى 100 في المائة، وقال: نحن نحتاج إلى ثقافة تبرع واضحة، فالتبرع التطوعي هو مؤشر على تقدم الدول ونضجها، لا سيما أن الوزارة تعمل الآن على زرع ثقافة التبرع من خلال عرض إيجابياته وعلاقته بأمن البلد.

وأوضح، هناك فئات لا نطالبهم بالتعويض كمرضى السرطان، أمراض الدم الوراثية، الثلاسيميا، والحالات الإسعافية، مؤكدا في الوقت ذاته أن الصحة لا يمكن أن تؤدي كل شيء في بنوك الدم إذا لم تتعامل معها القطاعات الأخرى، فتوفر الدم علامة من علامات أمن الدول، وذلك طبقا لمقولة (أمنها بدمها).

وكشف الشمري، عن شروع الوزارة في تطبيق برنامج الأحداث الجسيمة قبل بضعة أشهر، الذي يعمل على إعداد تقارير يومية عن جميع المستجدات التي تحدث داخل أروقة مستشفيات المملكة، مبينا أن الوزارة من خلال هذا البرنامج حاسبت الكثير من منسوبيها، ولا يعلم الإعلام عنها أي شيء، وهو ما يؤكد جدية الوزارة في محاسبة المقصرين بعيدا عن القضايا التي يسلط الضوء عليها من قبل الإعلام.

وأشار إلى أن وزارة الصحة تحملت الكثير في سبيل دعم السعودة وتوطين الوظائف في القطاع الصحي بدلا من الكوادر الوافدة، منتقدا في الوقت ذاته مخرجات دبلومات القطاعات الأهلية التي أكد أن غالبها ينقصه التدريب، لا سيما أن برامج الدبلومات الصحية تم وقفها قبل عدة أعوام.

وعن لجنة التحقيق في قضية رهام أوضح الشمري كونه رئيسا للجنة "عملت في لجنة بكل ما يرضي الله سبحانه وتعالي، ومن ثم يرضي نفسي، كوني حملت الأمانة، فلذلك حرصت أن يكون التحقيق بالشكل الذي يرضيني بغض النظر عن النتائج التي خرجت بها التحقيقات، حيث لم أنظر إلى أن من تم التحقيق معهم هم زملاء كان بيني وبينهم عيش وملح، فلم أضع يومها أمامي صديقا أو زميلا أو قريبا، لأن المتضرر هي ابنتي".

وزاد في هذا الصدد، أن وزارة الصحة قد رفعت معاملة رهام إلى الهيئة الشرعية الصحية في الوزارة.

وكشف مدير عام المختبرات وبنوك الدم، عن أن المتبرع في حالة احتضانه للأمراض المعدية، لا يظهر لنا في نتائج تحاليله إذا كان مصابا أم لا، فلذلك نستخدم التقنيات المخبرية التي تقلص مدة ظهور علامات احتضان المرض من 30 يوما إلى عشرة أيام، وهو ما يسمى بالتحاليل المخبرية (فحص الحمض النووي) وذلك بهدف التحقق والتأكد من مأمونية الدم بشكل أكبر، حيث تتم التحاليل فيه عن طريق أخذ العينات بشكل مفرد.

وعن إمكانية مزاولة المهنة لمن تم فصلهم من العمل على خلفية قضية رهام، أوضح أن نظام هيئة التخصصات الصحية يمنع أي مفصول من ممارسة العمل في المجال ذاته، مبينا أن العقوبات التي صدرت بحق المتسببين في قضية رهام أوقعت على أساس أن المصاب حلل، لا سيما أن بالقضية إهمالا وتقصيرا من قِبل بعض المتسببين.

ورد الشمري على من انتقد حضور سيارة الإسعاف إلى منزل رهام في وقت متأخر من الليل بعد خروجها من المستشفى بقوله: إن بعض المضادات تحقق أثرا كبيرا في علاج الأمراض المعدية حال اكتشافها، فكان من المفترض إحضارها في هذا الوقت، فبعض الأدوية تساعد على الحد من انتشار الفيروس داخل الجسم وقد تقضي عليه، مبينا أن رهام أعطيت اللقاحات اللازمة في فترة مبكرة، حيث سنعمل على إجراء تحاليل بعد ستة أسابيع، متمنيا أن تسهم فترة العلاج المبكر في التخلص من المرض.

وعن الأخطاء الطبية المشابهة لحادثة نقل الدم الملوث لرهام قال مدير عام المختبرات وبنوك الدم: إن حالة رهام هي أول حالة تسجل بطريقة الإهمال.

ورغم الحالة النفسية السيئة التي تمر بها الطفلة رهام حكمي نتيجة نقل دم ملوث بـ "الإيدز"، إلا أن وزارة الصحة لا تزال غافلة عن تأمين طاقم طبي نفسي لمتابعة حالة الطفلة وتهيئتها منذ العلم بإصابتها بالمرض قبل ستة أيام من الآن، وذلك وسط تذمر من ذوي الطفلة ذات الـ 12 عاما.

"الاقتصادية" التقت في وقت سابق محمد يحيى حكمي عم الطفلة رهام، الذي أكد بدوره أن الطفلة تمر بحالة نفسية سيئة، متسائلا: لماذا أغفلت وزارة الصحة تأمين طاقم طبي نفسي لمتابعة حالة الطفلة ورفع الضغوطات عنها بطرق العلاج

الحديثة؟ مضيفا في الوقت ذاته أن رهام لا تزال تأخذ اللقاح يوميا، وذلك انتظارا لحين خروج الفحوصات الطبية التي أجريت لها في مستشفى الملك فهد في جازان والملك فيصل التخصصي في الرياض، والتي لا تزال منومة فيه في قسم جناح الأطفال.

وطالب عم الطفلة رهام في اتصال هاتفي مع "الاقتصادية" ضرورة إيقاع العقوبات على المتسببين في نقل الدم الملوث من دون استثناء.

وكان مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد صرح في وقت سابق، بأن الجمعية تابعت خلال الفترة الماضية حادثة نقل دم ملوث بفيروس HIV (الإيدز) إلى الطفلة ريهام في مستشفى جازان العام، وتطالب وزارة الصحة بأن تبادر فوراً، وكذلك الجهات الصحية الأخرى التي تقدم خدمات في مجال نقل الدم للتأكد التام من آليات وإجراءات نقل الدم، على مستوى المملكة من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة، كما تؤكد على أهمية قيام وزارة الصحة بواجباتها تجاه تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الفتاة وأسرتها بما يمكنهم من التغلب على معاناتهم وحصولهم على العناية الطبية اللازمة.

وتؤكد الجمعية في بيان (حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه) وقوفها ومساندتها لأسرة الطفلة وتأمل الجمعية سرعة إصدار نظام مرضى متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، الذي قامت الجمعية بإعداد واقتراح مسودة نظامه الأولى في وقت سابق، ودرس أخيراً في مجلس الشورى من أجل ضمان حصول المصابين بهذا المرض على حقوقهم.

قالوا إنهم ضحية واسطة.. وطالبوا بتدخل مسؤولي الداخلية

"وعد" ينهي امتناع الأشقاء الأربعة عن الطعام في سجن رنية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م

http://sabq.org/eVwfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:

أنهى الأشقاء الأربعة الموقوفون في سجن رنية، مطلع الأسبوع الجاري امتناعهم عن الطعام والذي بدأ في نهاية الأسبوع الماضي احتجاجاً على تأخر إطلاق سراحهم والبت في قضيتهم منذ ستة أشهر.

وقال قريب للسجناء لـ "سبق" إن الأشقاء الأربعة تجاوبوا مع طلب مدير سجن رنية والذي طلب منهم إنهاء التوقف عن الطعام مع وعد ببحث موضوعهم مع الجهات ذات العلاقة، للبت في قضيته المعلقة منذ 6 أشهر.

وقال قريبهم "الأشقاء الأربعة يتذمرون، ويؤكدون أن ما يتعرضون له، يأتي نتيجة وساطات، خاصة أنهم لم يعرضوا على القاضي، ولم تُنظر قضيتهم، مشيرين إلى أنهم لو عرضوا على القاضي لما وصل الحكم لكل هذه المدة".

وبيّن قريب الأشقاء أنهم موقوفون منذ الثاني من شوال العام الماضي، على ذمة قضية مضاربة مع أشخاص آخرين، مؤكداً أنه وطوال الفترة الماضية لم تصدق اعترافاتهم ولم يصدر عليهم أي حكم قضائي.

وأضاف: "بخلاف معاناتهم وتوقف صرف أجزاء من رواتبهم، تعاني والدتهم الأرملة من تأخر إطلاق سراحهم كونهم يعولونها مع ابنتيها"، مبيناً: "الغريب أنه وحتى الطرف الآخر في القضية سجلوا تنازلهم الخطي في اجتماع قبلي قبل عشرة أيام ومع ذلك لا يزال توقيف الأشقاء مستمراً وكل جهة ترمي بالمسؤولية على الجهة الأخرى".

قريب الأشقاء طالب المسؤولين في وزارة الداخلية وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسرعة النظر في وضع الأشقاء السجناء، والبتّ في قضيتهم، والإفراج عنهم لما يتعرضون له من نسيان وإهمال داخل السجن.

"العنف" يدفع فتاة قاصرة إلى "الانتحار"

تناولت كمية من حبوب علاج "الضغط" الخاصة بوالدتها

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134057&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ"الوطن" أن الجمعية تتابع حادثة وفاة فتاة سعودية تعرضت للعنف الأسري، مشيرا إلى أن وفدا من حقوق الإنسان يعد تقريرا عن الواقعة.

وأضاف أنه تبين استقبال قسم الطوارئ بمستشفى الملك فهد العام بجدة لفتاة تبلغ من العمر 13 عاما تناولت حبوبا لعلاج مرض الضغط الخاصة بوالدتها بعد مشادة بينها وبين الأب، مشيرا أن الحادثة مؤلمة وشنيعة، وفي الوقت نفسه تدعو لحث الجهات المسؤولة بالإسراع لخروج نظام حماية المرأة والطفل.

وأضاف الشريف أن المتابع لتصاعد العنف الأسري يكتشف أن أكثر ضحاياه من الأطفال، وهذا ما يجعل المجتمع وحقوق الإنسان في قلق شديد، مناشدا بتوحد الجميع ضد جميع الجرائم التي تقع ضد الأطفال.

وطالب باتخاذ إجراءات رادعة ضد أي من الآباء والأمهات أو غيرهم ممن تسول له نفسه بتعنيف الطفل.

وأكد مشرف فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية كلفت فريقا من القسم النسائي يضم الباحثتين نورة التويم، وهالة الهمدلي للوقوف على أسباب إقدام الصغيرة على الانتحار، وبحث الحالة، وكتابة تقرير مفصل، ومتابعة عائلة الضحية، وجمع معلومات عن القضية من كافة جوانبها، وسوف تتابع حقوق الإنسان القضية شرعا.

وعلمت "الوطن" من مصادرها أن الفتاة الصغيرة تعرضت للعنف الأسري، وأبلغت والدتها المستشفى بأنها وشقيقتها تتعرضان لعنف من الأب الذي يعالج في مستشفى الصحة النفسية.

وأضافت الأم أنه يوم الحادثة استاءت ابنتها من تصرفات والدها، وأسرعت بتناول كمية من حبوب علاج مرض الضغط الخاصة بها، وتم نقلها للعلاج بمستشفى الملك فهد العام بجدة إلا إنها توفيت بعد معاناتها من غيبوبة تعثر معها إنقاذها.

من ناحيته نفى مدير دار الحماية صالح سرحان أن تكون عائلة الأسرة تقدمت بطلب حماية لها عبر الشؤون الاجتماعية، وأبدى استعداد لجنة الحماية للتعاون مع الأم ومؤازرتها واستضافتها هي وأطفالها بعيدا عن الأب المعنف، لحين ثبوت ادعاءاتها نحوه.

الادعاء اتهمه بمخالفة النظام وإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن

غداً.. "جزائية القصيم" تواصل محاكمة عضو "حسم" الدكتور الخضر

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://sabq.org/odxfde

سلطان المالكي- سبق- الرياض:
تواصل المحكمة الجزائية بمنطقة القصيم غداً الأربعاء محاكمة الدكتور عبدالكريم بن يوسف الخضر أستاذ الفقه بجامعة القصيم وعضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية- حسم- في لائحة الاتهامات التي قدمتها هيئة التحقيق والادّعاء الجلسة الماضية والتي تغيب عنها المتهم بسبب الظروف الصحية لوالده.
وستكون الجلسة علنية عند التاسعة صباحاً، فيما أطلق عددٌ من مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي تويتر هاشتاق "#محاكمة_حسم_القصيم" لنشر تداولات الجلسة ولائحة الادعاء والرد عليها من المتهم وفريق دفاعه.
ويواجه الخضر عدداً من التهم منها الدعوة والتحريض على مخالفة النظام وإشاعة الفوضى، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، والدعوة للتظاهرات في الميادين بالمخالفة للأنظمة، والطعن الصريح بأمانة وديانة هيئة كبار العلماء، وتوجيه الاتهامات لهم بأنهم مجرد أداة، وانتقاص وإهانة السلطة القضائية، والقدح في ذمة القضاة ونزاهتهم واستقلالهم، ووصفهم بالظلم وعدم النزاهة، وانتهاك حقوق الإنسان وإباحة تعذيبه، وترويج ادعاءات غير صحيحة عن الدولة، وتأليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية بالقمع والتعذيب والاغتيال والاختفاء القسري، وانتهاك حقوق الإنسان، والاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة وترؤسه لها، وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق والاتهامات لمؤسسات الدولة العدلية والتنفيذية وكبار المسؤولين بالجور والظلم والتعدي، ومباشرتها اختصاصات تمس حقوق الآخرين وحرياتهم، والتعدي على اختصاصات مؤسسات حكومية وأهلية "هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" واشتراكه في صياغة البيانات التي تصدر عنهم ونشرها عن طريق الإنترنت، وإعادة تخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام المجرم والمعاقب عليه بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر في 8-3-1428هـ، وترافعه بالوكالة أمام المحكمة الجزائية ببريدة عن متهم غير داخل في الدرجة الرابعة من قرابته.
واحتوت لائحة الاتهامات الموجهة للدكتور عبدالكريم الخضر أنه نشر بياناً على الإنترنت بعنوان "حرية المظاهرات هي صمام الأمان من العنف الحكومي والأهلي معاً.. عشرون اقتراحاً لكي يتضاعف نجاح المظاهرات" وفيه تحريض وخروج على ولي الأمر، والدعوة للتظاهر في الميادين العامة والاستمرار فيها، كما تضمنت اللائحة أن الدكتور الخضر اقترف عدداً من المخالفات منها مشاركته في صياغة وإعداد ونشر بيانات وخطابات تحتوي على معلومات كاذبة وتقدح في الحكومة، والطعن في أمانة وديانة هيئة كبار العلماء، ومنها بيان نشره على الإنترنت بعنوان "نطالب بفتح ملف حقوق الإنسان ومقاضاة وزارة الداخلية" ويدعي فيه أن وزارة الداخلية ساقت الآلاف إلى السجون، وحولت القضاء إلى أداة قمع للحريات وصدور أحكام قاسية، كذلك اشترك مع آخرين في إصدار بيان ونشره على الإنترنت بعنوان "المحاكمات السرية تعتيم على أسباب الاحتقان لتجاهل العلاج السياسي" ووصفه فيها القضاء السعودي بعدم الاستقلال، وأوردت اللائحة العديد من البيانات التي قالت لائحة الاتهام إن د. الخضر شارك مع آخرين في كتابتها ونشرها.
وتضمنت لائحة الاتهام أن التحقيق مع الدكتور عبد الكريم الخضر انتهى إلى توجيه الاتهام له بما أسند إليه بالأدلة والقرائن منها ما جاء في أقواله المدونة في التحقيق، واعترافه بإعداد وصياغة وإصدار البيانات والخطابات والتغريدات والمشاركة في ذلك وجميع ما نُشر عما يسمى "جمعية الحقوق المدنية والسياسية- حسم"، واعترافه بالاشتراك في تأسيس جمعية الحقوق السياسية والمدنية وإعداد البيانات الصادرة عنها، وطالبت هيئة التحقيق والادعاء بالحكم على الدكتور الخضر تعزيراً، وبالحد الأعلى من العقوبة في قانون جرائم المعلومات ومنعه من السفر.

المعتمرون يتقاطرون على مسجد الحديبية

المصدر: جريدة البلاد الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=120519

مكة المكرمة – حامد القرشي ..

يتقاطر هذه الأيام اعداد كبيرة من المعتمرين على موقع الحديبية لزيارة مسجد الحديبية التاريخي الواقع على طريق جدة ـ مكة القديم والذي يعتبر من المعالم التاريخية البارزة بمكة المكرمة لما له من خصوصية عظمى إلا أنه لا زال البعض من الزوار والمعتمرين يقصدون الموقع معتقدين انه من مناسك العمرة فيما يقوم البعض منهم بزيارة الموقع للتعرف على تاريخية المكان والزمان.وقال الدكتور محمد السهلي مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى و عضو جمعية حقوق الانسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي ان من يذهب لزيارة المسجد بغرض الزيارة والتبرك وفعل المعتقدات الخاطئة فهذا لا يجوز وقد قال صلى الله عليه وسلم (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ).

وأوضح أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية ومدير إدارة المتاحف بجامعة أم القرى الدكتور فواز الدهاس ان الحديبية نسبة إلى بئر بقرب الشجرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتها ما عرف في التاريخ ببيعة الرضوان وقال بعضهم سميت الحديبية بشجرة حدباء كانت في ذلك الموضع . وهي اليوم تُعرف بالشميسي إلى الغرب من مكة المكرمة خارجة عن حدود الحرم ، وهي تبعد حوالي 22 كم من مكة .لقد رأى صلى الله عليه وسلم رؤيا في منامه وهو بالمدينة وهي أنه دخل مكة محرماً مع أصحابه آمنين محلقين رؤسهم ومقصرين ولقد خرج صلى الله عليه وسلم بأصحابه في شهر ذي القعدة من العام السادس الهجري معتمراً لا يريد حرباً واستنفر العرب من حوله من أهل البوادي ليخرجوا معه وهو يخشى ردة فعل قريش ، الذين قد يحاربونه ويمنعونه من دخول البيت ، فخرج صلى الله عليه وسلم ومن معه من المهاجرين والأنصار ومن لحق بهم من العرب وساق معه الهدي وأحرم بالعمرة ، إشارة إلى خروجه السلمي ، حتى إذا كان بعسفان وهي بلدة صغيرة شمال مكة تبعد عنها ثمانين كيلاً جاءه من يخبره بأن قريش قد سمعت بخروجه وأعدت العدة لقتاله وتمركزوا بذي طوى ، فسلك عليه الصلاة والسلام طريقاً مخالفاً حتى إذا وصل إلى ثنية المُراد وتعرف اليوم بفج الكريمي فهبط الحديبية على طريق مكة جدة القديم وبركت ناقته القصواء.

ذهبت به أمه إليها بعد فَقد أبيه بالحجاز

سعودي يعيش باليمن 20 عاماً ويعود باحثاً عن هويته الوطنية

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://sabq.org/Odxfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
يبحث المواطن إبراهيم أحمد الجابري عن هويته الوطنية منذ 14 عاماً قضاها ما بين المحاكم والأحوال المدنية لإثبات أنه سعودي من أب سعودي، فُقد في الحجاز منذ أن كان عمره عامين، وحملته والدته معها إلى اليمن، وعاش معها هناك 20 عاماً قبل أن تخبره بقصته، ويعود باحثاً عن هويته.
وسرد الجابري قضيته لـ"سبق" قائلاً: "ترعرعت في اليمن منذ أن كنت طفلاً يبلغ من العمر سنتين، وعشت في كنف والدتي اليمنية بمحافظة حجة، وبعد أن بلغ عمري 20 عاماً علمت منها أنني سعودي من أب سعودي من قبيلة آل جابر في جازان، وأن والدي فُقد في الحجاز عام 1395هـ منذ أن كان عمري عامين".
وأضاف الجابري: "عندها توجهت إلى وطني السعودية عن طريق قرية المشنق، وسألت حتى وصلت إلى مسقط رأس أبي في قرية تقع بمحافظة العارضة، وفيها التقيت أعمامي، الذين اعترفوا بي وبأنني ابن شقيقهم المفقود".
ولفت إلى أنه بدأ بعدها رحلة البحث عن هويته الوطنية ما بين المحاكم والأحوال المدنية، حتى تم استخراج صك شرعي من المحكمة بمحافظة العارضة بتاريخ 8/ 4/ 1424، وذلك بعد مرور أربع سنوات من التقديم على الطلب، يثبت أنه سعودي من أب سعودي فُقد في الحجاز، وتم الرفع بكامل الأوراق للأحوال المدنية لإصدار هوية وطنية.
وتابع: "وها أنا بعد مرور 14 سنة من عودتي وحصولي على الصك الشرعي من المحكمة، وإكمال جميع أوراقي التي تثبت أنني سعودي من أب سعودي، ما زلت أنتظر إصدار الهوية الوطنية حتى الآن".
وذكر الجابري أنه يجد صعوبة ومعاناة كبيرة في التنقل والعلاج والوظيفة؛ للحصول على لقمة عيش كريمة له ولأسرته، وتشكّل له نقاط التفتيش كابوساً مرعباً خوفاً من ترحيله؛ حيث أصبح حبيس المنزل، مؤكداً أنه يخاف على مصير طفله المجهول الذي لا يتجاوز عمره خمسة أشهر.
وناشد الجابري وزير الداخلية النظر في قضيته، وسرعة إنهاء إجراءات حصوله على الهوية الوطنية.
وعلقت على الموضوع الناشطة الحقوقية عضوة جمعية حقوق الإنسان في السعودية، الدكتورة سهيلة زين العابدين، قائلة لـ"سبق": "عليه بالتقدم بجميع أوراقه الثبوتية التي تثبت أنه سعودي من أب سعودي إلى رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان؛ حتى يتم الرفع بها، ومخاطبة الجهات المختصة، ومتابعة قضيته من قِبل الجمعية".
وطالبت زين العابدين المسؤولين بتسريع منح الجابري الجنسية السعودية؛ لما يترتب على منعه منها من تعطيل أمور حياته كلها وأسرته وأولاده.

لا بد من تطبيق الضمان الصحي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574129.htm

عبدالله عمر خياط

لقد بات من المؤكد أن على وزارة الصحة أن تبادر إلى تطبيق نظام التأمين الصحي للمواطنين، مثلما فرضته على المؤسسات والشركات بالنسبة لموظفيها.

فالتأمين الصحي هو المخرج من الواقع المؤلم لوضع المستشفيات سواء في مكة المكرمة، أو المدينة المنورة، أو الطائف، ناهيك عن المستشفيات في المحافظات والقرى.

فإن ما كتبه الأستاذ عابد خزندار يوم الجمعة 1434/3/27هـ عن مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة، يفرض على الوزارة الاسراع في تطبيق التأمين الطبي الذي أقره العالم كله وكان فيه الخير لكل إنسان من لحظة مولده لساعة وفاته.

الأستاذ عابد كتب تحت عنوان (مستشفى أم ماذا؟) يقول: «وهو مستشفى للولادة والأطفال أنشئ في مكة المكرمة، وافتتح قبل 110 أيام، وتكلف 300 مليون ريال، وفي خلال هذه المدة قضى 21 مولودا حتفهم، الأمر الذي استفز الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فحققت في هذه الكارثة، وأسفر تحقيقها عن عدة ملاحظات يندى الجبين لذكرها، وقد لا تصدق إزاء المبلغ الذي تكلفه بناء المستشفى، وأولها عدم وجود غرفة تعقيم للأدوات في المستشفى (هل هذا معقول؟ وكم تكلفة هذه الغرفة إزاء المبلغ الذي تكلفه المستشفى؟). ولهذا ترسل بعض الأدوات (تصوروا: بعضها) إلى مستشفى النور لتعقيمها، وأحيانا مع كثرة حالات الولادة التي يستقبلها المستشفى تستخدم الأدوات الطبية دون تعقيم، وهذا يجعلني أتساءل غصبا: هل يوجد في هذا المستشفى أشخاص درسوا مبادئ الطب، أو حتى أبجدياته؟

وثاني هذه الملاحظات التي لاحظتها الجمعية الوطنية، هو عدم جاهزية وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة للقسم (أ) وكذلك غرفة العمليات الرئيسية، حيث وجدت مليئة بالمعدات والأخشاب والعمالة التي ما زالت تعمل على تجهيز المركز، فضلا عن صغر مساحة قسم ذوي الاحتياجات الخاصة والتنمية الفكرية، وقد واجهت الصحيفة التي أنقل عنها هذا الخبر مدير المستشفى وليد العمري بهذه الانتقادات فأجاب: حالات الوفاة تفوق العدد المذكور».

ترى هل يعقل أن يحصل هذا وحكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ترصد المليارات للصحة؟

لا شيء يمكن أن يحل المشكلة إلا المسارعة بتطبيق الضمان الصحي ليوفر للناس إمكانية العلاج، ويساعد في الوقت نفسه على التوسع في إنشاء المستشفيات الخاصة التي تحمل العبء اليوم وحدها.

السطر الأخير:

عجبا لمن يهب الطبيب جميع ما يملك لكي يجنبه الردى
وإذا دعته المكرمات أعارها صماء ولم يبسط يدا

حالة ريهام لا تقبل الأخطاء الفردية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573820.htm

بدر بن سعود

ريهام أصبحت في قائمة المصابين بمرض الإيدز والسبب خطأ طبي، وحسب التصريحات الرسمية فإن هذه الشابة الصغيرة أو الطفلة الكبيرة عمرها 15 سنة، أدخلت إلى مستشفى جازان العام قبل أسبوع تقريبا لمعالجتها من مرض فقر الدم أو ما يعرف طبيا بـ «الأنيميا» وكان أن تم نقل الدم الملوث بالإيدز إلى شرايينها بمعرفة المستشفى، والمصدر بطبيعة الحال بنوك الدم المحلية ومتبرعون تم فحصهم قبل التبرع، أو هكذا يفترض، وقد صدر بيان عن الشؤون الصحية في المنطقة يوضح ملابسات الموضوع ويعترف بوقوع الخطأ مع اعتذار لم يقبل لعائلة المريضة، والبيان حمل شخصا واحدا مسؤولية ما حدث ولم يسمه وقال بأنه يعمل على وظيفة فني مختبر، ولكن مساعد مدير الشؤون الصحية أكد وجود شخصين تدور حولهما الشبهات، والأسماء المتورطة مرشحة للزيادة في اعتقادي، والأحوال المعيشية لريهام وعائلتها متواضعة وتسكن العائلة في بيت شعبي، فوالدها حارس مدرسة وأمها فراشة وأشقاؤها الأربعة يعانون من نفس المرض، وقد توفي اثنان منهم وبقي اثنان، والأنيميا من الأمراض الوراثية وفرص الإصابة بها ترتفع في زواج الاقارب من الدرجة الأولى، والسلبيات الاجتماعية والصحية لهذا النوع من الزواجات معروفة ولا تحتاج إلى شرح، ومعادلة الحل ناقصة ما لم تضع هذه المسألة في حساباتها، والناس في جازان مستاؤون جدا ومعهم المسؤولون في الإمارة وفي وزارة الصحة السعودية، ووجه وزير الصحة بنقل المريضة إلى مدينة الملك فهد الطبية في الرياض بمتابعة فريق طبي وبتأمين سكن لها ولعائلتها، وشكلت لجنة تحقيق برئاسة مدير عام المختبرات وبنوك الدم وعضوية استشاري وبائيات ومحقق إداري، والمؤمل أن لا ينتهي التحقيق بإدانة خجولة لموظف ميكرسكوبي أو طبيب متعاقد وبعقوبات باهتة ولا معنى لها.
الاخطاء الطبية ليست جديدة علينا، وأخبارها تتكرر كثيرا في الصحافة المطبوعة وفي غيرها، والمشكلة مزمنة وخطيرة، والدليل أن وزارة الصحة تجتهد حاليا في وضع نظام مراقبة لضبطها والتعامل معها، ولا توجد وعود مستعجلة بانتظار تطبيق النظام ومعرفة نتائجه، والمختلف في حالة ريهام هو أنها جمعت بين الفقر والمرض الصعب، ما يفسر نسيبا التركيز عليها والاهتمام بها، بافتراض أن الأوضاع المالية والطبقة الاجتماعية ربما لعبت دورا ولو بسيطا، والاحتمال مقبول لولا أن الاخطاء الطبية مشتركة بين المستشفيات العامة والخاصة وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، والفارق أنها حاضرة بصورة أكبر في المرافق الصحية الحكومية، ولست في مجال تبرير الخطأ الواضح والكارثي، لأن الرعاية الصحية تعتبر من الخدمات الأساسية في الدولة، وبعض الدول كبريطانيا توفرها بجودة عالية في مرافقها الصحية، رغم تواضع موازناتها بالنظر إلى القيمة الشرائية للجنيه الاسترليني وعدد السكان ومقارنة بدول قريبة وبعيدة.
الميزانية المرصودة لوزارة الصحة السعودية في سنة 2013 بلغت 54 مليارا، ورواتب من يعمل في المرافق الصحية الحكومية يأخذ نصيب الأسد من هذا الرقم، وبالتأكيد التزامات الوزارة ومسؤولياتها سمينة ومتشعبة، والاحترام والتقدير محفوظ لوزيرها الدكتور عبدالله الربيعة، ولا يعفيها ما قلت من واجبها في مطالبة المستشفيات الحكومية بتقديم خدمات تتناسب، على الأقل، مع حجم ما ينفق على كوادرها الطبية والإدارية، وبدون أن تكون هناك نعومة في محاسبة المخالفين والمتجاوزين بالإنذار أو الغرامة أو لفت النظر أو التعزير الخفيف أو تسريح الصغار لحماية الكبار، ووجود الفساد في وزارة الصحة أو في بقية الوزارات أمر طبيعي ومتوقع، وعندما يخطئ فني المختبر البسيط أو يهمل في عمله فإن المسؤولية تبدأ منه مرورا بمن يشرف عليه ومن عينه وانتهاء بالإدارة المسؤولة عنه في الوزارة، ولا يمكن اعتبار الخطأ فرديا أو محدودا، مثلما نشر، ودخول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان السعودية على الخط، يعطي مؤشرا بأن سقف المحاسبة لن يتوقف عند المتورطين المباشرين، والاحتمال وارد بأن تتجاوزهم لتصل لأصحاب مناصب مهمة في الوزارة..

البلاد
الإعلام الجديد.. في نسخته الورقية

حماية المستهلك بحاجة إلى حماية من قادتها

المصدر: جريدة البلاد الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=14615

صالح المعيض

مايحدث حاليا من مناوشات بين رئيس جمعية حماية المستهلك السابق واللاحق وما يشنه كل طرف على الآخر من تهم وخلافه يدعونا للعودة خلال فترة وجيزة للحديث عن جمعية حماية المستهلك مشيرا إلى أنه ومنذ قرابة اربعة عقود ونحن نكتب ونطالب بمؤسسات المجتمع المدني وما يدعم التفاعل المجتمعي الخلاق من هيئات وجمعيات ومؤسسات ولجان تكون مساندة للمرافق الحكومية المختلفة وخلق بيئة تفاعلية متوازية وبفضل الله توالدت تباعا واستبشرنا خيرا بها وحظيت لاشك بدعم حكومي كبير وعلى سبيل الذكر . الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان وهيئة الصحفيين وهيئة مكافحة الفقر والانتخابات البلدية ولكن للأسف الشديد كما اشرت مرارا لم يلمس المتابع أي جهود لها و قلت يومها إنني اخشى ان تنعكس تلك الادوار الباهتة على كل من جمعية حماية المستهلك وهيئة مكافحة الفساد التي عادة ما تولد وفق طموحات ولاة الامر ولكنها سرعان ماتذبل امام المواجهة على الارض وسوء اختيار الكوادر القيادية والميدانية . واستشهدت يومها و تحدثت عن حماية المستهلك وذلك قبل قرابة خمسة وثلاثين عاما يوم كانت عبارة عن ادارة مستقلة تابعة لوزارة التجارة يقبع مكتبها تحت سلم الوزارة ويومها كنت ممن تبنى فكرة استنهاض هذه الإدارة التي كانت تعتز بوجودها وتتحجج بقلة افرادها الميدانيين ، وكنت على تواصل ونقاش صحفي وشخصي مع سعادة مديرها آنذاك الاستاذ : صالح العوين وأحيانا تتطور امور النقاش إلى ان تصل الى مكاتب كل من معالي وزير التجارة آنذاك سليمان السليم ووكلائه الدكتور المبدع : عبدالرحمن الزامل او معالي الدكتور: ابراهيم توفيق مدير التموين يومها حتى أنه في الأخير تم إلغاء ادارة حماية المستلك واستبدلت لإدارة الجودة النوعية وكلاهما (مر) ولم يكن لهم جهود تذكر فتشكر. هذه الأيام هنالك هيئة او لجنة او .. تحت (جمعية حماية المستهلك) وقلت حينها كأني بها تلك القديمة تشغل وسائل الاعلام ولا يرى لها أثر على الارض وفي الاخير اخترعت مكافآت لمن ؟ .. لا أدري .. فالمخاطر التي تهدد المستهلك أكثر من ان تحصى لا تقف عند رداءة المنتج ولا عند غلاء الاسعار وليس في مجال التجارة بل حتى الصحة والزراعة والتعليم هنالك مخاطر يعاني منها المستهلكون.

بالأمس وقفت هيئة حماية المستهلك مكفوفة الأيدي لمنع توريد قطع السيارات المستخدمة ، وقلت آنذاك هو قرار قد يكون سليما لو كان هنالك ضبط وربط ، حيث اقدمت شركات تصنيع السيارات وبالذات لدينا فقط مستغلة هذا القرار بمنع بين قطع غيار ماكينة السيارة او الجربكس او الضفيرة أو.. او.. واشترطت على صاحب السيارة شراء القطعة كاملة ، فمثلا إذا كان الجرابكس مثلا يحتاج على صوفة بمائة ريال فأنك الآن لاتستطيع الحصول على ذلك إلا بشراء الجرابكس كاملا ، يعني بدل المائة ريال تدفع مابين (عشرين الف وثلاثين الف ريال) فأين حماية المستهلك من ذلك ..؟ أم أن ذلك لا يعنيها في شيء .؟ لماذا لاتطالب تلك الوكالات بتأمين قطع الغيار لكافة مكونات السيارة تخفيفا على المستهلك ..؟ ام يبقى دورها مقتصرا على البقالات وما في حكمها ..

ونفس التساؤل كذلك نوجهه الى هيئة مكافحة الفساد .. فذلك من صميم مهامها . وذلك لكي نجد بالتالي ان مثل هذه الهيئات وجدت لتعمل وليست للبهرجة الإعلامية التي في الأخير تكشف لنا من الكوارث ما الله به عليم . كم نتمنى ان نجد في كل من (هيئة مكافحة الفساد) و (جمعية حماية المستهلك) تحقيق الأهداف المرتجاة منهما وفق ما نسمعه ونتعشمه من بوادر توحي بالجدية فكما اشرت بعاليه فقد شمعت الشركات بعض قطع الغيار في السيارة كالجربكس والماكينة مثلا ومنعت فتحه خارج الوكالة وفي الوكالة تطالبك بتغيير جربكس كامل لايقل سعره عن عشرين الف ريال وقيسوا على ذلك على الكثير بينما يمكن تصليح الخلل بتغير صوفة او قطعة غيار خارج الوكالة بثلاثمائة ريال مع اجرة اليد . وحتى

لايكون الكلام إنشائيا ، اعرض لكم هذا الواقعة والتي تقدم صاحبها بشكوى لحماية المستهلك ومحاربة الفساد لكن لم يجد إلا طناشا والتي منذ اشتراها صاحبها كان يقوم بالفحص الدوري وتغيير الزيوت لدى نفس الوكالة بجدة ولم يتعامل مع غيرها لكن فوجئ عند الفحص الاخير يطالبون بمبلغ عشرين الف ريال لإصلاح الجربكس فقط وعند الموافقة عليه ان ينتظر أكثر من شهر لاستقدام جربكس كامل حسب ادعائهم فالوكالة لاتقوم بتأمين قطع الجربكس فأي عطل عليهم تغييره كاملا . وهذا استغلال فاحش ودعمته وزارة التجارة بعدم استقدام قطع الغيار المستخدمة.
كنت اعتقد أن جمعية حماية المستهلك يهمها ذلك لكن ظهر في الاخير أن شغلهم الشاغل المناصب والبعد عن مهمامهم لذا نأمل منكم يا حماية المستهلك التفرغ لمهامكم وحمايتنا جميعا بصورة شمولية وليست قضايا فردية كي تتحقق بإذن الله معكم الطموحات هل ننتظر وبعد ردحا من الزمن لا جديد ام نلمس لها وجودا على الارض البوادر طبعا غير مطمئنة وكأننا باللجنة هي بذاتها بحاجة إلى حمايتهم من طيش انفسهم هذا وبالله التوفيق .
جدة ص ب 8894 فاكس - 6917993

رئيس حقوق الإنسان يحتاج دورة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573552.htm

صالح إبراهيم الطريقي

جمال الحوارات يكمن بقدرة المحاور على كشف الشخصية كما هي وكيف تفكر، وما هي الأفكار التي يؤمن بها الضيف دون تلميع أو تشويه الشخصية، ليترك القارئ يكتشف الشخصية التي تم حوارها، وإن لم يستطع بعض القراء التقاط هذه الأمور، فهذه ليست مشكلة المحاور، بل مشكلة القارئ.
وهذا ما فعله محاور جريدة «عكاظ» «محمد العنزي» مع ضيفه رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور «مفلح القحطاني»، فمن خلال أسئلته المهمة والمنطقية أوصل «القحطاني» لأن يعترف قائلا «العمل في الجمعيات والمنظمات الحقوقية والإنسانية يعتمد على العنصر البشري، وكلما كان هذا العنصر يتمتع بالكفاءة فإن نجاح المنشأة متوقع، والكفاءة لا تأتي إلا بحسن الاختيار ثم التدريب والرغبة من قبل المتدرب في تحقيق النجاح، والعاملون في الفروع لا نشك أن عندهم الرغبة في تحقيق النجاح».
هذه الإجابة ورطت «رئيس الجمعية»، إذ حاصره «العنزي» بسؤال منطقي مولود من الإجابة، إذ سأله: «أيعني هذا الرد اعترافا ضمنيا بوجود تقصير؟».
فبدا السؤال مربكا للضيف لأن الإجابة مرتبكة، وهذا ما دفع «عكاظ» لوضع اعترافه عنوانا رئيسيا: «لسنا بدلاء لأحد.. وبعض الموظفين يفتقدون الحس الإنساني»، ولكن هل بعض الموظفين وحدهم يجهلون الدور الإنساني للحقوقي؟
يخيل لي ولأن الرئيس ما زال يصر على وقوفه مع رجال الأعمال، ويدعمهم حتى لا تهبط نسبة أرباحهم قليلا، يرى أن دعم حق العمل لفئة من المواطنين ــ وهم قلة كما يقول الرئيس ــ من خلال توظيفهم في القطاع الخاص عن طريق رفع كلفة العامل الوافد على أرباب العمل «أي التجار» قرار سلبي.
وينسى أو لا يعرف أن مهمة الحقوقي أن يقف مع الأقليات؛ لأن الغالبية عادة وفي كل المجتمعات تضطهدهم، كذلك الحقوقي يعرف أن الأغنياء لا يحتاجون مساعدة من حقوق الإنسان لأخذ حقوقهم من الفقراء، فهم يفرضون شروطهم على الفقراء وربما يضطهدونهم.
لهذا أتمنى إن كان هناك دورة لرفع الحس الإنساني لدى موظفي حقوق الإنسان، أن يذهب الرئيس معهم، فهو يحتاجها أيضا.

سدوا هذه الثغرات!

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15594

صالح الشيحي

في الحكاية الشهيرة حينما سقط "كليب" من طعنة "جساس" طلب منه ماء، فرفض جساس أن يعطيه.. فالتفت نحو ابن عمه "عمرو" وقال له مستغيثا: "ياعمرو أغثني بشربة ماء"، فنزل عليه عمرو وأجهز عليه - "إهب يا وجهه"! - فأنشدت العرب تقول: "المستجير بعمرو عند كربته.. كالمستجير من الرمضاء بالنار"..!

ليس هناك أسوأ من أن تسد الطرق أمام وجهك فتلجأ لجمعية حقوق الإنسان في السعودية - الحكومية بالذات - ذلك لأنها ستستثمر قضيتك لصالحها واستعراض عضلاتها أمام الكاميرات دون أن تجد أي نتيجة.. ومنذ متى هنالك نتائج حقيقية لمثل هذه المؤسسات التي تهدر المال العام على التلميع الرديء؟!

قبل أيام نظرت هيئة التحقيق والادعاء العام - في إحدى المحافظات - قضية اعتداء شخص صاحب سوابق وخريج سجون ومدمن حشيش على طفلتيه - إحداهما لم تبلغ الثامنة من عمرها - فصول الرواية جدا محزنة - تخيلوا - في وقت حاجة الفتاة لوالدها، أمنها وأمانها في هذه الحياة، ملاذها عند نوائب الدهر، يكون هو سبب شقائها وعذابها - بحثت عن دور جمعيات حقوق الإنسان.. فهنا دورها الحقيقي.. فوجدته: "مزيدا من الشجب والاستنكار والنصائح الباردة" ولا أدري متى تتحرك هذه الجمعيات بفاعلية - سألتم: ما الذي حدث بعد ذلك؟ - تم القبض على والد الطفلتين، والتحقيق معه، ثم وجهت هيئة التحقيق والادعاء العام بإطلاق سراحه ليعود لمنزله مع ذات الطفلتين، وكأننا نمنحه فرصة أخرى لمواصلة تعذيب زهرتين بريئتين لا حول لهما ولا قوة!

هنا على افتراض وجود ثغرات في أنظمة "هيئة التحقيق والادعاء العام" يعود من خلالها المجرمون لساحة الجريمة مرة أخرى، لماذا لا توجد ذات الهيئة بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان آلية فاعلة لمعالجة الآثار التي قد تنتج عن قراراتها؟ سئمنا أخبار القتل والتعذيب مع سبق الإصرار والترصد.

جنسية بالتنقيط

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573556.htm

حمود أبو طالب

الملف الساخن الذي تناقشه «عكاظ» هذه الأيام عن معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين هو في الحقيقة الطبقة الطافية فوق طبقات عديدة من مشكلة لا يعرف حقيقتها إلا من يمر بسلسلة المتاعب التي تجعل من حياته أو حياتها جحيما. قبل فترة حدث تعديل طفيف في اللائحة التنفيذية لنظام منح الجنسية للمولودين في المملكة لأم سعودية وأب

أجنبي، لكنه تعديل لا يمس أساس المشكلة ولا يعالجها في العمق، إنه مثل الدواء الذي لا تزيد فعاليته عن التعامل مع الأعراض فقط، لتبقى المشكلة قائمة تتوالد منها مشاكل مستقبلية عديدة.
قبل فترة قرأنا حوارا مع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تناول فيه هذا الملف وأشار إلى خطورة التأخر في معالجته بشكل إنساني، وأن الجمعية قدمت مقترحات بشأنه لوزارة الداخلية لكن لم يحدث تطور إيجابي باتجاه الحلول، مطالبا سمو الأمير محمد بن نايف بوضع هذا الملف في أولويات مواضيع الوزارة، ونحن نضم صوتنا معه لأنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى. والحقيقة أنه من غير المفهوم لماذا يظل هذا الملف مشوبا بالتعقيد ومغلفا بالتعجيز، فإذا ما تذكرنا نظام النقاط فإنه يتضح أن الجنسية لن يحصل عليها من خلاله إلا أقل القليل من المستحقين، وربما تكون حالات نادرة جدا تلك التي ينطبق عليها نظام «التنقيط»، وهنا يبرز السؤال الأهم المتمثل في ماذا يفعل المولود في هذا الوطن سواء لأم سعودية أو حتى لأبوين أجنبيين لكنه لا يعرف وطنا آخر ولا يريد غير هذا الوطن، لا سيما إذا كان متعلما وسجله السلوكي نظيف بما يجعله إضافة إيجابية للجنسية السعودية وليس عبئا عليها. هناك حالات كثيرة من التشظي والشتات لأسر بيننا تواجه أشد المعاناة، وقد أنجبت أكثر من جيل في هذا الوطن لكنهم ما زالوا غرباء من حيث التعامل معهم، أما أبناء السعوديات من أجنبي فإنها حالة خاصة يتمثل فيها التمييز بشكل واضح لأن السعودي المتزوج من أجنبية تمضي أموره بسهولة من حيث تجنيس أبنائه، بينما السعودية محكومة بشروط تعجيزية قاهرة..
من الحكمة والإنسانية أن يعاد النظر بشكل جذري في هذا الملف الذي ما زال ساخنا ومؤلما..

هيئة حقوق الإنسان تؤسس خطا ساخنا للشكاوى

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=717388&issueno=12499#.UR8WDB1hhc0

الرياض: فهد الذيابي

تعكف الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان على تأسيس خط هاتفي ساخن على مدار الساعة لتلقي الشكاوى الخاصة بانتهاك الحقوق، على أن يدرس فريق مختص تلك الشكاوى ويتحقق منها خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة.

ومن المتوقع أن تباشر فرق الهيئة تلك الشكاوى ميدانيا في مكان الضرر الذي يتعرض له الأشخاص، وتوفر حماية قانونية تكفل لهم صيانة حقوقهم، وستكون الدوائر القضائية والمحاكم الشرعية التي تتعطل فيها دعاوى المواطنين من ضمن متابعات الهيئة في حملاتها المقبلة، حيث لن تستثنى.

وتوسعت مؤخرا أعمال الهيئة من خلال افتتاح مكاتب لها داخل بعض الأجهزة الحكومية وكذلك السجون الأمنية لضمان حقوق المحكومين والموقوفين نتيجة ارتكابهم جنحا مختلفة، وباشرت أيضا بعض الحوادث التي شهدتها دور الملاحظة ورعاية الفتيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى بعض قضايا العنف الأسرى.

وأنشئت هيئة حقوق الإنسان كجهاز حكومي يهدف إلى حماية الحقوق وعدم انتهاكها وضمان صيانتها وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، إضافة لنشر الوعي والإسهام في ضمان تطبيق العدل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؛ والهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وأسهمت في بث رسائل توعوية لرفع مستوى معاملة العمالة الأجنبية في البلاد.

وأفلحت جهود هيئة حقوق الإنسان مؤخرا في إنهاء زواج فتاة قاصر من رجل يبلغ من العمر 86 عاما في جازان جنوب السعودية، حيث شكلت فريقا للتحقق من المعلومات التي وردت إليها انتقل لمقر إقامة الفتاة ووقف على ملابسات زواجها، وقدمت الهيئة للفتاة دعما قانونيا يمنع هذا الزواج غير المتكافئ الذي يتعارض مع مصلحتها.

وقام فريق الهيئة بلقاء أعيان أسرة الفتاة لإيضاح الأبعاد السلبية التي ستلحق بحياتها في حال أرغمت على الزواج بالرجل الثمانيني وما يمكن أن يؤثر فيها صحيا ونفسيا واجتماعيا، وتفهمت عائلتها تلك الأبعاد لتنعقد في النهاية جلسة صلح أنهت العلاقة بين تلك الفتاة والرجل المسن.

أمراء يعزون القيادة في وفاة الأمير سطام

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133282&CategoryID=5

المناطق: زايد الأسمري، الوطن

رفع عدد من الأمراء والوزراء والمسؤولين أمس وأول من أمس، تعازيهم ومواساتهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ولسمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز، في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز- رحمه الله –.

ونوه أمير منطقة القصيم الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، في برقيات رفعها للملك ولسمو ولي العهد ولسمو النائب الثاني بمآثر الفقيد طيلة حياته الحافلة بالعطاء والإنجاز وخدمة دينه ومليكه ووطنه. وقال أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، في برقيات عزاء مماثلة: "أرفع لمقامكم باسمي ونيابة عن أهالي منطقة عسير كافة صادق العزاء والمواساة وفي وفاة الأمير سطام بن عبدالعزيز - رحمه الله - الذي أمضى حياته خادما لدينه ووطنه وقدم الكثير".

ونيابة عن أهالي منطقة تبوك، رفع أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، برقيات عزاء قدم فيها صادق المواساة في وفاة الأمير سطام بن عبد العزيز - رحمه الله - كما قدم أمير تبوك تعازيه الصادقة لابني الفقيد "الأمير عبدالعزيز والأمير فيصل"، سائلا الله تعالى أن يتغمد سموه بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وعدد نائب أمير القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، في برقيات مماثلة إنجازات الراحل وأعماله الجليلة، فيما قدم الأمير فيصل بن عبدالمجيد بن عبدالعزيز أحر التعازي والمواساة في وفاة الفقيد.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير ممدوح بن عبدالعزيز، والأمير فيصل بن محمد بن سعود الكبير، و الأمير عبدالله بن خالد بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز، والأمراء وجمع غفير من المصلين، قد أدوا في المسجد الحرام بمكة المكرمة صلاة الميت بعد صلاة العشاء أول من أمس على الأمير سطام بن عبدالعزيز - رحمه الله -.

وفي سياق متصل، رفع وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار التعازي والمواساة نيابة عن منسوبي وزارة الحج وممثلي المؤسسات والشركات والجهات العاملة في شؤون الحج، كما عبر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان باسمه ونيابة عن أعضاء مجلس الهيئة، عن صادق العزاء والمواساة في وفاة الفقيد. ورفع عضو مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس مجلس إدارة مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض المهندس بندر بن عبدالله الحميضي العزاء والمواساة، وقال: "إن الرياض فقدت رجلا قدم لها الكثير من الجهد والإنجاز".

.. والخليجيون يواسون

الرياض، جدة: واس

وصل ولي العهد نائب القائد الأعلى بمملكة البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، وكذلك رئيس مجلس وزراء البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، مساء أمس إلى الرياض لتقديم واجب العزاء في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز - رحمه الله -، كما وصل لأداء واجب العزاء صاحب السمو السيد حارب بن ثويني آل سعيد مبعوث سلطان عمان السلطان قابوس، وسمو الشيخ جوعان بن حمد بن خليفة آل ثاني نجل أمير قطر. ومن جهتها، عبرت منظمة التعاون الإسلامي عن عزائها ومواساتها لخادم الحرمين الشريفين، في وفاة الفقيد. ورفع الأمين العام للمنظمة، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي رسالة عزاء للملك، قدم له فيها خالص التعازي وصادق المواساة، ولأفراد الأسرة المالكة والشعب السعودي، داعياً الله أن يتغمد الفقيد بالرحمة والرضوان، وأن يسكنه فسيح الجنان.

أمير جازان:"إيدز رهام".. خطأ لا يغتفر

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5 ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133312&CategoryID=3

جازان: أيمن سالم، موسى محرق

فيما غادرت الفتاة "رهام" ذات الـ 15 عاما التي نقل إليها دم ملوث بـ "الإيدز" أمس مستشفى جازان العام إلى منزلها، وصف أمير المنطقة الأمير محمد بن ناصر ما حدث لها بأنه "خطأ لا يغتفر"، في حين تنتظر المنطقة وصول فريق التحقيق الذي شكلته وزارة الصحة.

وقال أمير جازان لـ"الوطن" أمس: "المخطئ لن يترك دون محاسبة .. ما ذنب الطفلة حتى تتعرض لهذا الخطأ الفادح؟"، متوعداً كل مهمل ومستهتر في أداء مسؤولياته بأقسى العقوبات.

وفي شأن متصل، وصفت هيئة حقوق الإنسان ممثلة بالمشرف العام على فرعها بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي، ما حصل للفتاة بأنه "خطأ جسيم".

وقال في تصريح إلى "الوطن" إن الهيئة لن تكتفي بالمطالبة، بل بالتحقيق وإيقاع العقوبات ليس على الموظف فقط، بل على المسؤولين المعنيين بوزارة الصحة ومديرية الشؤون الصحية بجازان، ممن يثبت خطؤهم.

أكد أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر في تصريح خاص لـ"الوطن" أن ماحدث للطفلة رهام من نقل دم ملوث لها خطأ لا يغتفر ولن يترك دون محاسبة للمخطئ. وقال: إن إمارة المنطقة تتابع حالة الطفلة مع وزارة الصحة، مضيفا ما ذنبها حتى تتعرض لهذا الخطأ الفادح، متوعدا كل مهمل ومستهتر في أداء مسؤوليته بتوقيع أقصى العقوبات في حقه، مضيفا أن ماحدث بحق هذه الطفلة لا يمكن التغاضي عنه ولا يرضينا أبدا.

وكانت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة جازان قد اصدرت في وقت متأخر من ليلة أول من أمس بياناً صحفياً جاء فيه أنه جرى نقل دم من متبرع مصاب بفيروس" HIV" الإيدز لمريضة "رهام 15 عاماً"، وذلك نتيجة خطأ فردي من أحد الفنيين العاملين بمستشفى جازان العام، وتم اكتشاف الخطأ بعد إجراء المراجعة الفنية وعلى الفور استدعيت المريضة وجرى إدخالها مستشفى الملك فهد بجازان، حيث تخضع حالياً للعلاج النوعي وفقاً للأعراف والأصول الطبية المتبعة في هذه الحالة. وأضاف البيان: تم إبلاغ أسرة المريضة بتفاصيل ما حدث وتقديم الاعتذار لهم. وقد قامت وزارة الصحة فور إبلاغها بالموضوع بتشكيل لجنة عاجلة برئاسة مدير عام المختبرات وبنوك الدم بالوزارة وعضوية استشاري وبائيات ومحقق إداري للانتقال إلى منطقة جازان وإجراء التحقيقات الفورية مع كل من له علاقة بذلك، لتوقيع أقصى العقوبات النظامية في حق كل من تثبت إدانته أو تقصيره في هذه القضية. إلى ذلك تفاعلت هيئة حقوق الإنسان مع القضية، وقال المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي: إن ما حدث مؤسف جدا ووقوعه في مستشفى حكومي يعد خطأ جسيما بكل ماتعنيه الكلمة، مؤكدا أن الهيئة خاطبت الجهات المختصة لإيضاح ملابسات ماحدث وأسباب وقوع الخطأ. وكشف اليامي عن أن الهيئة لن تكتفي بالمطالبة بالتحقيق بل وبإيقاع العقوبات ليس على الموظف فقط بل على المسؤولين المعنين بوزارة الصحة ومديرية الشؤون الصحية بجازان ممن يثبت خَطَؤُهم.

وعلمت "الوطن" أن الطفلة غادرت أمس مستشفى الملك فهد لمنزلها، واستدعى الأمير محمد بن ناصر مدير عام الصحة الدكتور حمد الأكشم في مكتبه للبحث في قضية الطفلة ومعرفة الأسباب ووجه بموافاته بالتفاصيل كافة.

وكانت الطفلة وهي مصابة بالأنيميا المنجلية قد نقل لها دم ملوث قبل أربعة أيام عن طريق مختبر مستشفى جازان العام، وبعد اكتشاف فنيي المختبر هذا الخطأ الفادح تم توجيه إسعاف مصحوب بفريق طبي في الثانية من فجر الثلاثاء الماضي إلى منزل المصابة بقرية مزهرة التابعة بالمضايا لنقلها إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان.

وقال عم الفتاة صديق حكمي: وصلني النبأ المحزن أول من أمس، ولم أصدقه أو أستوعبه لهذه اللحظة، والحالة النفسية للفتاة متدهورة إلى درجة كبيرة منذ أبلغت بإصابتها بالمرض. وأضاف أن والدي الفتاة يناشدان المسؤولين نقلها إلى مستشفى تخصصي لرعايتها، مؤكداً أن عدد من المحامين بالمنطقة أبدوا استعدادهم للتطوع للمطالبة بحق الفتاة والاقتصاص لها ممن تسبب في إصابتها بذلك المرض الخطير.

أما شقيق الفتاة فلم يستطع التحدث معنا وقابل حديثنا بالصمت والدموع. وتسكن الأسرة المنكوبة في منزل شعبي وتعاني من ظروف مادية قاسية، حيث يعمل والدها حارسا في مدرسة ووالدتها فراشة في نفس المدرسة.
ورصدت "الوطن" في جولة لها أمس ببرج مستشفى جازان الطبي استنف`ارا من الع`املين في جميع أقسام المستشفى وداخل قسم المختبر وبنك الدم استعداداً لزيارة اللجنة ال`وزارية المكلفة بالتحقيق في القضية.

أكدت وقوفها لجانب الطفلة ومعاقبة كل متسبب في الخطأ

اليوم.. "حقوق الإنسان" تتسلم تقرير وفدها عن قضية "رهام"

المصدر: جريدة سبق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://sabq.org/IKwfde

عبدالله الراجحي- سبق- الرياض:
وجه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان فريقاً من الهيئة برئاسة الدكتور هادي اليامي المشرف على فرع الهيئة بمنطقة عسير؛ لبحث خلفيات ما حدث للطفلة رهام حكمي (12 عاماً)، من نقل دم ملوث بفيروس الإيدز بمستشفى الملك فهد بجازان.
وعلمت "سبق" أن الفريق سيزور مستشفى الملك فهد بجازان والشؤون الصحية بالمنطقة، وسيعد تقريراً عن تلك الحالة التي وصفت بأنها إهمال ناجم عن خلل تسبب في تلك الخطورة.
وأكّدت المصادر أنه سيتسلم التقرير خلال اليوم السبت من الفريق المكلف، وعبرت الهيئة عن ألمها الشديد لهذا الخطأ الكبير.
كما أوضحت أنه لابد من مراجعة الإجراءات الاحترازية أثناء تصنيف الدم، ووضع آليات تحمي المريض أثناء نقل الدم.
كما أكّدت الهيئة وقوفها إلى جانب الفتاة وأسرتها، ومتابعة إجراءات علاجها وتعويضها، ومعاقبة كل من تسبّب في هذا الخطأ.

تعليم المدينة" تعاقب ست معلمات تقدمن بشكوى لـ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/15/723619

المدينة المنورة – تركي الصاعدي

وجهت الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة خطابات حسم وإنذار لست معلمات في الثانوية 42 بالمدينة، لتخطيهن مرجعهن في شكوى رفعنها إلى هيئة حقوق الإنسان في أمور لم يتم التثبت منها، واستخدام ألفاظ غير لائقة في كتابة الشكوى، وعدم المصداقية في كثير من البنود الواردة فيها، فضلاً عن البعد عن الأساليب التربوية في التعامل مع مديرة المدرسة. وتأتي هذه القرارات بعد تشكيل لجنة من مشرفات تربويات، تولّت التحقيق مع المعلمات بعد خلاف ثار بينهن وبين مديرة المدرسة، يتعلق بعدم الدقة في رصد درجات أعمال السنة للطالبات، لعدم تطابق أوراق الاختبارات مع سجل أعمال السنة. ومن ثم حصرت المديرة التجاوزات من قبل المعلمات، ورفعتها إلى الإدارة التي اتخذت بدورها الإجراءات النظامية حيالهن. وأكد مصدر في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة لـ «الشرق» أن القرار جاء بناءً على مرئيات الدراسة القانونية رقم (331503400) وتضمن التوصية بإنذار المعلمات الست وفقاً للمادة (32/اولا/1) وحسم ثلاثة أيام من صافي راتب إحداهن وفقا للمادة (32/اولا/3) من نظام تأديب الموظفين، واستناد إلى الخدمة المدنية. وكانت إدارة تعليم المدينة أصدرت في الفترة الأخيرة عدداً من القرارات التأديبية بحق عدد كبير من المعلمات في قضايا مختلفة ومخالفات إدارية.

الجزائية تستمع لدفوع 9 عناصر من خلية ال(50)

المدعي العام يطالب متهمين بالإرهاب بالبينة على تعرّضهم للتعذيب

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/17/article810850.html

الرياض -عبدالله الحسني

طالب المدعي العام تسعة عناصر من المتهمين بالإرهاب في خلية ال (50) وهم المتهم (1-2-3-5-6-8،7-9-10) بتقديم البينة على ما جاء في ادعاءاتهم بأنهم تعرضوا للتعذيب خلال التحقيق، معتبراً أن إطلاق الأقوال بشكل مرسل دون سند من دليل غير مقبول، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأنظمة المعمول بها تراعي كرامة وحرية الموقوف وعدم الإساءة له بأي شكل من الأشكال وفق الأنظمة المتبعة والمرعيّة.

وجاء ذلك خلال الجلسة التي عقدت صباح أمس السبت بالمحكمة الجزائية المتخصصة بحضور الإعلاميين وممثل هيئة حقوق الإنسان للاستماع إلى أجوبتهم عن التهم التي وجهها لهم المدعي العام في جلسة سابقة حيث تراجع المتهمون التسعة عن اعترافاتهم المصدقة شرعاً، مشيرين إلى انها تمت تحت الإكراه من قبل المحققين.
وفي بداية الجلسة عرض ناظر القضية اعتراف المتهم الثاني الذي انكره قائلاً: لقد تم انتزاع الاعتراف مني تحت الإكراه من المحقق. واضاف "كما أنني كنت وقتها في مرحلة سنية صغيرة إذ لم أجاوز التاسعة عشرة"، مشيراً إلى أن الصحيح هو ما ذكرته في إجابتي. أما المتهم الخامس فقال ان الإعتراف انتزع انتزاعاً وهو نفس ما ادلى به المتهم السادس وبقية المتهمين الذين انكروا صحة تلك الاعترافات، مؤكدين على أنها تمت تحت الإكراه والإملاء من المحققين الذين باشروا تحقيقاتهم.
وتعتبر خلية ال 50 والتي تضم 47 متهماً سعودياً ومتهمين سوريين ومتهماً يمنياً من أخطر الخلايا الإرهابية والتي تقف خلف استهداف تفجير المجمعات السكنية ومبنى الأمن العام بالوشم والشروع في التخطيط لتفجير السفارتين الأمريكية والبريطانية في الرياض، وكذلك لاغتيال أحد كبار رجال الدولة وعدد من كبار ضباط الأمن، بالإضافة إلى الشروع في تهريب كمية من الأسلحة الثقيلة من العراق إلى المملكة لخدمة جرائم التنظيم الإرهابي، لإقامة معسكر تدريبي، بالإضافة إلى قيام عدد منهم في الاشتراك في تجهيز السيارة الشهيرة التي أعلنت عنها وزارة الداخلية عام 2004م من نوع جمس بالمواد المتفجرة استعدادا لاستهداف أحد المواقع الحيوية.

إقرار المتهم اللبناني باستلام أمتعة "فتاة الخبر"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133509&CategoryID=3

الدمام: فيصل الزهراني
أفاد محامي أسرة فتاة الخبر المحامي والمستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي أن المتهم اللبناني في قضية "فتاة الخبر" أقر خلال الجلسة التي عقدت أمس بمحكمة الخبر الجزئية باستلامه أغراض الفتاة قبل سفرها وقيامه بإرسال تلك الأغراض إلى لبنان تزامناً مع اليوم الذي هربت فيه، مما يؤكد التخطيط المدروس والإصرار والترصد للتهريب والتنصير من جهته.
وقال الخالدي: إن المتهم اعترف بذلك بعد تضييق الخناق عليه، واعتبر الخالدي ما ذكره المتهم من الأدلة المادية التي تدل على ضلوع المتهمين اللبناني والسعودي ومن ساعدهما في تهريب الفتاة وتنصيرها. وأكد الخالدي أنه يحتفظ بحقه في الجواب الذي تم إعداده على ما تفضل به سفير المملكة في السويد، بشأن تواصل المحامي الخالدي مع السفارة من عدمه.
كما ذكر محامي أسرة " فتاة الخبر" أنه تم الجواب وتفنيد ما أثاره الوكيل عن المتهم اللبناني في جلسة سابقة، مشيرا إلى أن هناك مفاجأة جديدة خاصة بوثيقة السفر التي تم استخدامها لتهريب الفتاة، والتي سيكشف عنها خلال الأيام المقبلة حرصاً علي سير إجراءات القضية.
وحضر الجلسة كل من المتهم اللبناني ووكيله والمتهم السعودي، ووالد الفتاة وأخوها، وسائق الأجرة الذي كان يقوم بتوصيل الفتاة، وممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تشخيص الطبيب كان خاطئاً ولم تكن الطفلة محتاجة إلى نقل دم

حقوق الإنسان: ضعف الإجراءات والكوادر وراء الخطأ الفادح

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/18/article_732533.html

«الاقتصادية» من الرياض

أرجعت هيئة حقوق الإنسان ما حدث للطفلة ريهام الحكمي في مستشفى جازان العام من نقل الدم بالخطأ ما أدى إلى إصابتها بفيروس «الأيدز» إلى الإهمال الشديد الذي يعانيه المستشفى خاصة المختبر الذي كان يعلم العاملون به أن لديهم متبرعاً بدم مصاباً بفيروس الأيدز، لكنهم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة في هذا الحال. وأوضحت الهيئة في بيان أمس أن تشخيص الطبيب كان خاطئاً ولم تكن الطفلة محتاجة إلى نقل دم من الأساس.

ووفق البيان، كلفت الهيئة فريق عمل للانتقال إلى منطقة جازان لمتابعة حالة الطفلة ريهام التي تم نقل دم ملوث لها في مستشفى جازان والوقوف على ملابسات ما حدث للطفلة (ريهام الحكمي) التي تبلغ من العمر 12 سنة المصابة بفقر الدم (الأنيميا) والتي حضرت إلى مستشفى جازان العام، حيث كانت تعاني آلاما في الظهر وقرر الطبيب المعالج الذي استقبل الحالة نقل دم لها، وقد حمل الدم المنقول لها فيروس نقص المناعة (الأيدز) نتيجة تقصير وإهمال المسؤولين في المستشفى والطب الوقائي والعاملين في المختبر في مستشفى جازان العام، واتضح للهيئة من خلال مقابلة المسؤولين في الشؤون الصحية بمنطقة جازان أن تشخيص الطبيب الذي باشر حالة الطفلة كان خاطئا ولم يكن هناك حاجة لنقل الدم لها، حيث إنها كانت تحتاج لمسكنات دون الحاجة إلى دم حسب نتيجة الأنيميا في ذلك الوقت. كما رصدت الهيئة إهمالا واضحا وخطيرا من قبل مستشفى جازان العام خاصة العاملين بقسم المختبر، ما تسبب في هذا الخطأ الجسيم، كما تبين للهيئة ضعفا في الإجراءات القياسية والمعايير المتبعة في التعامل مع التبرع بالدم وفحص العينات ونقله والتأكد من سلامة تلك العينات، وضعفا في الإجراءات الإدارية وضعفا في الكوادر المؤهلة أسهمت في وقوع هذا الخطأ الفادح، الأمر الذي أدى إلى نقل دم ملوث للطفلة ريهام، على الرغم من أنه كان معلوما للجهات الصحية أن عينة المتبرع تحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة الأيدز، حيث ورد خطاب إلى الإدارة العامة للطب الوقائي بمنطقة جازان من مستشفى الملك فهد بتاريخ 1434/1/27 الذي أشار إلى أن نتيجة تحليل المتبرع تفيد بأنه يحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة الأيدز.

وعلى الرغم من ذلك تبرع الشخص المصاب مرة أخرى بتاريخ 1434/3/29 وتم اكتشاف إصابته مرة أخرى بتاريخ 1434/4/2 ورغم ذلك فلم يتم اتخاذ الإجراءات الطبية في مثل هذه الحالات ولا في مواجهة الشخص المصاب.

وإذ تأسف الهيئة على ما لحق بالطفلة ريهام من إصابة صحية خطيرة وأذى نفسي لتؤكد أن ضعف الإجراءات المتبعة في عملية التبرع بالدم والتحقق من العينات ونقل الدم على النحو الذي وقفت عليه الهيئة يعد أمرا خطيرا لا يمكن القبول به وقد يفضي إلى وقوع حالات مماثلة، لذا فإن الهيئة ومن منطلق اختصاصاتها وواجباتها تطالب بمراجعة كل الإجراءات في هذا الصدد وتطبيق أعلى المعايير الصحية للتعامل مع حالات التبرع ونقل الدم للمحتاجين إليه في جميع المراكز الصحية والمستشفيات بالمملكة ومختبرات الدم، حفاظا على سلامة الإنسان وتحقيقا لتطلعات خادم الحرمين الشريفين في تقديم أفضل رعاية صحية للمواطن والمقيم، خاصة مع الدعم السخي لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية الذي استأثر بجزء كبير من ميزانية هذا العام.

وبينت الهيئة أنها ستتابع مع جهات الاختصاص جميع حقوق الطفلة رهام الصحية أو ما يتعلق بجبر الضرر الذي لحق بها وبأسرتها وتطالب الهيئة بتوسيع التحقيق في هذه القضية من جميع جوانبها والتحقيق في عدم مواجهة المتبرع والكشف على جميع عينات الدم الموجودة ومحاسبة جميع المتسببين في هذا الإهمال الخطير، على أن تمارس الجهات الرقابية دورها في عملية التحقيق إلى جانب وزارة الصحة، كما ستعمل الهيئة على التنسيق مع جهات الاختصاص للتأكد من تلافي كل ما أشير إليه من ملاحظات، وبما يضمن الحق في الرعاية الصحية وفقا للمعايير الدولية الأربعة، وهي التوافر وإمكانية الوصول والقبول والجودة.

آل مجثل: الاستعانة بأساتذة القانون للعمل في عضوية لجان الاتحاد شبه القضائية

انتقد اتحاد الكرة.. وهاجم اللجان القانونية.. وتحدث عن شهادات وهمية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
رابط الخبر

عبد الرحمن القرني ـ عسير

أصدر عبدالوهاب بن محمد آل مجثل عضو مجلس الشورى السابق بياناً انتقد فيه رئيس الاتحاد السعودي لكرة القدم وأعضاء مجلس الإدارة في الأخطاء التي وقع فيها الاتحاد السعودي، وجاء في البيان ما يلي:

من الطبيعي جدًا أن تعتري أي تجربة جديدة -في بداياتها- بعض عوامل النقص والضبابية وعدم وضوح الرؤية. وهو ما يفرض علينا -وعلى الشارع الرياضي- الإقلال من اللوم والعتب، والحرص على الدعم والمؤازرة قدر الإمكان.

لقد وقع الاتحاد السعودي لكرة القدم في نسخته السابقة في الكثير من الأخطاء، وخلّف للاتحاد السعودي الحالي تركة من المخالفات والتجاوزات التي كانت سبباً رئيساً في احتقان الشارع الرياضي. وأحدثت إرباكاً وإخلالاً بمستوى الرياضة على مستوى الأندية والمنتخب، وكانت سبباً رئيساً كذلك فيما نشهده بين الفينة والأخرى من إسفاف على مستوى الأفراد والأندية والإعلام الرياضي.

ورغبة منا في التعريض ببعض السلبيات السابقة التي نعول على الاتحاد الجديد أن لا يقع فيها، وإسهاماً منا في وضع بعض الحلول والمقترحات على طاولتكم، وامتداد ذلك إلى دعمكم مادياً ومعنوياً بما يعينكم على أداء رسالتكم وإنجاح مهمتكم. نقول مستعينين بالله..

أولاً: كان من أهم الأخطاء التي وقع فيها الاتحاد السعودي لكرة القدم اعتماده في تشكيل لجانه شبه القضائية «الانضباط» و«القانونية» و«الاستئناف» على غير المتخصصين ومن تنقصهم الأهلية علمية كانت أم عملية والذين مارسوا العمل كأعضاء في تلك اللجان بشكل غير قانوني ومخالف للنظام.

ثانياً: من المؤسف ممارسة رئيس لجنة الاستئناف ورئيس اللجنة العامة لانتخابات الاتحاد لرئاسة تلك اللجان بالمخالفة لما نصت عليه الإرادة الملكية العليا.

حيث من الثابت بأن رئيس لجنة الاستئناف ورئيس اللجنة العامة لانتخابات اتحاد كرة القدم يعمل عضواً متفرغاً بهيئة حقوق الإنسان.

حيث نص تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 1426/8/8هـ وبالتحديد في الفقرة (ح) من المادة (4) على التفرغ الكامل لأعضاء هيئة حقوق الإنسان للعمل في الهيئة طيلة فترة عضويتهم. إذ لا يملك معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أو غيره من الأعضاء المتفرغين صلاحية العمل خارج محيط الهيئة دون موافقة صريحة من مجلس الوزراء تخول له ذلك.

وهو ما يعني بأن ممارسة رئيس لجنة الاستئناف لعمله كرئيس للجنة أو كمحامي أو كرئيس للجنة العامة للانتخابات مخالف للنظام وفيه تعدٍ وافتئات على سلطة ولي الأمر الذي أصدر أمره الكريم المشار إلى رقمه آنفاً، والذي ألزمه فيه بالتفرغ لعمله كعضو بهيئة حقوق الإنسان وهو ما يخالف الواقع.

حيث من الثابت بأنه لا يزال يعمل محامياً بالمخالفة لنظام المحاماة. وكذلك رئيساً للجنة الاستئناف بالمخالفة لتنظيم هيئة حقوق الإنسان ونظام المحاماة كذلك.

ثالثاً: كما من المؤسف بأن يتولى رئاسة وعضوية بعض اللجان شبه القضائية بعض الأشخاص الحاملين لشهادات وهمية وبعض من اشتهر أمرهم بالسطو على حقوق الملكية الفكرية للغير. وأن تذيل القرارات الصادرة عن تلك اللجان بأوصافهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة. ونحن هنا لسنا بصدد الحديث أو الإساءة لأشخاص بذواتهم. بل نورد ذلك على سبيل الإشارة إلى الفوضى والارتجالية والشللية التي كانت تتسم بها الفترة الماضية في إدارة اتحاد الكرة والتي كانت سبباً رئيساً في ضعف البنية القانونية للاتحاد.

كما لا نقبل التشكيك - أبداً - في صحة ما نورده من معلومات بهذا الخصوص. وسنكون مضطرين حال إنكار صحة ذلك أو نفيه، بالحديث تفصيلاً عن ذلك.

ورغبة منا في أن نكون إيجابيين في طرحنا وفي تصورنا للمرحلة المقبلة فإننا نطرح مجموعة من الأفكار والرؤى العملية والقابلة للتنفيذ لحل مثل هذه الإشكاليات وضمان عدم تكرارها ومن ذلك:

أولاً: لا بد وأن يبادر الاتحاد عاجلاً بالتخاطب والتباحث مع أصحاب المعالي مدراء الجامعات وبعض الكليات والجامعات الأهلية التي تضم بين جنباتها أقساماً وكليات متخصصة في القانون، لطلب الموافقة على ندب بعض أساتذة القانون المتخصصين للعمل في عضوية لجان الاتحاد شبه القضائية، والعمل كذلك على مراجعة اللوائح والأنظمة بما يراعي المصلحة ويتوافق مع الأنظمة الدولية.

ثانياً: لا بد وأن يعمل الاتحاد على إعداد مذكرات تفاهم مع الجامعات والمراكز العلمية والبحثية حيال استحداث مواد متخصصة وأقسام خاصة بالقانون الرياضي في كليات القانون.

الشرق
صحيفة يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

مسؤول في الخدمة المدنية": الصحة" لن تستطيع توظيف 12 ألف ممرض وصيدلي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/18/728057

جدة – تهاني البقمي

فجّر مساعد مدير عام فرع وزارة الخدمة المدنية في منطقة مكة المكرمة عبدالرحمن الغامدي، مفاجأة خلال الملتقى الثاني لمحو الأمية القانونية، الذي نظّمه فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس في جدة، حيث أكد أن وزارة الصحة لن تستطيع توظيف 12 ألفاً من خريجي المعاهد الصحية، بينهم ستة آلاف ممرض وستة آلاف صيدلي.

وقال إن لدى الوزارة ثلاثة آلاف من خريجي الحاسب الآلي لا توجد لهم وظائف. وأكد الغامدي أن كثيراً من الموظفين الحكوميين يتولّون منصب الإدارة وهم ليسوا أهلاً لها، ما يقودهم إلى الفشل الإداري لعدم إلمامهم بالأنظمة، ويتعاملون مع الموظف بتعسف كما لو أنه يعمل لديهم وليس لدى الدولة، داعياً مَن يتعرضون للتعسف إلى التقاضي لرفع الظلم عن أنفسهم. وسلّط الضوء على تراجع معايير التوظيف، حيث يعتمد برنامج «جدارة» على أقدمية التخرج والمعدل فقط في معايير التوظيف به، بينما كان الاعتماد ينصب سابقاً على التخصص المناسب والمعدل وتاريخ التخرج والخبرة والدورات التدريبية والتعليم، ولا يُؤخذ في الاعتبار لدى المفاضلة مصدر الشهادة إن كانت من جامعة هارفرد أو جامعة سعودية.

وقال إن التوظيف يحكمه الاحتياج الذي يُرفع إلى الوزارة من الجهات الحكومية. كما كشف عن عدم تطبيق «سنة التجربة» في جميع الجهات الحكومية، كما لا توجد مصداقية في تطبيق التقييم لسنة التجربة للموظف الحكومي.

وأوضح الغامدي، أن هناك خلطاً بين مجلس الخدمة المدنية الذي يُعنى بالهيكلة والرواتب والبدلات وإصدار الأوامر، وبين وزارة الخدمة المدنية التي تختص بالتوظيف، مبدياً أسفه لعدم حرص العمال على معرفة حقوقهم وواجباتهم في اللوائح المتاحة على موقع الوزارة. وأكد أن الجهات الحكومية، عند إقرار البدلات، لا تحرص على توفر الاشتراطات في موظفيها، خاصة ما يتعلق بالمسمى الوظيفي والتاريخ الوظيفي ومقره، وبيّن أن من الشائع أن يكون المسمى الوظيفي

للموظف في مركز صحي، بينما يمارس عمله في مقر آخر، علماً بأنه من النادر رفض صرف البدلات أو العلاوات إلا إذا اختل أحد الشروط.

حقوقيون ومهتمون لـ عكاظ:

العنف ينتهي بصدور نظام حماية الطفل"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573883.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

دعا عدد من الحقوقيين إلى الإسراع في إصدار «نظام حماية الطفل»، الذي أقره مجلس الشورى برقم 74/145 في 1432/2/13هـ، لحماية الأطفال من العنف الجسدي واللفظي، مؤكدين أن تأخر صدور هذا النظام يتيح مزيد من حالات العنف.

وأوضح المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان في محافظة جدة الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة أن صدور نظامي الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفولة واللوائح التنفيذية لهما سيساهمان في توحيد آليات التعامل بشكل محدد مع وقائع حالات العنف، مشيرا إلى أن هيئة حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية ودور الإيواء تتعامل مع حالات العنف الأسري وفق مقتضيات وظروف كل حالة.

أما المحامي والمستشار القانوني خالد السريحي فقال: «نأمل أن يكون مشدد في عقوباته كما هو الحال في نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي صدر بعقوبات رادعة لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الجرائم». وأضاف «ظاهرة تعنيف الأطفال، وإن كانت تعتبر مسألة شخصية وشأن داخلي في فترات مضت إلا أنها أصبحت شأنا محليا واجتماعيا، بعد ظهور عدة حالات في مجتمعنا نتج عنها إزهاق أرواح بريئة لأطفال صغار أبرياء، فأصبح الأمر يشكل خطرا على المجتمع بأسره، فهو يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل ألا وهي الأسرة»، وزاد «تعنيف الأطفال والعنف ضدهم أشد أنواع الاعتداء خاصة إن كان من الوالدين وهم أقرب الناس للطفل، لذلك يجب أن يكون تعاطي جهة التحقيق مع المتهمين على قدر الجرم المرتكب ضد الطفل».

من جهته، انتقد مدير وحدة الحماية الاجتماعية في جدة صالح سرحان الغامدي بطء الإجراءات المتخذة في حالات العنف الأسري بشكل عام، وقال: «حالات العنف تجاه الأطفال تسجل أرقاما مخيفة مطالبا مؤسسات المجتمع المدني والجهات التربوية والإعلامية وأئمة المساجد العمل على توعية الأسر وحثها على حماية الأطفال، مطالبا بإعداد خطط عمل وبرامج لحماية النشء من العنف الأسري».

أما المدعي العام السابق المحامي سعد مسفر المالكي قال إن هيئة التحقيق والادعاء العام هي من تتولى تحريك الدعوى في الحق العام والخاص، وفي حالة طلب المدعي العام بقتل الجاني تعزيرا فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة العامة من خلال لجنة ثلاثية، أما إذا ما طالب دون القصاص فإن المحكمة الجزائية هي من تفصل في القضية، وكل ذلك عائد لمجريات التحقيق والأدلة والقرائن والشواهد.

من جهتها، شددت القانونية فريال كنج على ضرورة إيقاع أقصى عقوبة على الأب الجاني متى ما ثبت تورطه، مع أهمية تغليظ العقوبة كون الأب مؤتمنا على أطفاله، وطالبت كنج التسريع بإصدار نظام للحماية من الإيذاء والعنف والذي يحمي الأطفال والنساء من تعرضهم للعنف الأسري ويردع كل من يمارس هذه السلوكيات، وقالت: «تأخر صدور هذا النظام يتيح مزيدا من حالات العنف».

"حقوق الإنسان" تقاضي "الصحة" لتعويض "رهام"

الطفلة تتحدى "الإيدز": سأصبح طبيبة أطفال

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133809&CategoryID=3

الرياض، جدة، جازان: عبير العمودي، محمد القشيري، أيمن سالم

أبلغ المسؤول الإعلامي بهيئة حقوق الإنسان، محمد المعدي، "الوطن" أن الهيئة تتبنى بشكل كامل قضية الطفلة رهام الحكمي التي نقل إليها دم ملوث بالإيدز في أحد مستشفيات جازان، وأن تبني الهيئة يشمل إلى الجانب الصحي والقضائي، الجانب التعويضي عن الأضرار، أما رهام، التي زارتها "الوطن" أمس في غرفتها بالمستشفى التخصصي في الرياض، فأبدت عزيمة قوية، متحدية المرض، ومجلة لمهنة الطب بالقول "إذا كبرت، أتمنى أن أصبح طبيبة أطفال، أنا لا أخاف من الحقن والأدوية".

من جانبها، قالت والدة رهام "ابنتي هذه مختلفة جدا عن بقية أبنائي، بشقاوتها التي تجعلها تدخل قلب كل من يعرفها، إنها الثانية من أبنائي.. تكبرها أخت ويصغرها 5 أولاد".

وفي سياق متصل، نفت الشؤون الصحية بجازان ما تردد عن عدم معرفتهم لهوية الشخص المتبرع بالدم الملوث بالإيدز. وأوضح الناطق الرسمي للمديرية، محمد الصميلي، في تصريح إلى "الوطن" أن المريض معروف وتم الاتصال به من قبل مدير الشؤون الصحية الدكتور حمد الأكشم، وطلب منه الحضور وتم فتح ملف متابعة لحالته، وهو يتلقى الآن العلاج اللازم.

في الوقت الذي أكدت فيه الشؤون الصحية بجازان أن المريض - الذي تبرع بالدم الملوث بالإيدز ونقل بالخطأ إلى الطفلة رهام الحكمي- يتلقى العلاج اللازم حاليا، قالت الطفلة رهام في حديث إلى "الوطن" إنها تحلم أن تصبح "طبيبة أطفال"، في حين أكدت هيئة حقوق الإنسان أنها ستتبنى قضية رهام بالكامل من الجانب الصحي والقضائي وتعويضها عن الأضرار التي وقعت عليها.

أحلام طفلة

وزارت "الوطن" ريهام في غرفتها بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، حيث تحدثت قائلة عن صديقاتها في المدرسة، خصوصا "منى" التي تدرس في عامها السادس بالابتدائية إنها اشتاقت لضجيج مدرستها ودروسها، خصوصا معلمتيها "أبله حياة" "أبله خديجة"، وحياة تلك هي التي علمتها مادة العلوم، بينما خديجة جعلتها تعشق مادة الرياضيات. وفي سؤال عن أستاذة العربي جاملت بحب عفوي وإحساس صادق بالقول "أحب لغتي كثيرا.. وأحب القرآن وأحفظ ما تيسر منه".

وتحمل رهام أحلاما تتمنى تحقيقها في أيامها المقبلة، منها أمنياتها عندما تكبر أن تكون طبيبة أطفال حتى تزرع الابتسامة في وجه كل طفل وتؤكد بابتسامة قوية أنها لا تخاف من الأدوية أو الحقن وأن الوجع لا يعنيها أبدا، وتجيب بحماس عن أكثر شيء تحبه بأن تطبخ الكعك، وتصف بعفوية تامة كيف تخلط المكونات ببعضها البعض وتشير بيديها كيفية إعدادها وبسعادة تقول "أنا من يحضر مكوناته من دقيق وزبدة وحليب وعندما تنتهي أمي من إخراجه من الفرن أقوم بتزيينه بالشوكلاته والكريمة حتى نستمتع جميعنا بأكله".

رهام تعشق الحلويات كجميع الأطفال وتحب طبخ والدتها، خصوصا "الرز" وبنظرة سعادة لوالدتها تقول سأتعلم الطبخ منها إضافة لجميع الأكلات الأخرى، غير أن أم رهام وخالتها اللتين تجلسان في الزاوية الأخرى من الغرفة تنظران إليها وفي أعينهن أمل لشفائها.

وحكت أم رهام عن عفوية ابنتها لتقول إن رهام مختلفة جدا بشقاوتها التي تجعلها تدخل قلب كل من يعرفها، إنها الثانية من أبنائها تكبرها أخت ويصغرها 5 أولاد أشقاء وأعقلهم على حد سواء، قبل أن تحتضن بنظرة حنان ابنتها وهي تقول "ابنتي مطيعة وتعاونني كثيرا في ترتيب المنزل مع أختها.. محبة للحركة" لتوافقها بالرأي خالتها وتضيف بأنها شقية في حركاتها.. تلك هي رهام الطفلة التي تعج بالحياة والحركة حتى وهي على فراش المرض".

علاج المتبرع
إلى ذلك نفت الشؤون الصحية في جازان كل الشائعات التي تدور حول عدم معرفة هوية الشخص المتبرع بالدم الملوث بالإيدز الذي نقل إلى الطفلة رهام، وقالت صحة جازان في تصريح للناطق الرسمي باسمها محمد الصميلي إن المريض الذي تبرع بالدم معروف لديهم وتم الاتصال به من قبل مدير الشؤون الصحية الدكتور حمد الأكشم شخصيا وطلب منه الحضور وتم فتح ملف متابعة لحالته وهو يتلقى الآن العلاج اللازم.
وكانت إشاعات قد راجت في المنطقة بعد تفجر قضية رهام حكمي تقول إن المتبرع بالدم الملوث لم تكن هويته معروفة بالإضافة إلى أن مصادر أكدت لـ"الوطن" أن المتبرع موجود حاليا في أحد مستشفيات المنطقة.
موقف حقوقي
كشف المسؤول الإعلامي بهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي لـ"الوطن" عن تبني إدارته قضية رهام بالكامل من الجانب الصحي والقضائي وتعويضها عن الأضرار التي وقعت عليها، ومعاقبة كل من تسبب لها في انتقال الدم الملوث لجسدها.
وأضح المعدي أن من واجب الهيئة التدخل في قضية رهام التي وقعت ضحية الإهمال الطبي، من جميع الإضرار التي لحقت بها، بالمقابل تحرص الهيئة على متابعة احتمالية وقوع ضحايا جدد للمتبرع صاحب الدم الملوث.
من جهة ثانية، تبنى عدد من المحامين رفع قضية على وزارة الصحة بعد الحصول على توكيل من والد رهام يخولهم بالتقاضي.
وقال المحامي والمستشار القانوني خالد حادي، وهو أحد المتبنين للقضية، إن التعويض المادي سيكون كبيرا، وللأسرة الخيار في تحديده بناء على ما تقدره مع المحامي ليكون موافقا قانونيا، ورفعه إلى اللجنة الطبية الشرعية للموافقة عليه من قبل ناظر القضية للموافقة عليه أو تنقيصه أو زيادته فالقاضي هو من يحدد التعويض المناسب للقضية.
وأشار حادي أن اللجنة الشرعية ترى أن الحكم في القضية يتلخص في أن كل عضو له دية، فكيف بجسم رهام الذي تضرر بالكامل، في حين أن هناك رأيا شرعيا يعتبر الجسم المتضرر له دية واحدة يقدرها ناظر القضية.

زعم أنه لم يكن وقتها مدرجاً على قوائم المطلوبين أمنياً

متهم بالإرهاب يقر بنقله مسؤولاً في القاعدة للعلاج بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/19/article811350.html

الرياض - عبدالله الحسني
أقرّ متهم بالإرهاب ضمن الخلية الـ(50) أحد الخلايا الإرهابية والتي تقف خلف استهداف تفجير المجمعات السكنية ومبنى الأمن العام بالوشم أمس بقيامه بعملية نقل أحد المطلوبين أمنيا سابقا الذين قضوا في مواجهة أمنية سابقة في الرياض بسيارته وذلك في رده على التهم التي وجهها المدعي العام له ضمن عناصر الخلية التي وجهت لهم عدداً من التهم المتعلقة بالإرهاب وبعلاقتهم بعناصر مطلوبة أمنياً.
وبرر المتهم في رده على لائحة الدعوى أمام قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة امس قيامه بنقل المذكور الذي يعمل في إحدى الجهات الحكومية الحساسة بأنه لم يكن وقتها مدرجاً على قوائم المطلوبين امنياً بقرابة شهرين على حد ذكره، مشيرا الى انه قام بعملية نقله الى أحد المستوصفات لعلاجه أما فيما يخص بقية الاعتراف فقد افاد بأنه غير صحيح وصادق عليه كما يدعي بسبب الإكراه.
كما استمع ناظر القضية إلى دفوعات بقية المتهمين (11-12-13-14-17-18-19-20) الذين مثلوا خلال الجلسة التي عقدت صباح السبت بالمحكمة الجزائية المتخصصة بحضور الإعلاميين وممثل هيئة حقوق الإنسان للاستماع إلى أجوبتهم عن التهم التي وجهها لهم المدعي العام في جلسة سابقة حيث تراجع المتهمون عن اعترافاتهم المصدقة شرعاً

مشيرين إلى انها تمت تحت الإكراه من قبل المحققين. وقال المتهم (18) ان الاعتراف انتزع منه بالإكراه مشيراً الى أن عمره وقتها لم يتجاوز السادسة عشرة مؤكداً أن الصحيح هو ما جاء في إجابته. وفي السياق ذاته أنكر بقية المتهمين ما ورد في اعترافاتهم مشيرين الى انها تمت تحت الإكراه من المحققين وأن الصحيح ما جاء في اجاباتهم.
من جهته طالب المدعي بمهلة لتقديم رده بعد اكتمال دفوع المدعى عليهم لينهي ناظر القضية الجلسة.
يذكر أن هذه الخلية مكونة من (50) متهماً، (47) سعوديا و(2) سوريين ومتهم يمني الجنسية ويواجهون تهماً شملت اعتناق المنهج التكفيري والانضمام لخلية إرهابية داخل البلاد تابعة لتنظيم القاعدة والتآمر مع أعضاء التنظيم في تفجير مجمع المحيا السكني بالرياض وتفجير مبنى الأمن العام بالوشم واغتيال أحد الرعايا الأجانب من الجنسية الأمريكية، والشروع في اغتيال عدد من رجال الأمن وتفجير مجمع فينيل السكني ومجمع سكني غرب الرياض وأحد المجمعات السكنية بالمنطقة الشرقية وسفارتي أمريكا وبريطانيا بحي السفارات بالرياض والتخطيط لاغتيال أحد كبار رجال الدولة وعدد من كبار ضباط الأمن وإطلاق النار على رجال الأمن وانتحال صفة رجل السلطة العامة والسفر إلى مواطن الفتن والاضطرابات.

5 متهمين بـ جزئية القطيف " الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/72401.html

حسن الناصر ـ القطيف
تواصل المحكمة الجزئية في محافظة القطيف الأسبوع المقبل النظر في قضايا التجمعات التي شهدتها المحافظة، وسيشهد مكتب رئيس المحكمة الشيخ احمد الجعفري ثلاث جلسات تشمل ملفات خمسة متهمين بالمشاركة في التجمعات الممنوعة.
وشهدت المحكمة إصدار 10 أحكام بحق عدد من المتهمين تضمنت تبرئة احدهم لعدم كفاية الأدلة ، والحكم على البقية بأحكام تتفاوت ما بين شهرين وسنة وشهرين.
ووجه المدعي العام للمتهمين المشاركة في المظاهرات وترديد ورفع عبارات وشعارات في تجمعات مثيري الشغب والمسيرات مناهضة للدولة، بالإضافة إلى إطلاق النار على رجال الأمن.
وبرأ القاضي الشيخ مطرف البشر شابا من كل ما نسب له بسبب عدم كفاية الأدلة.
وأصدر القاضي نفسه أحكاما ارتكزت على الإدانة، بعضها اكتفت بمدد التوقيف لاعتبارات تمت مراعاتها في شابين، وصدر الحكم في القضية الأولى على شاب (19 عاما) بـ 4 شهور و 10 أيام وهي المدة التي قضاها المدان قضائيا في السجن، إذ أقر عند القاضي بمشاركته في 15 مظاهرة مناوئة للدولة.
كما أصدر القاضي حكما قضائيا على شاب يعمل في سوق السمك، واكتفى الحكم القضائي بشهرين تحتسب من مدة دخوله السجن وأخذ التعهد عليه.
كما أصدر القاضي حكمين ارتكزا على الإدانة في جلستين، وصدر الحكم في القضية الأولى على شاب (41 عاما) بشهرين وحكم قضائيا في القضية المنفصلة الثانية على شاب (22 عاما) بالسجن لمدة عام تحسب منها المدة التي قضاها في السجن، إذ اقر المتهم بمشاركته في أحداث الشغب التي شهدتها القطيف فيما أنكر تهمة الخروج عن طاعة ولي الأمر.
وأصدر القاضي الشيخ عبدالرحمن اليحيى حكما على شاب (25 عاما) بالسجن سبعة اشهر تحسب من المدة التي قضاها في السجن، وفي جلسة أخرى أصدر القاضي اليحيى حكما قضائيا على شاب (24 عاما) بسجنه لمدة سنة وشهرين تحسب من المدة التي قضاها في السجن إذا اقر المتهم بمشاركته في خمسة تجمعات ممنوعة.
وفي جلسة نظرها القاضي الشيخ مطرف البشر، حكم على شاب بالسجن مدة شهرين اذ اقر المتهم بمشاركته بتجمع حصل في القطيف من باب الفضول بحسب قوله.
وفي جلسة أخرى نظرها القاضي نفسه، صدر حكم بسجن شاب لمدة خمسة أشهر، كما اصدر حكما بسجن شاب (24 عاما) بالسجن 8 أشهر حيث اعترف المتهم بالخروج في مظاهرتين وترديد عبارات وتخزين صفحة انترنت في جواله تحرض على التظاهر.

فيما رفض المدعي العام جميع الأحكام التي صدرت، وطلب الاستئناف، وقرر القاضي رفع القضايا إلى الاستئناف في كل القضايا التي عقدت في المحكمة بحضور عدد من الإعلاميين وأعضاء هيئة حقوق الإنسان ومركز العدالة لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس الشورى: تقييم أدائنا مسؤولية المواطن

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130216/Con20130216573180.htm

فارس القحطاني (الرياض)

أكد لـ«عكاظ» رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، أن المجلس لا يهتم بإعادة تقييم نفسه بقدر ما يهمه تقدير الناس لجهوده ومدى ملامسته احتياجاتهم وهمومهم اليومية والحياتية. وقال «إن الإنجازات كانت بحجم جهود الأعضاء في دورته الخامسة خلال الأربع سنوات الماضية، فقد ناقش المجلس 600 موضوع شملت الأنظمة الجديدة، أنظمة قائمة، الاستراتيجيات الوطنية وتقارير الأداء السنوية للأجهزة الحكومية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مذكرات التفاهم بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة، وأصدر بشأنها أكثر من 570 قراراً، كانت حصيلة السنة الرابعة منها 202 قرار هو الأعلى منذ إعادة تشكيل المجلس في عهده الحديث. وأضاف نحن لا ننظر إلى تقييم أدائنا بأنفسنا بقدر ما يهمنا تقييم المواطنين لإنجازات المجلس، ومدى ملامسته لهمومهم وتناوله لقضاياهم وتلبية حاجاتهم، ذلك هو الشغل الشاغل للأعضاء في دراساتهم ومناقشاتهم للموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصات المجلس». وثمن جهود جميع أعضاء المجلس الذين انتهت عضويتهم، سواء كانت تحت قبة الشورى أو في اللجان المتخصصة، وهنأ الأعضاء الحاليين والأعضاء الجدد والأخوات من النساء على الثقة الملكية، متمنيا لهم التوفيق في خدمة عمل المجلس وتحقيق تطلعات ولاة الأمر بالمشاركة في القرار.

وزاد «نحن على يقين بأن ما قدم من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين سيمكن مجلس الشورى من تحقيق التطوير بما يتفق مع تطور العصر ومتغيراته بشكل متدرج بما يحافظ على استقرار المجتمع ويحقق التكامل والتوازن بين السلطات الثلاث، ولعلي أشير إلى الأمر الملكي الذي صدر مؤخراً بتعديل المادة الثالثة في نظام المجلس والمادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية للمجلس بما يستجيب للنقلة التاريخية بتعيين المرأة في المجلس، مما يعني أن ولاة الأمر حريصون على تطوير نظام المجلس وفق ما تتطلبه الحاجة والمستجدات، خصوصاً وأن نظام المجلس قابل للتطوير بما يكفل له مزيداً من المرونة والصلاحية التي تعزز من دوره في تحقيق متطلبات الوطن والمواطن».

ومن جانبه قال نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري «لا شك أن ما تحقق للمجلس في عهد خادم الحرمين الشريفين وما قدمه من دعم لمجلس الشورى يعد نقلات نوعية، وجميع هذه الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع كانت بدعم وتوجيه خادم الحرمين الشريفين وتحقيقاً لتوجيهاته للمجلس والتي تتعلق بخدمة المواطنين وتلمس احتياجاتهم ومواصلة العمل بأن يكون الأداء التنفيذي والحكومي يرتقي لمستويات الطموح، ويحقق التميز في جميع الأنظمة والدراسات التي توجه للمجلس، ولاشك أن ما أنجز يصب جميعه في صالح الوطن والمواطن».

وأضاف مسؤولية المجلس كبيرة تجاه المواطنين، وهناك نافذة مفتوحة على بوابة المجلس لجميع المواطنين للتواصل معه وتقديم ما لديهم من أفكار ومقترحات تهمهم، ويتولى من خلال لجنة حقوق الإنسان والعرائض الاهتمام بكل ما يقدم له من المواطنين، كما أن المواطنين حاضرون في جميع لقاءات المسؤولين، حيث لهم السبق والأولوية في طرح كل ما يهمهم على المسؤولين الذين تجري استضافتهم تحت قبة المجلس. وبين أن المجلس يعمل وفق النظام الذي وضع له وبكل ما أوتي من صلاحيات لأداء مهماته سواء الرقابية أو التنظيمية التي تتعلق بالأنظمة والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات، والمواطنون هم جزء من هذه المنظومة، ولا شك أنها وضعت لصالحهم.

ومن جانبه ثمن عضو مجلس الشورى اللواء الدكتور محمد أبو ساق، ثقة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين وسمو النائب الثاني في مجلس الشورى، وقال«نتمنى أن يكون المجلس في دورته السادسة عند مستوى رؤية خادم الحرمين الشريفين وعند تطلعات أبناء الشعب السعودي للعمل الجاد والإسهام في خدمة مجتمعنا عبر تناول القضايا ذات الأولوية والأهمية للاستمرار بنهضة بلادنا.

مدير صحة المدينة يوجه بتشكيل لجنة تقدم الدعم النفسي لـ الطفل المعنف

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5ربيع الثاني 1434 هـ 15 فبراير 2013م
رابط الخبر

دخيل الأحمدي - المدينة المنورة

وجه مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي بتشكيل لجنة لمناظرة طفل المدينة المعنف من قبل والده والمنوم بمستشفى المدينة للنساء والولادة والأطفال لتلقى الرعاية الصحية. وجاء ذلك التوجيه تفاعلاً مع ما نشرته «المدينة» حول ما تعرض له الطالب من اعتداءات وحشية من قبل والده، ويشكو لمدير مدرسته الذي أبدى تفاعلاً كبير مع الطالب وقام بنقله إلى طوارئ مستشفى الملك فهد في منتصف الأسبوع الجاري . وأوضح «للمدينة» رئيس اللجنة الدكتور احمد حافظ مدير مستشفى الصحة النفسية بأن مدير عام صحة المدينة المنورة وجه بتشكيل فريق نفسي وإجتماعي لتقديم الدعم النفسي للطفل المعتدي عليه. وباشرت اللجنة مهامها بمستشفى الولادة مساء أمس بمناظرة الطفل، واتضح أن الطفل يعاني من حالة نفسية سيئة نتيجة اعتداء والده وبُعد والدته عنه، وأضاف حافظ أن جلسات الدعم النفسي مستمرة للطفل من قبل اللجنة المكونة من أخصائيين نفسيين ومرشدين اجتماعيين بالتعاون مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة وأشار حافظ بأن الفريق النفسي يقدم الرعاية النفسية للطفل تمهيداً لعودته للحالة الطبيعية. وفي ذات السياق قدم مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة بالغ شكره وعظيم تقديره لمدير عام صحة المدينة المنورة على هذه البادرة الطبية الغير مستغربة على مجتمع المدينة المنورة المعروف عنه مبدأ التكافل الاجتماعي، كما تقدم أحد فاعلي الخير من رجال الأعمال بالمدينة المنورة برغبته في كفالة الطفل وتحمل كافة احتياجاته. وكانت «المدينة» قامت بنشر تفاصيل قضية الطفل المعنف من قبل والده وهو أحد محضري رسالة الدكتوراة بأحد الجامعات الشهيرة بالمدينة، وبعد تفاعل مدير مدرسته والذي قام بنقل إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة، وذلك وسط تفاعل كبير من قبل مسؤولي المدينة المنورة وأهلها.

التربية: الاستعانة بمتعاقدين لسد عجز الرياضيات.. والتقاعد المبكر قيد الدراسة

إعادة تأهيل خريجات الكليات المتوسطة

المصدر: جريدة المدينة السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي - الرياض

أكدت وزارة التربية والتعليم وجود عجز في الكوادر التعليمية في الرياضيات والتربية الفنية والتربية البدنية مؤكدة الاستعانة بوافدين لسد عجز الرياضيات على أن يتم الاستغناء عنهم إذا توفرت الكوادر المؤهلة التي تفي بالشروط.

وأوضحت الوزارة أن التقاعد الجزئي للمعلمات لايزال قيد الدراسة مشيرة إلى أنه يستهدف منح من أمضين (26) عاما في الخدمة حقهن التقاعدي من راتبهن الأساسي مع إمكانية بقائهن في الخدمة لمدة خمس سنوات إذا رغبن في ذلك.

ولفتت الوزارة إلى أنه بالنسبة للتربية الفنية والبدنية في المرحلة الابتدائية فإنه يجرى التنسيق حاليا مع وزارة التعليم العالي لوضع خطة لإعادة افتتاح أقسام لهذه التخصصات في الجامعات وفق احتياج الإدارات.

وكشفت الوزارة في تقريرها السنوى للعام الماضي والذى يدرسه مجلس الشورى حاليا عن تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية والمؤسسة العامة للتقاعد ووزارة الخدمة المدنية لدراسة ملف التقاعد المبكر للمعلمات.

ومن ثم الرفع بها للمقام السامي الكريم لاعتمادها. وأكدت الوزارة أن المعلمة تستحق خمسة أيام إجازة اضطرارية مثل غيرها من موظفي الدولة.

وكشفت عن عزمها إعادة تأهيل جميع خريجات الكليات المتوسطة حاليا ليعملن في التدريس بالمرحلة الابتدائية.

الادعاء العام يقدم لقضاة سيول جدة مستندات جديدة ضد أكاديمي الأمانة السابق ورجل الأعمال المتهمان تمسكا بنفي جميع الاتهامات

المصدر: جريدة المدينة السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
رابط الخبر

حامد الرفاعي - جدة
شهدت جلسة محاكمة اكاديمي امانة جدة السابق ورجل أعمال التي عقدت في المحكمة الادارية في الاسبوع الماضي تقديم ممثل الادعاء العام مذكرة رد مكونة من ١٥ صفحة تضمنت مستندات جديدة في القضية المرفوعة ضد المتهمين المذكورين والذين يواجهون تهمة جريمة الرشوة واستغلال الوظيفة العامة التي تم التحقيق فيها بالتزامن مع تحقيقات فاجعة سيول جدة.
وتضمنت مذكرة الادعاء العام مستندات متعلقة بمحاضر الشركاء ووجود مقاول من الباطن، إضافة الى تقديمه لصورة من المحضر المقدم من استشاريين ومهندسين في امانة جدة.
فيما تمسك محامي الاكاديمي على اهمية توضيح الادعاء العام للتهم التي وجهت لموكله مشيرًا إلى تناقضها
وتعود تفاصيل القضية بحسب لائحة هيئة الرقابة والتحقيق إلى اتهام الاكاديمي (عمل معارًا بأمانة جدة قبل عدة سنوات) بالاضافة إلى رجل اعمال بجريمة الرشوة واستغلال الوظيفة العامة من خلال رفع قيمة مشروع متعلق بتغطية تبطين قناة للسيول بأحد أحياء جدة من 240 مليون ريال إلى 300 مليون ريال حيث اصر المتهمان المذكوران خلال جلسة المحاكمة على إنكار جميع التهم المنسوبة لهما.

تسجيل عشرين حالة ضنك" في جدة خلال أسبوع وخبير يدعو إلى مكافحته بالهندسة الوراثية

المصدر: جريدة الشرق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/16/724957

جدة – تهاني البقمي
المملكة أنفقت 1.4 مليار للمكافحة.. فيما نجحت البرازيل في القضاء عليه بثلاثة ملايين
حمّل أستاذ علم البيئة في كلية علوم البحار في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور علي عشقي، مسؤولية انتقال مرض حمى الضنك بين أحياء جدة، لأمانة جدة المسؤول الرئيس عن عمليات مكافحة المرض، وشركة المياه الوطنية لتسببها في انتشار المستنقعات، و»الأرصاد وحماية البيئة» لعدم اتخاذها موقفاً صارماً ضد شركة المياه على حد قوله.
لافتاً إلى أن ضعف عمليات المكافحة قد يؤدي إلى انتقال المرض من مدينة إلى أخرى.

وكان مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود، كشف تسجيل عشرين حالة إصابة بالمرض خلال الأسبوع الماضي، مشيراً إلى انخفاض في عدد الإصابات بمعدل 25%. فيما ذكر مصدر صحي أن المرض أصبح يستوطن أغلب أحياء جدة، مشيراً إلى تكاثرها في أحياء كيلو 14، الجامعة، الروابي، بني مالك، الثغر، الإسكان الجنوبي، البلد، الهنداوية، المصفاة، غليل، المتنزهات، القريات، السبيل، المحجر، قويزة، الكندرة، البغدادية، مدائن الفهد، الصفا، العمارية، الشرفية، النزلة اليمانية، الوزيرية، السامر، الأجواد، الأجاويد، السنابل، الألفية، بريمان، العزيزية، الرويس، بالإضافة إلى أماكن العمران الحديثة.

ودعا الدكتور عشقي إلى مواجهة حقيقية للمشكلة، وتحديد أبعادها بطرق علمية، مثل البرازيل التي قضت على المرض عن طريق الهندسة الوراثية بعمل تعديل جيني على ذكور الباعوض الناقل للمرض، لإنتاج بيض مشوّه لا يمكن أن يصمد طويلاً، وبالتالي تمكنت من القضاء على 95% من ذلك الباعوض بكلفة بلغت 800 ألف دولار، أي حوالي ثلاثة ملايين ريال. متسائلاً عن غياب الجامعات السعودية عن مثل تلك الأبحاث القيمة، في الوقت الذي أنفقت فيه الدولة 1.4 مليار ريال لمكافحة المرض دون جدوى.

وشدّد على ضرورة مكافحة المرض، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بالخطر، والذي ينتشر في جميع المناطق الاستوائية وتحت الاستوائية، وهي مناطق لا تدخل فيها مدينة جدة، لكن انتشار المستنقعات ومياه الصرف الصحي وفّر بيئة خصبة للمرض.

وأشار عشقي إلى أن أول اكتشاف للمرض في السعودية كان في بداية التسعينيات الميلادية قبل أن تسجل الجهات الصحية نجاحاً في محاربته بخلو المملكة من أي إصابات بالمرض، غير أن تراجعاً في جهود المكافحة منذ 2001م تسبب في ظهور المرض مرة أخرى، وارتفاع الإصابات إلى 300 حالة، نجمت عنها رسمياً وفاة أربعة أشخاص.

نازح يخيط فمه لعدم صرف مستحقاته من مالية جازان

المصدر: جريدة الشرق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/16/724979

جازان – عبدالمجيد العريبي

باشرت دوريات شرطة محافظة الحرث، أمس الجمعة، بلاغا تلقته من عائلة الثلاثيني، أيوب حسن يحيى كعبي، الذي قام بخياطة فمه بثلاث غرزات، وتوجهت به سيارة أخيه حسين الأكبر إلى مستشفى الحرث، وتم علاجه في قسم الطوارئ وقت صلاة الجمعة.

وطبقاً لما أدلى به في محضر الشرطة، فإن سبب قيامه بذلك يعود إلى حرمانه من مستحقاته المالية التي كانت تخص نازحي قرى الشريط الحدودي، واستبعاد اسمه من ضمن المستحقين، خاصة أن عمره 34 سنة «بينما غيري في هذا السن يتسلمون مستحقاتهم شهرياً، وأنا نازح مع أسرتي من قريتنا الرصفة منذ 20/ 11/ 1430هـ، وصرف لي شيك واحد فقط».

من جهته، صرح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة جازان، العقيد عوض القحطاني، أنه لم يتلق أي بلاغ بهذا الشأن، وعند اتصاله بشرطة محافظة الحرث أنكروا حدوث هذا الشيء.

مُعَلِّم يشكّل عصابة للاحتيال المالي من موظفي جهات مدنية وعسكرية

المصدر: جريدة الشرق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/16/724969

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم
أدانت المحكمة العامة في أبها معلماً بالاحتيال وأصدرت حكماً يلزمه بدفع مبلغ عشرة ملايين ريال لإحدى ضحاياه. ووفق صك الحكم والأوراق الرسمية فقد ثبت تورّطه في تهم غسيل أموال، وتزوير، وتزييف حقائق، ورشاوى.

منذ 2005

وبدأت خيوط جرائم الاحتيال المالي التي تزعّمها معلم محتال يعمل مدرساً في إحدى المدارس المتوسطة في حي النميص في مدينة أبها في عام 2005، وجاءت متزامنة مع صعود سوق الأسهم، وظهور من أسموهم وقتها «الهوامير».
وشكّل المعلم المحتال عصابة مكوّنة من مجموعة من موظفي جهات مدنية وعسكرية، وكان يكافئ أفراد تلك العصابة بهدايا مالية وعينية مُجزية فور الانتهاء من كل عملية احتيال، حيث كافأ مقدماً في الأمن العام يعمل مرافقاً في إمارة منطقة مكة المكرمة (تحتفظ «الشرق» باسمه) بـ 500 ألف ريال سعودي، نظير تزويده بالرقم الخاص بمحمول إحدى الضحايا.
وكافأ أحد موظفي مؤسسة النقد (تحتفظ «الشرق» باسمه) بمبلغ مماثل نظير قيامه بدور الوسيط في عملية الاحتيال.
وكافأ أحد موظفي وزارة التربية والتعليم (تحتفظ «الشرق» باسمه) بمبلغ 250 ألف ريال، وسيارة مرسيدس مقابل تسهيل بعض الأعمال له.

22 مليوناً

حصل المعلم المحتال من «عملياته» التي نفذها على مبالغ مالية تجاوزت 22 مليون ريال سعودي، وتم إيقافه لمدة تقارب الشهرين على ذمة التحقيق، أعقبها خروجه بالكفالة الغرامية الضامنة، ليهرب ويختفي لفترة تجاوزت السنة تم خلالها إيقاف كفيله، ثم إطلاقه.
وقامت إمارة منطقة عسير بتعميم أوصافه، ووضعته على قائمة المطلوبين، وصدر أمر قضائي بالحجز على أمواله وممتلكاته. وكان المعلم المحتال استبق خطوة الحجز بالتصرف في بعض ممتلكاته، ونقل ملكية منزله إلى اسم زوجته التي تعمل كذلك معلمة في إحدى المدارس في مدينة أبها.

رشاوى

وواصل المعلم تجاوزاته بعرض رشوة بمبلغ قدره مليون ونصف المليون ريال لأحد قضاة محكمة الاستئناف في منطقة عسير، مقابل الانحراف بسير الدعاوى المقامة بمواجهته أمام المحاكم، وعندما شعر بأن هنالك تنسيقاً يجري للإيقاع به متلبساً قام باتهام القاضي بأنه طلب منه ذلك المبلغ على سبيل الرشوة. كما قام باتهام أحد أكفأ الضباط في المباحث الإدارية في أبها بعد سنتين من انتهاء ذلك الضابط من التحقيق معه، بأنه قد طلب منه رشوة قدرها 500 ألف ريال مقابل الانحراف بالقضية لصالحه أمام ديوان المظالم، وهو ما استدعى طلب المباحث من أمير المنطقة تشكيل لجنة عالية المستوى للتحقيق مع المعلم المحتال، حيث ثبت فيما بعد كذبه واحتياله، ليصدر بحقه حكم قضائي من المحكمة العامة في أبها يتضمن ثبوت احتياله وأكله أموال الناس بالباطل، وغشه وخداعه واستيلائه على مبلغ مالي قدره عشرة ملايين ريال من إحدى ضحاياه.

تهديد شركائه

كما تضمن الحكم في وقائعه قيام المعلم المحتال بتهديد أفراد العصابة الذين اشتركوا معه في عملية الاحتيال بالفصل من أعمالهم بعد أن حضر المعلم المحتال إليهم في مقار أعمالهم طالباً منهم الرجوع عن أقوالهم وتزوير الحقائق أمام القضاء.
وتضمن خطاب قاضي الاستئناف المرفوع إلى سمو أمير المنطقة التحذير مما يتمتع به المعلم المحتال من علاقات واسعة

ومتنفذة في مختلف أجهزة الدولة، وامتلاكه كثيراً من وسائل الكذب والحيلة والخداع، واستدرار العواطف، وإجادته فن التمثيل والتظاهر بمظهر المظلوم، مما جعله مؤثراً في جميع المسوؤلين الذين التقاهم، الأمر الذي شكل عاملاً مساعداً في التأخر في اتخاذ إجراءات حازمة وقوية في مواجهته.

على رأس عمله

كما عُرف عن المعلم المحتال تلفيقه التهم وافتعاله الخصومات مع كل من يقف ضده، من محققين، أو قضاة، أو محامين، واستحدامه بعض المحتالين في تلفيق تلك التهم.

وعلمت «الشرق» أنه بالرغم من صدور تلك الأفعال من المعلم المحتال، وصدور حكم قضائي في حقه، ونظر كثير من الدعاوى القضائية المقامة ضده، التي لاتزال قيد النظر القضائي لدى جهات التحقيق، إلا أن المعلم المحتال لم يتعرض من مرجعه وزارة التربية والتعليم لأي مساءلة بهذا الخصوص، بل مُنح من قِبل مرجعه أثناء هربه من الأجهزة الأمنية لفترة تجاوزت السنة، كإجازة استثنائية طويلة دون راتب، تم بعدها إعادته إلى عمله ونقله للعمل في إحدى المدارس المجاورة لمنزله، التي لا تبعد عنه سوى أربعة كيلومترات، وهو يعمل حالياً بالتعاون مع بعض المتنفذين في الوزارة، وإدارة التربية والتعليم في عسير، على الحصول على إجازة طويلة لمدة ستة أشهر دون راتب، تمهيداً للتهرب من تنفيذ الحكم القضائي الصادر بحقه بعد اكتسابه القطعية.

إطلاق سراح "عصابة"تزوير "صكوك" الباحة

من بينهم قاض وكاتب عدل وإداريون بالمحكمة

المصدر: جريدة الوطن السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133444&CategoryID=5

جدة: نسرين نجم الدين

أمرت المحكمة الجزئية في الباحة بالإفراج عن ١٢ متهما في قضية تزوير صكوك أراض، وهم قاض سابق، وكاتب عدل، وإداريون في محكمة، ومسؤول تربوي سابق، ورجال أعمال، مقابل كفالة حضورية "مشددة". وعلمت "الوطن" من مصادر أن التحقيقات كشفت أن القاضي أصدر ٢٠ صكا مزورا لأراض في مواقع مهمة بمنطقة العقيق وفق شراكة بينهم، موضحة أن قيمة الأراضي بلغت ١٣٠ مليون ريال، صرف أحد رجال الأعمال منها ٢٨ مليونا. وأوضحت المصادر أن القاضي أمضى في التوقيف ١٣ شهرا، فيما قضى بقية المتهمين مددا أقل بناء على معلومات التحقيقات والشهادات التي انتهوا من الإدلاء بها إلى الجهات الأمنية والتحقيقية. وتتضمن قائمة التهم التي وجهت إلى المتهمين، "الاحتيال والتزوير وغسيل الأموال واستغلال النفوذ الوظيفي والرشوة" وغيرها، فيما خص قرار الاتهام القاضي بتهمة "تكوين تشكيل عصابي" كونه رئيس مجموعة المتهمين. إلى ذلك، أكد قانوني مختص أن أمر الإفراج عن المتهمين "غير مقلق"، خاصة أنه تضمن عبارة "ما لم يكونوا موقوفين في قضايا أخرى أو أوامر منع من السفر".

تسلمت المديرية العامة للسجن العام بالباحة أمرا بإطلاق سراح قاض سابق متهم بتشكيل عصابي لتزوير صكوك الأراضي.

وتضمن الخطاب - الذي اطلعت عليه "الوطن" - أمرا بإطلاق سراح عدد آخر من المتهمين في القضية بينهم كاتب عدل وإداريون في المحكمة ومسؤول تربوي سابق وعدد من رجال الأعمال، فيما يعتبر الإجراء مسارا جديدا في القضية التي كان من المتوقع أن تدخل في مرحلة المحاكمة عقب أكثر من عام من تسليم القاضي نفسه واعترافاته لدى جهات التحقيقات وإتمام لوائح الاتهام ضده وضد شركائه في القضية.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن أمر الإفراج جاء من خلال المحكمة الجزئية بالباحة التي تسلمت ملف القضية من التحقيق والادعاء العام، وأصدرت أمرا بالإفراج بكفالة حضورية مشددة لقائمة مكونة من 12 متهما على رأسهم القاضي ورجل أعمال، بعد أن كشفت التحقيقات صدور 20 صكا مزورا لأراض قيمتها 130 مليونا، صرف رجل الأعمال "المتهم" منها 28 مليونا.

وذكرت المصادر أن الأراضي محل الاتهام تقع في منطقة العقيق بالباحة، وهي مواقع مهمة، وتم إصدار عشرات الصكوك من قبل ذات القاضي المتهم لصالح أعضاء شبكة محددة، هم قائمة المتهمين وفق شراكة بينهم بحسب لائحة الاتهام، وأضافت أن القاضي المتهم أمضى في التوقيف قرابة 13 شهرا، بغرض التحقيقات منذ صدور أمر رفع الحصانة القضائية وكف يده عن العمل، وإحالته للتحقيق وإيقافه على ذمة القضية، فيما قضى باقي المتهمين مددا أقل بناء على معلومات التحقيقات والشهادات التي انتهوا من الإدلاء بها إلى الجهات الأمنية والتحقيقية.

وتتضمن قائمة التهم التي وجهت للقاضي وباقي المتهمين بالاحتيال والتزوير وغسيل الأموال واستغلال النفوذ الوظيفي والرشوة، فيما خص قرار الاتهام تهمة "تكوين تشكيل عصابي" إلى القاضي المتهم باعتباره رئيس مجموعة المتهمين، وتضمنت قائمة التهم أيضا استغلال وثائق وهويات مواطنين في إصدار صكوك مزورة لأراض بيضاء للحصول على عوائد مادية غير نظامية منها الحصول على تعويضات حكومية بطريقة غير مشروعة، فيما كانت جهات التحقيقات قد ثبت لديها استغلال وثائق رسمية لمواطنين لإصدار وكالات مزورة للاستفادة منها في إصدار الصكوك وإفراغ الأراضي.

وتنظر المحكمة الجزائية بالباحة ما تختص به من القضية لكونها المحكمة المختصة بنظر القضايا الجنائية، في حين جاء في لائحة الدعوى المحررة ضد القاضي وشركائه والتي يحتويها ملف التهم الجنائية الموجهة إليهم ومنها النصب والاحتيال والاستيلاء على أموال وأراض وممارسة غسيل الأموال واستخدام سلطة الوظيفة القضائية في ارتكاب أعمال جنائية محرمة ومعاقب عليها، وتكوين تشكيل عصابي لذلك، أما المحكمة الإدارية بمكة المكرمة فتسلمت ما يخصها من القضية باعتبارها المحكمة المعنية بنظر القضايا المصنفة ضمن اختصاصها بمنطقة الباحة، وجاءت فيها تهم التزوير والرشاوى المنسوبة للمجموعة واستخدام السلطة القضائية وما يتصل بالوظيفة العامة من استغلال وإساءة وارتكاب المخالفات والتجاوزات الكبيرة القادحة في الأمانة، والمسؤولية، والمخلة بالشرف.

مصادر قانونية اعتبرت أمر الإفراج غير مقلق، خصوصا وأنه ورد بعبارة "مالم يكونوا موقوفين في قضايا أخرى أو أوامر منع من السفر"، لكون المتهمين والقاضي، متهمين في قضايا استغلال نفوذ وتزوير ورشوة وهي القضايا التي تختص بالنظر فيها المحكمة الإدارية بمكة المكرمة.

"البلديات" توقف تقسيم "الأراضي"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133382&CategoryID=5

نجران: محمود الحارثي

سعيا لتنظيم التكتل العمراني في القرى والهجر وأطراف المدن، أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية ضوابط جديدة للحد من انتشار العشوائيات، وتهدف إلى الحد من تقسيم الأراضي دون الرجوع للأمانات والبلديات المختصة.وعلمت "الوطن"، أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أبلغت نظيرتها وزارة التجارة بضرورة التنبيه على المكاتب الهندسية والمساحية بعدم الشروع في

أي مخططات تنظيمية أو تجزئة في الأراضي الخاصة سواء زراعية أو سكنية أو صناعية إلا بعد التنسيق مع الأمانات والحصول على موافقتها .

فرضت وزارة الشؤون البلدية والقروية، ضوابط جديدة للحد من انتشار العشوائيات بالمناطق والمحافظات، بعدما لاحظت قيام أغلب المواطنين بتقسيم أراضيهم الواقعة في أطراف المدن والقرى أو البعيدة عن الكتلة العمرانية دون الرجوع للأمانات والبلديات المختصة.

وأكد مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن الوزارة خاطبت وزارة التجارة والصناعة كونها جهة الاختصاص في منح التراخيص اللازمة للمكاتب الهندسية والمساحية والعقارية بضرورة إبلاغ المكاتب الهندسية بأنواعها بعدم الشروع بعمل أي مخططات

تنظيمية أو تجزئة في الأراضي الخاصة سواء كانت زراعية أو سكنية أو صناعية وغيرها إلا بعد التنسيق مع الأمانة بذلك وأخذ موافقتها، إضافة إلى التشديد على المكاتب العقارية بالمناطق كافة بعدم الإعلان أو اتخاذ أي إجراءات للبيع في المخططات التنظيمية في المدن والقرى ما لم تكن معتمدة من الأمانة المعنية في المنطقة نفسها.
وأضاف المصدر، أن ذلك التنظيم يهدف إلى التصدي لأي مخططات ستشكل فيما بعد مناطق عشوائية وتصبح عبئا على التنمية العمرانية والدراسات التي تقوم بها الوزارة على مستوى المدن والقرى مخالفة بذلك الأنظمة والتعليمات إلى جانب خلوها من المرافق والخدمات العامة المطلوبة، مشيرا إلى أن التصرف بهذه الأراضي بالبيع أو الإيجار عن طريق مبايعات شخصية لا يستند إلى صكوك شرعية صادرة عن المحاكم المختصة أو تقسيم الأراضي الزراعية وغيرها أصبحت واقعا يستخدم للتحايل على الأنظمة والتعليمات والضوابط التي أصدرتها الوزارة سابقا للمساهمة في الحد منها.
وبين المصدر، أن "الشؤون البلدية" طلبت من وزارة الداخلية التوجيه بإبلاغ إمارات المناطق كافة بذلك لأهمية مساندة ودعم الأمانات بهذا الخصوص للحد من هذه الظاهرة السلبية، كما طالبت بتطبيق العقوبات النظامية على المخالفين تحقيقا للمصلحة العامة.

الطفلتان المتحرش بهما لـ"الوطن": نريد العيش مع و"الدتنا"

ابنة السبع سنوات تروي تفاصيل الاعتداء عليها

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5ربيع الثاني 1434 هـ- 15 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133450&CategoryID=3

أبها: سامية البريدي
"البراءة والرعب".. مزيج غريب يطل من عيني طفلتي أحد رفيدة اللتين تعرضتا لتحرش من قبل والدهما وهما تتحدثان عن قصتيهما معه وما تعرضتا له على يده. تتذكران كل شيء، الألم والوحدة والأحزان تعتصرهما، لم تغب عن ذهنهما حتى أقل التفاصيل فالحادث جلل والمصيبة كبيرة والجرح أعمق من أن ينسى أو يداوى، فحين يتحول الأب مصدر الطمأنينة والحب والحماية لأطفاله إلى ذئب ينهش جسدهم فلمن ستأمن الصغيرتان بعد ذلك على وجه الأرض.
وفي لقاء لـ"الوطن" بالطفلتين داخل دار الحماية الاجتماعية بأبها وبحضور مديرة الدار أسماء إسماعيل ظهرت الطفلتان بملابس جميلة ونظيفة إلا أن علامات الخوف لم تفارق أعينهما التي لم تر منذ فترة إلا وجوها غريبة. تقول الطفلة الصغيرة ذات الـ7 سنوات: أمي طلقت منذ عام وبقيت وإخوتي الثمانية مع والدي في البيت ووالدي يأتي كل يوم بالقات والشمة إلى البيت ويطلب منا تنظيفه، ومن ثم يبقى طوال الوقت مع صديقه يتعاطيان المخدرات أمامنا ويطلبان منا أن نأخذ منها أيضا.
وذات يوم قبل أسبوعين وبعد تناوله للقات، طلب مني والدي الحضور إلى غرفته ودخلت عنده وطلب مني خلع ملابسي ولكنني رفضت فضربني بقوة وعندما دخل علينا أخي ورأى هذا المنظر ضربه والدي وأغلق الغرفة، بعدها أخبر أخي أختي الكبيرة وإخواني جميعهم بما رآه من والدي معي ولم تتمالك أختي نفسها فاتصلت بأمي وأخبرتها بما حصل وعندها تقدمت أمي ببلاغ للشرطة عن هذا الأمر بشهادة إخوتي.
وتضيف الطفلة: أريد الاستقرار في حياتي ففي المدرسة أجد الاستهزاء بي وبإخوتي لأننا مشردون وأمي مطلقة وأنا أدرس بالصف الثاني الابتدائي. وتبكي وتقول أوقفوا ضربنا وتعنيفنا من والدي وساعدونا لنعيش في أمان مع أمي. فيما تحدثت الأخت الكبرى ذات الـ13 سنة فقالت: كان والدي يطلب مني خلع ملابسي وكنت أرفض وأدفعه وأخرج بسرعة من الغرفة، وكان يضربني دائما لهذا السبب، وأضافت أنه بعد علم والدتي بما حصل من تحرش لأختي قدمت بلاغا للشرطة ضد والدي وتم القبض عليه، وسجن وطلب مني ومن أختي الصغيرة الذهاب إلى المستشفى لإجراء بعض الفحوصات وبقينا وحدنا

بالمستشفى لم يزرنا غير بعض الجيران مرة واحدة، ولم تأت أمي، فهي تقيم عند أهلها في قرية تبعد عن محافظة صبيا بمسافة كبيرة. ورغم بلوغها الثالثة عشر إلا أنها ما زالت في الصف الثالث الابتدائي، وعن ذلك قالت: والدي كان يمنعني وإخوتي من الدراسة وإذا درسنا يقوم بإخراجنا من المدرسة ويفصلنا منها ويمزق كتبنا حتى لا ندرس، إضافة إلى كثرة المشاكل التي كانت تحصل في بيتنا بين أمي وأبي وكنا نراه يضربها ويطردها، وكنت أحيانا لا أرغب في الذهاب إلى المدرسة وأغيب كثيرا بسبب المشاكل.
كما أننا كنا نذهب دوما إلى المدرسة وليس معنا مصروف ولا نجد شيئا نأكله غير أن المدرسة كانت تعطينا بين الحين والآخر فطورا وكسوة، وبسبب استهزاء الطالبات بنا وبأوضاعنا الأسرية أصبحت أكره المدرسة، والآن لا أذهب إليها بعد أن تركت أمي البيت، فأنا لم أر أمي منذ فترة طويلة، غير أننا نكلمها بالجوال، وعندما علم والدي بذلك في الفترة الأخيرة سحب منا الجوال.
إلى ذلك قالت مديرة الدار أسماء إسماعيل: تلقينا البلاغ بالحالة منذ أول يوم أدخلت فيه الفتاتان مستشفى أحد رفيدة، وكنا متابعين للوضع حتى تظهر نتائج التحاليل الأولية للطفلتين، وقبل يومين تم إحضار الطفلتين إلى الدار أمانا لهما فهما تحت أعيننا ونحميهما من أي ضرر يأتيهما. وأضافت أنه سيتم استدعاء والد المعنفتين إلى الدار ويعمل له تحليل نفسي وتحليل لتعاطي المخدرات والقات، وبحث سيرته وسلوكه والتثبت إن كان من أصحاب السوابق أم لا، ويأخذ عليه تعهد وإقرار خطي بعدم التعرض للأطفال والأم وبعدها يتم الحكم في القضية شرعا.
كما سنستدعي الأم ونرفع لها طلب حضانة للقضاء، بعد التأكد من نتائج التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام.
وأكدت أسماء أن والد الطفلتين أو أي شخص آخر لن يتمكن من أخذ الفتاتين إلا بأمر من إمارة منطقة عسير. وأضافت: نسعى لتوفير الأمان لجميع الأسر لدينا والمعنفات لأن من يفقد الأمان في بيته لن يشعر بالراحة مهما كان. وستقدم "الدار" علاجا وجلسات نفسية للطفلتين والأسرة كاملة حتى تتمكن من العيش بسلام بعد ذلك في المجتمع وبنفسيه سوية. وختمت أسماء حديثها بأن نتائج التقرير الطبي الأولي لم يثبت شيئا من جروح ولا كدمات في جسد الطفلتين، ولكن يبقى تحليل الطب الشرعي.

مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية ترصد5 ملايين ريال لمشاريع مخرجات السجون

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع الثاني 1434 هـ- 24 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/16/article810709.html

الدمام- عوض المالكي
أقرت مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية رصد خمسة ملايين ريال للمرحلة الأولى من مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمخرجات السجون بالمملكة.
وتتضمن مراحل المشروع تأهيل ممن اوشكت محكومياتهم على الانتهاء وهم في السجون على مهارات التعامل على المشاريع الصغيرة.. ومن ثم مساعدتهم في إنشاء مشروع صغير يتناسب مع القدرات المكتسبة إذ تبدأ المؤسسة في إعداد دراسات الجدوى ومساعدة المواطن في تأسيس المشروع.. ومن ثم تمويله وتقديم الدعم الفني له.. كما ستتولى المؤسسة عملية الإشراف على سير العمل بالمشروع من كافة النواحي وتقديم الدعم المادي المستمر للمشروع لحين ضمان استمراريته.. ومن المتوقع أن تمول المؤسسة عشرين مشروعاً في المرحلة الأولى على أن تستمر هذه المراحل إلى أن تصل إلى العدد المطلوب وهو ثلاثمائه من مخرجات السجون.. ولقد بدأت المؤسسة في تنفيذ هذا المشروع إذ تم إنشاء معمل للحاسب الآلي في سجن الدمام وتم تنفيذ بعض الدورات التأهيلية للذين أوشكت محكومياتهم على الانتهاء.
وتعمل المؤسسة حالياً على تطبيق تجربة هذا المشروع على كافه أنحاء المملكة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. صرح بذلك صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد رئيس اللجنة التنفيذية للمؤسسة مؤكدا بان هذا المشروع جزء من خطه عمل متعددة المشاريع والبرامج تهدف إلى تقديم الخدمات الإنسانية بكافه مجالاتها وجاءت الحاجة لمثل

المشروع بعد ان قامت المؤسسة بإجراء العديد من الدراسات الميدانية التي أظهرت الحاجة للاهتمام بمخرجات السجون وتأهيلهم ومساعدتهم لبدء حياة جديدة تجعل مواطنين صالحين فاعلين لخدمة وطنهم.

مقترحات بمنح الزوج الأجنبي تسهيلات في التجارة والإقامة

أمهات غير السعوديين: ولاء أبنائنا لا يحسب بالنقاط

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130216/Con20130216573198.htm

نادر العنزي – تبوك

أمهات سعوديات يبسطن أجنحة الأمل في انتظار ما تسفر عنه الدراسات والتوصيات الرسمية وغير الرسمية لإزاحة هم ثقيل عن كاهلن .. ملف تجنيس أبنائهن وبناتهن من أزواج غير سعوديين، الحالة تشغل بال المئات ممن ينظرن بأمل وقلق وتردد وترقب إلى مستقبل غامض يحيط بفلذات أكبادهن ممن ولدوا وترعرعوا في الوطن ولا يعرفون بلدا غيره وتصدمهم عقبات وإشكاليات و(نقاط)

قضية تجنيس أبناء السعوديات من أزواج أجانب تستحق التأمل فالأولاد والبنات ينظر إليهم كأجانب وأغراب يصطدمون بمعيقات في الدراسة والعلاج والتوظيف وبرغم التعديل على المادتين السابعة والثامنة من مواد اللائحة التنفيذية لنظام منح الجنسية للمولودين في المملكة لأم سعودية وأب أجنبي، وفيما يتعلق ببند «جد الأم»، غير أن الكثير من الأمهات وجدن صعوبة في هذا البند الذي يعد عائقا كبيرا أمام حصول أبنائهن على الجنسية ـ على حد تعبيرهن ـ.

الأمهات السعوديات طالبن أن تكون الشروط المستوجبة لمنح أبنائهن الجنسية أكثر تيسيرا وعدلا مثلما يحدث لأبناء المواطن السعودي المتزوج من أجنبية، وتطالب الأمهات تخيير أبنائهن عند بلوغ سن الرشد بين جنسية أبيهم أو جنسية أمهم، مع التأكيد أن أبنائهن لا يعرفون وطنا غير السعودية ولا ولاء لغيرها ولم تطأ أقدامهم أرضا غير أرض المملكة.

اندونيسي لأم سعودية

«عكاظ» التقت عددا من الأبناء والبنات من أمهات سعوديات، كما التقت بالأمهات السعوديات واقتربت من همومهم وأحلامهم.

ناصر فلمبان (44 عاما) اندونيسي من أم سعودية، روى قصة معاناته التي امتدت لأكثر من عشرين عاما مشيراً إلى أنه يعيش في السعودية على كفالة أحد رجال الأعمال. يقول ناصر (ولدت أنا و 9 من أشقائي في مدينة تبوك، والدي يحمل الجنسية الإندونيسية بينما أمي سعودية المنشأ من منطقة القصيم، جميع أخوتي لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية سوى أحد شقيقاتي بعدما تزوجت من مواطن ولم تعد تواجه مشكلة.

وأضاف فلمبان أنه حاول مع أشقائه الحصول على الجنسية إلا أن الشروط حالت دون ذلك ووقفت عائقا أمام الحلم حيث فشلوا جميعا في استكمال كافة الشروط المعقدة ــ حسب تعبيره ــ .

نهاية المطاف

فلمبان يقول إن اثبات الهوية بات عائقاً أمامه لمواصلة تعليمه، والحصول على فرص وظيفية، كما منعته من الزواج وإكمال نصف دينه إلى جانب استحالة تمكنه من مراجعة الدوائر والقطاعات الحكومية. وزاد أنه واخوته لم يتمكنوا من إكمال نصف الدين بالزواج خشية وقوع أبنائهم في ذات الاشكالية .. وقال إن شقيقه الاكبر بلغ عمر الـ 54 ولم يتزوج حتى الآن لذات الأسباب المعروفة. ويتابع انه يعمل بائعا في بسطة للمواد الغذائية والملابس الجاهزة ويتخذ من محيط المساجد وبعض المرافق العامة مكانا لنشاطه .. ويتساءل : لا أعرف إلى أين سينتهي بي المطاف؟

شروط مستحيلة

أبو عمار أردني (40 عاما) متزوج من سعودية ويعمل في إحدى مدارس تبوك بدا غير متفائلا على الاطلاق بحصول أبنائه على الجنسية. وقال إنه اضطر إلى تسفير أبنائه مع والدتهم إلى الاردن لمغالبة مشاكل التعليم والعلاج والتوظيف وخلافها ويضيف أبو عمار حاولت جاهداً على حصول أبنائي للجنسية دون جدوى، فالشروط المطلوبة صعب استيفاءها بل هي المستحيل بعينه.

وفي حالة مشابهة يقول المحامي محمد محفوظ (38 عاما) سوري الجنسية متزوج من مواطنة وأنجب منها طفلة: طفلتي على كفالتي وأنا على كفالة شخص وحاولت جاهداً الحصول على جنسية لابنتي ولم أتمكن من ذلك في ظل الشروط الصعبة.

وأضاف محفوظ أن أخوات زوجته يعانين نفس المشكلة مطالبا الجهات المعنية التخفيف من بعض الشروط والتسهيل على حصول أبناء السعوديات على جنسية والدتهم أسوة بالمواطن المتزوج من أجنبية.

ندمت على الزواج

(ن) سعودية (45 عاما) رفضت الحديث عن معاناتها وبررت ذلك بما أسمته خوفها على ابنائها الذين يحملون الجنسية المصرية ثم تراجعت عن مخاوفها وقالت لـ (عكاظ) انها تعض بنان الندم على موافقتها الزواج من غير السعودي حيث انها لم تكن تعلم قبل 15 عاما ان مشاكل ستواجهها.

وأضافت انها اقترنت بصديق والدها قبل 15 عاما وانجبت منه 3 أولاد، وتعاني الآن من مصاعب في حصولهم على الجنسية وقالت انها طرقت كل الابواب لكن الانظمة والشروط وقفت دون تحقق املها وحلم ابنائها. وزادت بالقول انها باتت تخشى على مستقبل أبنائها في الوقت الراهن كونهم غير سعوديين وحثت الجهات المختصة بإعادة النظر في بعض الشروط والمطلوبات.

تساؤلات عن المعايير

ماهر محمد (28 عاماً) يمني الجنسية يقول: الجنسية أصبحت هاجساً وضغطا نفسيا عميقا لي .. والدتي سعودية وولدت في محافظة جدة ودرست في مدارسها ونشأت وترعرعت في تلك الأحياء، حتى أن كثيرا من زملائي لايعرفون أنني غير سعودي، ويتساءل ماهر، عن الفروقات في أحقية ابن السعودي بالحصول على الجنسية وعدم حصول المرأة السعودية على نفس الحق.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد حادثة غصون" .. مكتب المتابعة الاجتماعية:

سحب وصاية 11 طفلا من 3 أسر في مكة المكرمة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/16/article_732011.html

رائد المطرفي من مكة المكرمة

أكدت منى الأحمدي الأخصائية الاجتماعية في مكتب المتابعة الاجتماعية في مكة المكرمة والعضوة السابقة في لجنة الحماية الاجتماعية، أن 11 طفلا وطفلة تم سحب وصايتهم من ثلاث أسر، وذلك بعد حادثة الطفلة "غصون" التي راحت ضحية عنف والدها وزوجته الثانية.

وأبانت الأحمدي أن سبعة أطفال تم سحب وصايتهم من أبيهم، إضافة إلى والدتهم وثلاث بنات من أسرة واحدة، وطفلة من والدها، مشيرة إلى أن لجنة الحماية لم تكن تملك السلطة لسحب الطفلة وإيقاف الأب وقتها، لكن بعد حادثة الطفلة غصون أصبح باستطاعتها سحب وصاية الأطفال من آبائهم وأمهاتهم.

وقالت الأحمدي: "إن الإحصائيات بالنسبة إلى العنف ضد الأطفال غير دقيقة وتختلف من مجتمع لآخر، ويعتبر الأطفال سواء من الذكور أو الإناث أكثر عرضة للعنف من الفئات العمرية الأخرى، حيث الطفل لا حول له ولا قوة واستخدام السلطة عليه يجعله غير قادر على منع هذا العنف أو الدفاع عن نفسه".

واعتبرت "الوضع الاقتصادي" من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى العنف، بل تتصدر الأسباب الأخرى، حيث أنشئت دور حماية في جميع مناطق السعودية لاحتواء العنف ضد الأطفال، وتم إيواء الأطفال والنساء والفتيات المعنفين، لكنها لا

تزال غير قادرة على توفير الخدمة المطلوبة لمثل هذه الحالات والخدمة الوحيدة التي تؤديها هي الإيواء والمعيشة، لافتة إلى أن الوضع المادي والمستوى الثقافي وعدم التكافؤ بين الزوجين، وتعاطي المخدرات من ضمن الأسباب، وهناك أسباب غير واضحة كالأمراض النفسية والتربية غير الصحيحة والتعرض للعنف.

وطالبت الأحمدي بأن تمنح جهات الحماية الاجتماعية سلطات تخولها من تحسين وضع المعنف وعدم الاكتفاء بإيقاف العنف عنه، وتمكنه من متابعة حياته دون خوف، وتعيين كادر قادر ومدرب على مواجهة حالات العنف وكيفية التعامل مع المعنفين ووضع خطة علاجية لهم والحماية الاجتماعية، وذلك بأن تكون تحت مظلة وزارة الداخلية، كونها الجهة التي لها صفة الشمولية وتستطيع حماية حقوق الحالات وإنهاء إجراءاتهم، كما أن لها السلطة التي تفرض العقوبات وتطبقها على المعنفين.

آل العصفور

من جهتها، قالت أنعام آل العصفور الناشطة في حقوق الإنسان: "بما أن الأسرة تمثل الوحدة الأساسية والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية الأطفال التي يتوجب عليها أن توليه الرعاية والحماية والمساعدة اللازمة، لنموه وتربيته ليكون عضوا نافعا لنفسه ومجتمعه، فإننا نجد أن ما يقع على الطفل من إساءة أو تعذيب أو تنكيل أو إهانة في المنزل أشد قسوة وأعظم أثرا على شخصية الطفل وحالته الصحية والفكرية والبدنية والعاطفية".

وأوضحت آل عصفور أن العنف المضطرب في الأسرة غالبا ما يفرز عناصر أسرية مضطربة أو مريضة وهذا العنف غير المتكافئ القوى فيتسلط رب الأسرة في نفوذه وولايته ويتولد كنتيجة أو ردة فعل لما يعتمل داخل المجتمع من أزمات سياسية واقتصادية وفساد وصراعات أو ما يعتمل داخل الأسرة من صراع شخصي بين الزوجين أو أزمة نتيجة الوضع المادي المتدهور أو نتيجة حتمية لتعاطي المخدرات والمسكرات التي تفقد الإنسان عقلانيته وتجعله أداة عنف خطرة تهدد أفراد الأسرة.

ولفتت إلى أن الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو الإعاقة من مسببات العنف الأسري ضد الأطفال ومن الممكن حصرها في عناوين عريضة "العنف الجسدي، الجنسي، الاقتصادي، النفسي، اللفظي، الصحي والاقتصادي"، مؤكدة أن مستوى التعليم له دور في تفشي ظاهرة العنف ضد الأطفال.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

اعتبر استقالة المسؤول شجاعة".. الشريف:
إنشاء إدارات لمكافحة الفساد في الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/16/article_732014.html

خلف الخميسي من الرياض

دعا محمد الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المؤسسات الحكومية إلى إنشاء إدارات متخصصة في مكافحة الفساد، مشيرا إلى وجود أخطاء لدى بعض القضاة والمراقبين الماليين، وقال: "لا يوجد أحد معصوم من الفساد"، مشيرا إلى أن ثقافة الاستقالة تعزز مفهوم النزاهة، وأن استقالة المسؤول في بعض الأحيان "شجاعة".

وأشار إلى أن الهيئة لديها ملفات كثيرة بخصوص بلاغات من مواطنين عن تشبيك أراض حكومية بطرق غير نظامية، لافتاً إلى أن الهيئة تتابع وتحقق في مثل هذه البلاغات مع أي مواطن، وقال: "نحن لا نبادر في البحث عن كثرة الشبوك، وليس من اختصاص الهيئة فحص كل الشبوك؛ كون ذلك ليس من حقنا، فبعضها أملاك خاصة ومزارع، ولكننا نحقق في حال ورودنا أي بلاغات عن ذلك".

وأوضح الشريف أن قيمة استئجار مبنى هيئة الفساد تسعة ملايين، وقال: "الذي استأجرته وزارة المالية للسنة الأولى والثانية، لأنه لم يكن لدينا ميزانية"، لافتاً إلى أن المبلغ ليس مبالغا فيه لما استؤجر لجهات أخرى، وقال: "السعر معقول".

وعن قضية الطفلة رهام حكمي، التي نُقل إليها دم ملوث بالإيدز في مستشفى جازان، قال: "هذا الموضوع لا يدخل في اختصاص الهيئة المباشر، وإنما من اختصاص جهات أخرى"، وأشار إلى أن هذا الخطأ من ضمن الأخطاء التي تقع في المجال الطبي، وأنه خطأ جسيم.
وبين الشريف في برنامج "لقاء الجمعة" أن الشركات الكبيرة ومنها شركة أرامكو، لم تستثن من برامج مكافحة الفساد، في حال دعت الحاجة لتدخل "نزاهة".
وقال ليس دور الهيئة أن تقول للقضاء شهروا بأحد، وأن مهمتها كشف الفساد والتحقق منه، وجمع الأدلة والبراهين، ومن ثم الرفع بها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وهي بدورها ترفعها إلى المحكمة مباشرة، لافتاً إلى أن هناك قضايا في دور الحفظ، يرى من المصلحة العامة ألا يعلن عنها.
وبرر محمد الشريف تصريح نائبة الدكتور عبد الله العبد القادر (المواطن شكاي بكاي)، بأن الموضوع يعتمد على فهم المتلقي لها والمقصود من ذلك، وأنه لا يقصد بـ (شكاي بكاي) بمعناها الحرفي المفهوم، وقال إن فحص البلاغات ومواضيعها يأخذ جهداً ووقتاً كبيرين.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

ردا على الشؤون الصحية" .. مدير مرور الطائف لـ"الاقتصادية":

لم ننتهك حقوق المشاة والمعوقين.. وإزالة الإشارات لسبب فني

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/15/article_731891.html

خالد الجعيد من الطائف
نفى لـ "الاقتصادية" العميد عبد الله آل عبيد، مدير إدارة مرور محافظة الطائف، انتهاك إدارته حقوق المشاة والمعوقين، وذلك عبر إزالتها الإشارات المرورية من بعض طرقات المحافظة، مؤكدا أن الإزالة تمت استنادا إلى آراء فنيين في اللجنة المرورية.
جاء ذلك رداً على تصريحات أصدرها أمس، سعيد الزهراني مدير إدارة الطوارئ والأزمات في "الشؤون الصحية" في الطائف، أكد فيها أن إلغاء الإشارات المرورية من شوارع الطائف أو غيرها من شوارع السعودية، يُعد انتهاكاً لحقوق المشاة عموما وخاصة ذوي الاحتياجات وكبار السن والأطفال، لافتاً إلى أن عبور شوارع الطائف أصبح يشكل خطراً على تلك الفئات.
وقال الزهراني إن إدارة مرور الطائف وأمانتها ألغتا 12 إشارة مرورية أخيراً دون عمل أي حساب للمشاة أو المعوقين، مبيناً أن هناك عدم اهتمام بتلك الفئات في محافظة الطائف نتيجة إلغاء تلك الإشارات، وعدم الاستفادة من الأرصفة التي كانت مخصصة لهم في توسعة الشوارع، مطالبا بضرورة العمل على إعادة إشارات المرور إلى عديد من المواقع الحيوية في المحافظة، خاصة القريبة من الأسواق، والمواقع العامة، إضافة إلى تخصيص خطوط مشاة، بجانب الإشارات من أجل إعادة حقوق المشاة وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعطائهم الحق في الخروج من منازلهم.
وأضاف: "حالياً أجبرت تلك الفئات على الجلوس في منازلهم لعدم القدرة على عبور الطرقات العامة في الطائف، وبخاصة القريبة من الأسواق"، وتابع "إنشاء جسور للمشاة لا يشكل حلاً للجميع، حيث يصعب على كبار السن والمعوقين والنساء عبور جسور المشاة"، منوهاً بأن الحل يكون في إعادة الإشارات المرورية إلى تلك المواقع، مطالباً أمانات المناطق وبلدياتها، وإدارات مرورها، بعدم تطبيق تجربة الطائف في تحرير الشوارع من إشارات المرور، لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى انتهاك حقوق المشاة والمعوقين وكبار السن. فيما أكد العميد آل عبيد أن كل الإشارات المرورية التي أزيلت وضعت لها خطوط مشاة، فهي موجودة في أرقى دول العالم، إضافة إلى وجود مطبات للتهدئة، مشيراً إلى أن أمانة الطائف لديها مشروعات مستقبلية لجسور مشاة، في كل المواقع التي تكتظ بالسكان، حيث أرستها على إحدى المؤسسات.
وحول طريق وادي وج الذي أزيلت منه الإشارات المرورية، قال آل عبيد: "طريق وادي وج فيه معابر "خطوط مشاة"،

وكل معبر أمامه "مطب للتهدئة"، منوهاً بأن هذه الحلول رأها الفنيون في اللجنة المرورية المكونة من أمانة الطائف والمرور.
وقال: "إدارة المرور لا يمكن أن تنفرد برأيها، إلا بعد الرجوع للأمانة، لأنها هي التي تنفذ المشاريع ومسؤولة عنها، والمرور يعطي رأيه فقط"، لافتاً إلى أن تلك الخطة أقرتها الأمانة ونفذتها، الأمر الذي أسهم في تخفيف الكثافة المرورية، وجعل الحركة على جسر "الحلقة الشرقية والغربية" انسيابية، وخدمت الجهات كافة.

موقوفون من دون محاكمة منذ 6 أشهر في مضاربة والطرف الآخر تنازل

4 أشقاء بسجن رنية يمتنعون عن الطعام لعدم إطلاق سراحهم

المصدر: جريدة سبق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://sabq.org/2Jwfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
امتنع أربعة أشقاء موقوفين في سجن رنية، عن الطعام منذ مساء الثلاثاء الماضي احتجاجاً على تأخر إطلاق سراحهم والبت في قضيتهم منذ ستة أشهر.
وقال قريب للسجناء في شكوى تلقتها "سبق" إن الأشقاء موقوفون منذ الثاني من شوال العام الماضي، على ذمة قضية مضاربة مع أشخاص آخرين.
وأضاف أنه طوال الفترة الماضية لم تصدق اعترافاتهم ولم يصدر عليهم أي حكم قضائي.
وقال: "بخلاف معاناتهم وتوقف صرف أجزاء من رواتبهم، تعاني والدتهم الأرملة من تأخر إطلاق سراحهم كونهم يعولونها مع ابنتيها".
وأضاف: "الغريب أنه وحتى الطرف الآخر في القضية سجلوا تنازلهم قبل عشرة أيام ومع ذلك لا يزال توقيف الأشقاء مستمراً وكل جهة ترمي بالمسؤولية على الجهة الأخرى".
وأكد قريبهم أنهم امتنعوا عن الطعام منذ مساء الثلاثاء نتيجة تأخر إطلاق سراحهم واستمرار توقيفهم دون أي محاكمة ما بات يهدد مستقبلهم.
وطالب الجهات الحقوقية والرقابية بسرعة النظر في وضع الأشقاء السجناء والبت في قضيتهم والإفراج عنهم.

الربيعة لـ الوطن: "الصداقة" لن تحمي "المقصر" بصحة "رهام"

الطفلة من "التخصصي": عالجوني في الخارج

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133514&CategoryID=3

الرياض، أبها: محمد العواجي، محمد الفهيد

أكد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، في تصريح إلى "الوطن" أن تطبيق العقوبة في قضية الطفلة رهام الحكمي، التي نقل إليها دم ملوث بالإيدز، "سيشمل كل مقصر حتى وإن كان صديقا". وأوضح الربيعة أمس، لدى زيارته للطفلة في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، بعد نقلها من جازان أن نتائج التحقيق "ستعلن فور انتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض".

وفيما التقى الوزير بالطاقم الطبي المشرف على حالة رهام، طالبت الطفلة في اتصال هاتفي مع "الوطن" بـ"نقلها إلى خارج المملكة"، شاكية "أنا مريضة جدا، وأود حال تماثلي للشفاء، أن أعود إلى أهلي وبيتي".

أكد محمد حكمي عم الطفلة رهام حكمي، التي ترقد حاليا في المستشفى التخصصي بالرياض بعد نقل دم ملوث بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز بأحد مستشفيات جازان، أنه حتى الآن لم تتضح نتائج التحاليل التي خضعت إليها رهام، متذمرا من الطريقة التي ترقد فيها الفتاة بالمستشفى ومؤكدا أنه لم يزر الفتاة أي من مسؤولي المستشفى حتى اللحظة للاطمئنان عليها أو متابعة حالتها، وقال حكمي في اتصال هاتفي أجرته معه "الوطن": حتى الآن لم يتبين أي شيء، لقد أخذوا التحاليل ورحلوا دون أن يطلعونا على أي نتيجة ودون أن يزورنا أحد".

أما رهام فطالبت بعلاجها خارج المملكة، وقالت "أنا مريضة جدا وأريد أن أعود إلى أهلي وبيتنا بعد أن أتعافى".

وأكد عم الفتاة البالغة (15 عاما) أن حالتها النفسية سيئة للغاية مؤكدا أنها تعاني حاليا من ارتفاع ضغط الدم بصفة مستمرة، كما يؤكد الطبيب المعالج لها.

وترقد رهام في المستشفى ويرافقها والدها ووالدتها المنهاران نفسيا بعدما حدث لابنتهما التي كانت تعاني من مرض الأنيميا المنجلية ونقل إليها دم ملوث بفيروس الإيدز الأسبوع الماضي بعد خطأ فردي من أحد الفنيين العاملين بمستشفى جازان العام.

وتباينت الأنباء أمس حول معرفة المتبرع بدمه الملوث بإصابته بالفيروس منذ مدة طويلة، إلا أن هذه المعلومات ما تزال تشكل لغزا بالنسبة للقائمين على الشأن الصحي في جازان.

ففي الوقت الذي أكد فيه مدير عام الشؤون الصحية بجازان الدكتور حمد الأكشم أنه لا يمكنه نفي إمكانية تبرع هذا الشخص بدمه لأكثر من جهة حتى يتم التأكد، تحفظ المتحدث باسم الوزارة الدكتور خالد مرغلاني على ذكر أية معلومات حول الموضوع قائلا إن كل المعلومات حول هذا الموضوع ستكشفها نتائج التحقيق التي ما تزال تقوم بها لجنة التحقيق التي وصلت إلى جازان نهاية الأسبوع الماضي.

وأشار مدير صحة جازان إلى أن بعض المتبرعين يهتم بصحته ويتأكد من عدم إصابته والبعض للأسف غير متعاون.

وأضاف "لا توجد لدينا آلية لتبليغ الإمارة أو الشرطة نظرا لحساسية موضوع المصاب بالإيدز.. قد يكون هذا الشخص قد تبرع مرتين والعلم عند الله".

مرضى "نقاهة الرياض".. عقود بين ألم الداء.. وأمل الشفاء

مسؤول بالمستشفى: لم يعد بعض النزلاء بحاجة إلى علاج طبيعي بعد تيبس أعصابهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133642&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

بين ألم الداء وأمل الشفاء.. يقضي أغلبية مرضى مستشفى "نقاهة" عقودا من الزمن، في مبنى تداهمه يوميا أدخنة كيميائية متصاعدة من المصانع المجاورة، فيما حوّل بُعد المسافة وما يجري بين أروقة المستشفى إلى أن يكون أشبه بمعتقل، في وقت لا يمكن لمصابي الشلل الرباعي الدفاع عن أنفسهم، أو البوح بمعاناتهم سوى بإشارات مبهمة تطلقها أعينهم بعد أن فقدوا الإحساس بكل جزء من جسدهم، حينها يقف الزائر عاجزا حيال ما يريدون.

"الوطن" تجولت داخل المستشفى في ساعات الصباح الأولى من أحد الأيام القليلة الماضية، إذ كان الهدوء يخيم على أروقة المستشفى مع خلو مكاتب الاستقبال والطوارئ من موظفيها، وكأنه موقع مهجور لا يعمل به أحد، قبل أن يحضر بعد لحظات أحد "المسؤولين" بالمستشفى ليرد على أسئلة عن حال المرضى وكيفية رعايتهم الصحية.

وبدأ المسؤول في رده على "الوطن"، بأن المستشفى لا ينقصه شيء سوى العلاج الطبيعي، وكان مترددا في حديثه عن الإجهزة التي ألمح بأن المريض لم يعد بحاجة لها بعد أن تيبست أعصابه رغم وصول هذه الأجهزة للمستشفى قبل مدة، وتابع "ليس المستشفى بحاجة إلى قسم طوارئ؛ لأن نزلاءه يأتون بعد تحويلهم من قبل المستشفيات الأخرى بعد تأكدها بعدم وجود علاج ناجع لحالاتهم وأنها ميؤوس منها".

وأوضح أن المستشفى يوجد به 145 نزيلا بين الرجال والنساء منهم 35 امرأة يمثلون الطاقة الاستيعابية للمستشفى، إذ يوجد ما يقارب 160 سريرا ويستخدم جزء منها في الحالات الطارئة، مبينا أن هناك نواقص يحتاجها المرضى كالشامبو، والمطهرات، والكريمات ومنها الفازلين، والبودرة، الحفائض، والبطانيات التي تستخدم للنزلاء بشكل يومي ومتكرر، مشيرا إلى أن وزارة الصحة تقوم بواجباتها على أكمل وجه، إلا أن احتياجات النزلاء كثيرة، ويجب على الجميع التعاون للأجر أولا، ورفع معنويات النزلاء ثانيا.

وذكر المسؤول لـ"الوطن" أن هناك احتمالا بنقل المستشفى إلى موقع آخر كون المسافة وموقعه بعيدان، مبينا أن المرضى يعانون من حزن بسبب فقدانهم أبناءهم وأسرهم لسنوات، فيما تستغل بعض الأسر مرض الأبناء أو الآباء من أجل طلب مبالغ مالية من المسؤولين وغيرهم، متمنيا أن تكثف الزيارات من قبل ذوي النزلاء ومن يحبون الخير؛ لأن هؤلاء بحاجة إلى من يستأنسون به حتى لو بالنظر لهم.

وأضاف: أن النزلاء جميعهم يعانون من الشلل الرباعي أو الغيبوبة جراء الحوادث والمركبات وهم الأغلبية، فيما تتباين أسباب المرضى الآخرين، بين الجلطات أو السقوط من أماكن مرتفعة، مبينا أن هذا المستشفى يحمل قصصا محزنة انعكست سلبا على المرضى.

وبيّن أن بعض المرضى يعيشون في هذا المستشفى منذ مدة تتراوح ما بين 20 و30 عاما، وأن أحدهم كان طفلا وأصبح رجلا في نطاق لا يتجاوز مساحة المترين في الغرفة المخصصة له، وأن والدته تزوجت، وبعد ذلك رفض زوجها زيارة ابنها الذي تجاوز عمره الآن الثلاثين ولم يرها منذ طفولته، فيما يوجد نزيل بالغرفة رقم 6 يدعى فواز بإمكانه التجاوب مع الآخرين عن طريق الكتابة فقط.

ولم يغب الحديث عن القسم النسائي الذي قال عنه المسؤول أن النزيلات بحاجة إلى زيارة واهتمام أكثر لرفع معنوياتهن من خلال الهدايا، خاصة أن منهن الأم والأخت، بعضهن ما زلن في سن الشباب، ولكن الحوادث حالت بينهن وبين ممارسة حياتهن بشكل طبيعي.
وعلى السياق ذاته، زارت "الوطن" عددا من المرضى الذين كانوا بالدور الأرضي من المستشفى والوقوف على حالتهم، فيما لم يسمح للزيارة من كانوا بالدور الثاني بحجة أنهم نائمون ويصعب إيقاظهم.
يذكر أن المستشفى يضم بين جنباته الأستاذ أحمد الشهري، الذي أكمل شهادة الماجستير في علوم الشريعة من داخل المستشفى، ولاعب نادي النصر والمنتخب سابقا سالم مروان.

"5 مهن" للمعاقين شرط مراكز التأهيل

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133636&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
اشترطت وزارة الشؤون الاجتماعية على الراغبين في فتح مراكز أهلية لتأهيل المعاقين أن توفر "خمس مهن" متنوعة للتدريب عليها، وأن تتوافق تلك المهن مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته، والمستجدات في ميدان التدريب والتأهيل المهني بما يتوافق مع قدرات المعاقين وإمكاناتهم، ودرجات إعاقتهم.
وأشارت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أن لائحة اعتمدت حديثا لتنظيم عمل المراكز الأهلية في تأهيل المعاقين اشترطت ألا ينحصر دورها في تقديم خدمات الرعاية فقط، بل يتجاوزها لعملية تأهيل المعاقين لدمجهم في المجتمع، مشيرة إلى أن هذه المراكز التي تعنى بالتأهيل المهني ملزمة بإعداد وتنفيذ برامج التأهيل المهنية، والاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية مع تأمين الأدوات والمعدات والخامات، والوسائل اللازمة لعملية التأهيل.
كما ألزمت الوزارة تلك المراكز بتأمين سكن داخلي لإقامة من يرغب من المعاقين المتدربين القادمين من خارج مدينة المركز مع تأمين الخدمات الأخرى اللازمة، والسعي لدى القطاع الخاص لتوظيف المعاقين بعد تخرجهم في الأعمال التي تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم، وأن يكون التدريب الميداني لدى الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص التي يتوقع منها أن توظف أولئك المعاقين المتخرجين من برامجها.
واشترطت الوزارة أن تقوم تلك المراكز بإعداد برامج لتعليم مبادئ القراءة والكتابة لمن يحتاج إليها، وأن تنفذ برامج الإرشاد الاجتماعي والنفسي للمعاق وأسرته للمساهمة في تنمية قدراته التي تسهم في اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة وتقلل من الآثار السلبية للإعاقة.
وأوضحت المصادر أن تنسيقا يجري بين الوزارة ووزارة العمل من أجل إعداد تلك البرامج والاستعانة بمؤسسة التدريب التقني والمهني لتزويد المراكز بالكفاءات اللازمة والمدربين الذي لديهم القدرة على خوض تلك التجارب من أجل إنجاح فكرة تأهيل المعاقين وتوظيفهم.
وبينت المصادر أن تلك المراكز تختص بتأهيل ذوي الإعاقة الحركية والإعاقة الحواسية، والإعاقات العقلية البسيطة والمضطربين نفسيا، والإعاقات الأخرى التي لا تمنع ذوي الإعاقة من الاستفادة من برامج التأهيل.

محتالون يستغلون بيانات الموتى" لمطالبة ذويهم بتسديد ديون وهمية

المصدر: جريدة الشرق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/17/726611

المدينة المنورة – محمد المحسن

«أمانة المدينة» تنشرها بشكل يومي في الموقع الإلكتروني وتؤكد: لا نجبر أحداً عليها

أثار نشر أمانة منطقة المدينة المنورة أسماء ومعلومات المتوفين بالمنطقة بشكل يومي على موقعها الإلكتروني احتجاج بعض المواطنين الذين قالوا لـ«الشرق» إن المتسولين وأصحاب النفوس الضعيفة يستغلون تلك المعلومات، التي تنشر بحسن نية، للتواصل مع ذوي الموتى وإزعاجهم عبر الاتصالات الهاتفية بطلب سداد ديون موتاهم، وطلب الصدقة منهم من أجل الدعاء لهم، وغيرها من المواقف، وذلك بشكل مكثف خاصة في الآونة الأخيرة.

وقال عبدالله حمدان إن هاتفه النقال لم يتوقف عن الرنين بعد نشره في موقع الأمانة عقب وفاة أحد أقاربه، حيث يتلقى اتصالات من مجهولين، وصفهم بالمتسولين لطلب المعونات منه، مقابل الدعاء للمتوفى.

وأضاف صالح محسن أن بعضهم يطالب وبشكل سافر ذوي الموتى بسداد الديون القائمة عليهم، ويحاول إيهامهم بأن لهم علاقة سابقة بهم، وذلك استغلالاً للموقف الذي يعيشه ذوو الموتى وحزنهم عليهم ومحاولتهم تبرئة ذمته من أي ديون على الغير. ودعا إلى ضرورة حجب الأمانة لأرقام هواتف ذوي الموتى من الموقع، والاكتفاء بنشر الأسماء فقط، وذلك منعاً لاستغلالها بشكل سلبي من ضعاف النفوس.

أما نايف العربي، فذكر أن بعض مستغلي هذه الخدمة أخذوا خلال الشهرين الأخيرين إلى الوجود بأنفسهم في مواقع العزاء للتأكيد على معرفتهم بالمتوفين، وذلك لتحقيق أهدافهم غير المشروعة، مشيراً إلى أن بعضهم يدّعي بكل فجاجة أمام الجميع أنه يطالب المتوفى فلان مبلغاً من المال، قاصداً بذلك إحراج ذويه للمسارعة بسداد الدين، خاصة إذا كان من بين المعزين شخصيات معروفة بحبها لعمل الخير.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي لأمانة المدينة المنورة المهندس عايد البليهشي لـ«الشرق» أن الأمانة لا تجبر ذوي المتوفين على وضع بياناتهم في الجزء الخاص بالوفيات في الموقع الإلكتروني، لافتاً إلى أنه تم حجب خانة سبب الوفاة من الموقع.

النابية" تعاني التهميش وغياب الخدمات.. والسكان» يطالبون بمركز للشرطة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/17/726525

الدمام – أحمد آل منصور

افتقار للخدمات، ونقص في التنمية، وفوضى في التخطيط، كل ذلك اجتمع في مركز النابية، البلدة المحاصرة بين طريقين حيويين: طريق الجبيل السريع شرقا، وطريق أبو حدرية غربا..

وأمام هذه الاحتياجات، هناك غياب لنصيب المركز من الاهتمام الذي تحظى به بقية المراكز والمحافظات والمدن من حولها، بالرغم مما يشكله موقعها من أهمية كبيرة، إضافة إلى أنها تعد من أقدم قرى محافظة القطيف، وتعد إحدى الهجر التابعة لها غربي مدينة الدمام (15 كيلومترا)، وكانت تسمى القاسمة، ويسكنها في الأغلب بنو هاجر وقحطان وشمر وعنزة، ويقدر عدد سكانها بـ 14 ألف نسمة، وبالرغم من موقعها الحيوي إلا أن من يدخل إليها يظن للوهلة الأولى أنه في منطقة غير مأهولة، أو في ناحية من البادية، حتى أن أغلب قاطنيها يسمونها بـ «البلدة النائية» بعدما يئسوا من إيصال صوتهم للمسؤولين، رغم محاولتهم ذلك مراراً وتكراراً.

«الشرق» جالت داخل أحياء «النابية»، ورأت الطرقات الوعرة، والحفريات، وأكوام الأوساخ المتراكمة، والفوضى في المخططات، والأنابيب المرمية في الطرقات.

ولأن «النابية» تقع على تماس مع الخطين السريعين: الجبيل – الدمام من الشرق، ومن الغرب خط الكويت المتجه إلى البحرين، فأهلها يعانون من دخول الشاحنات داخل أحيائها بسرعة وتهور، ومن جهة أخرى تقف هذه الشاحنات للاستراحة بالقرب من المنازل، وهي محملة بأطنان من المواد السامة القابلة للاحتراق.

ويقول المواطن رجاء الهاجري «نحن في حاجة ماسة لمن يقف وقفة حازمة أمام كل ما يحصل من مخالفات في بلدتنا، فبعض الشركات المكلفة بالمشاريع تترك ما حفرته دون سفلتة، ولا توجد أرصفة، وأما الإنارة فهي مجهزة، ولكنها لم تبدأ بالعمل بعد.

وأضاف الهاجري أن البلدة تعاني انقطاع المياه كثيراً «نقوم في أغلب الأحيان بالحصول على المياه على حسابنا الشخصي»، وأما المطبات فعددها 55، لكن لا يوجد أي منها أمام مدارس الأطفال، وأما الشباب فيمارسون «التفحيط» في ساحة مخصصة لهم لا يوجد فيها أي مطب.

وطالب الهاجري بتخصيص مركز للدفاع المدني، ومركز للشرطة، ونادٍ رياضي يستفيد منه شباب البلدة، وصالة أفراح «كل المناسبات تقام في الخيام، الأمر الذي قد يعرض المحتفلين إلى حريق، أو ما شابه ذلك».

وتابع الهاجري تعداد ما تفتقده البلدة: لا يوجد فرع لأي بنك، أو مركز بريد.

واشتكى محمد الهاجري من وجود محول للكهرباء أمام باب بيته «تقدمت بشكوى مطالباً بإزالته، فطالبوني بدفع 18 ألف ريال لإزالته». ولفت إلى وجود وحدات لسكن العمال العزاب قرب سكن للعائلات، وإلى وجود محطة للبنزين في منتصف الحي، مطالباً بإزالتها، لما في ذلك من خطر على سكان هذا الحي. وطالب محمد بإنشاء جسر للدخول إلى النابية على طريق أبو حدرية «نقطع مسافات طويلة لعدم وجود مدخل لبلدتنا».

وتظلم حفيظ عبدالله من نسيان بلدته من المسؤولين «نقدم شكاوى، لكن لا يوجد من يسمع صوتنا، فالشباب يفحطون في منتصف الليل، ويتجمهر مشاهدوهم ويتشاجرون، وأحياناً تنتهي بعض الشجارات إلى القتل».

وذكر عبدالله أن المستوصف يعمل حتى الرابعة عصراً «نطالب بأن يعمل 24 ساعة، أو إلى الساعة 11 قبل منتصف الليل، على أقل تقدير. لدينا حديقة واحدة لا تكفي لتخديم أهل البلدة كما يجب، كونها تقع في طرف البلدة».

من جهته، أفاد مدير عام العلاقات العامة والإعلام، والمتحدث الإعلامي في أمانة المنطقة الشرقية، محمد الصفيان، بأن بلدة النابية كباقي مدن وقرى محافظة القطيف تقدم فيها البلدية كل الخدمات، وتم الانتهاء مؤخراً من إنارة الحي (ب)،

وجزء من المناطق في (ج)، وتم تركيب أعمدة الإنارة في المنطقة (أ)، كما تم تركيب إنارة الشوارع الرئيسة التجارية الأربعة حتى شارع الضغط العالي، وكذلك في الشارعين الشمالي والجنوبي، وأما بالنسبة لأعمال السفلتة في النابية فهي مستمرة ضمن مشروع صيانة الشوارع في سيهات وتوابعها للأعوام 1434 - 1437هـ، وقد نُفذت فيها في الفترة السابقة مجموعة من الأعمال، كازدواجية الطريق الواقع بين المنطقة الزراعية جنوب النابية والمنطقة السكنية، وهو يربط طريق الجبيل – الظهران السريع وطريق الخط العالي، ويعتبر بمثابة مدخل للبلدة، وكذلك سفلتة شوارع منطقة الهلال الأحمر، والمركز الصحي، وسفلتة شوارع المنطقة الصناعية الواقعة جنوب غرب البلدة، وسفلتة طريق الضغط العالي الذي يربط النابية بالمنطقة الصناعية بالدمام، وأعمال التسوية والتمهيد والسفلتة للطرق في المخطط رقم 383/3، كما أن بعض الشوارع في البلدة، كالمدخل الجنوبي، تقع ضمن الشوارع التابعة لإدارة الطرق والنقل في المنطقة الشرقية.

الصحة": 15 يوماً الحد الأقصى للتجاوب مع الأجهزة» الرقابية

المصدر: جريدة الشرق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/17/726543

الطائف – ماجد الشربي

أقرت وزارة الصحة 15 يوماً كحد أقصى للرد على أي استفسار من الجهات الرقابية مع اعتماد آلية لمعاقبة منسوبيها المماطلين في التجاوب. ولجأت الصحة إلى ذلك الإجراء لمعالجة كثرة الملاحظات المرصودة على مرافقها من قبل الجهات الرقابية وعدم تفاعل قطاعات الوزارة في المناطق والمحافظات معها بشكل جيد.

جاء ذلك في خطاب وُسِم بالعاجل والمهم وجهه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة إلى جميع مرافق الوزارة، وحصلت «الشرق» على نسخة منه، وحدد الوزير في خطابه ما بين 10 - 15 يوماً فقط للرد على أي استفسار يرد من الجهات الرقابية كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، يُساءل بعدها المتسبب في التأخير على خطابات الجهات الرقابية، ويكون عرضة لتطبيق النظام حياله بعد التحقيق معه من إدارات المتابعة. وطالب الربيعة بأن تعطى جميع مديريات الشؤون الصحية والمدن الطبية الخطابات الواردة من ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق أهمية قصوى لدراستها والإجابة عنها مع عدم قبول أي تساهل أو إهمال أو تأخير.

وكانت أجهزة الرقابة قد رفعت إلى وزير الصحة بطلب حث منسوبيه على التعاون مع كل ما يرد من ملاحظات رصدتها اللجان الرقابية أو شكاوى من مواطنين وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من نظام ديوان المراقبة العامة «بأن على الجهات المشمولة برقابة الديوان الرد على ملاحظاته خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إبلاغها».

الادعاء العام" تشدد على تدخل الطب الشرعي في قضية الطفل المعنف عادل"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/483836

المدينة المنورة - «الحياة»
شددت هيئة التحقيق والادعاء العام بالمدينة المنورة على ضرورة تدخل الطب الشرعي بشأن الكشف على الطفل المعنف «عادل» وإجراء كشف طبي لتحديد نوع الإصابات التي لحقت بالطفل إثر تعنيف والده له وفترات حدوثها.
وأكدت الهيئة أن والد الطفل لا يزال مصراً على أقواله بأن ضربه لابنه كان بقصد التأديب فقط، وهو ما زال رهن التوقيف في مركز شرطة العقيق، بينما خاطبت شرطة منطقة المدينة المنورة إدارة الطب الشرعي للكشف على الطفل المعنف وتحديد نوعية الإصابات وفترات حدوثها بناء على طلب هيئة التحقيق والادعاء العام. من جهته، أوضح المتحدث الرسمي لإمارة منطقة المدينة المنورة المهندس محمد سيف لـ «الحياة» أن لجنة الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية ستصدر تقريراً بحق الطفل وفي ضوئه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، مضيفاً «سيتم التنسيق مع الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية لتتولى لجنة الحماية الاجتماعية معالجة الموضوع من الناحية الإنسانية، فيما تأخذ إجراءات التحقيق مجراها بناء على توجيهات أمير المنطقة». يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام بالمدينة المنورة مددت توقيف والد الطفل «عماد» البالغ من العمر 27 عاماً خمسة أيام أخرى، بعد أن أثبت التقرير الطبي الصادر من مستشفى الولادة إصابة الطفل المعنف بكسر في يده اليمنى وكدمة في تجويف العين.
وأفاد التقرير الطبي المبدئي الصادر من مستشفى الولادة بحق الطفل المعنف «عادل» بوجود كسر في اليد اليمنى، وكدمة في تجويف العين تسببت في تورمها مع نزف للدم وتشويه الوجه، إضافة إلى وجود كسر في العظام المحيطة للعين، نزيف دم داخلي بسيط وجروح في مناطق عدة بالجسم. ولا يزال الطفل المعنف «عادل» يرقد في مستشفى الأطفال بالمدينة المنورة لتلقي العلاج اللازم وسط متابعة مستمرة من الجهات المعنية، بينما لا يزال والده موقوفاً لدى مركز شرطة العقيق بالمدينة المنورة، لمواصلة التحقيق معه.

الأحوال ترد : الأوراق غير مكتملة .. والمراجعة متأخرة

أمهات سعوديات: أبناؤنا بلا هوية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573472.htm

عبده علواني (جازان)
تعاني بعض الأسر والعائلات في جازان من مشكلة تداخل الهويات والجنسيات وما تفرزه من اشكاليات على مستوى المعيشة والتعليم والعلاج والسكن وخلافها، فضلا عن مصاعب التنقل بسبب عدم وجود هوية تثبت شخصياتهم.
وكثير من تلك الحالات نتجت عن زواج المواطنات برجال غير سعوديين تحت ظروف مختلفة تبعا لكل حالة.
تقول مريم سعودية الجنسية في العقد الرابع من عمرها انها تزوجت برجل اجنبي من الجنسية اليمنية ولسبب ظروف المعيشة ومصاعبها لم يستطع الزوج دفع تكاليف الزواج. وتضيف ان المصاعب تمثلت في عدم قدرة العريس وقتها في

سداد تكاليف الزواج وتبعاته مثل المهر وخلافه وبادر أهل الخير والاحسان باعانته ومساعدته في تحمل تكاليف ونفقات الزواج. وبعد فترة من الزواج رزقت مريم بتسعة من الذكور والاناث وبرغم تزايد الاعباء المعيشية على زوجها حاولت ضم ابناءها وبناتها الى بطاقتها الوطنية وتقدمت بطلب الى الاحوال المدنية لكن مشاكل اخرى واجهتها .

إصحاح وضع الزوج

أولى المصاعب كما تقول مريم تمثلت في تعثر محاولاتها اصحاح وضع زوجها الاجنبي وتقول انها تعيش في ظروف بالغة التعقيد بسبب تعليم الابناء والبنات لعدم حملهم اثباب شخصية . وتضيف ان محاولاتها ضم الابناء والبنات تعثرت عبر البرنامج الالكتروني الذي لا يتعامل الا مع السجل المدني . وتناشد مريم جهات الاختصاص بحل اشكاليتها بضم اولادها وبناتها الى جنسيتها واصحاح الوضع النظامي لزوجها الذي بلغ من العمر عتيا . ويلتقط الزوج ابراهيم طرف الحديث ويضيف انه يعيش مع اسرته الكبيرة في منزل متواضع الحال يتكون من غرفة ومطبخ ودورة مياه واحدة والمنزل بحالته الراهنة لا يكفي حتى للنوم او الجلوس. ولا دخل مادي لهم غير ما يجود به أهل البر والإحسان في المنطقة من الملابس والمواد الغذائية اللازمة . ويضيف العم ابراهيم انه مل من مراجعات الاحوال المدنية ويتكبد مبالغ كبيرة شهريا نظير التنقل بين احد المسارحة حيث يقطن الى جازان . ويأمل العم ابراهيم تصحيح اوضاعه مع ابنائه وبناته التسعة.

علي واخوانه الاربعة

محمد علي واخوانه الاربعة من ام سعودية لكن ظروف الحياة، كما يقول صرفته عن استخراج بطاقة الاحوال الشخصية. و قال ان والدهم رحل عن الدنيا وهم في ميعة الصبا فعاشوا جميعا تحت رعاية وكنف والدتهم السعودية التي تعبت وقاست في الحياة كي تربيهم وتعتني بهم حتى كبروا وتزوجوا من اجنبيات غير سعوديات. ويقول محمد علي انه يأمل في الحصول على الهوية السعودية مشيرا الى انه تقدم بأوراقه الى الأحوال المدنية في صامطة في انتظار تحقق الحلم والأمل ويقول انه واخوته يتنقلون من مكان الى اخر بواسطة اوراق تنقل داخل منطقة جازان وليس في مقدورهم مغادرة جازان . ويضيف محمد علي ان لديه عشرة من البنين والبنات وقد بلغ من السنة 50 عاما وكل افراد عائلته بلا اوراق رسمية ويعاني مثل غيره من ضيق العيش وضيق المنزل المكون من غرفة واحدة ودخله لا يكاد يكفي الحاجات الاساسية .

واضاف انه يعمل في مشروع للمياه انشأه فاعل خير ومعظم ابنائه عانوا من مشاكل في التعليم والالتحاق بالمدارس وفي الفترة الاخيرة وافقت إدارة تعليم جازان على قبولهم مؤقتا لحين استكمال هوياتهم . ويرى محمد ان هناك تعقيدات كبيرة تواجه الاسرة في الحصول على بطاقة الاحوال فقال انه ظل يراجع الاحوال أكثر من عشر سنوات وفي كل مرة يواجهونه بالرد المحفوظ (تعال بكرة ان شاء الله) وعندما يأتي ياخد موعدا جديدا في اليوم التالي.

الحياة بلا هوية

يقول أخوه احمد انه ظل يراجع الاحوال المدنية بين كل فترة وأخرى دون جدوى او فائدة ويضيف انه تزوج بإمرأة اجنبية مبررا خطوته بقلة المال وغلاء المهور ويضيف انه يريد تصحيح وضعه ووضع زوجته الاجنبية . أما عبدالله فقد تزوج بسعودية ولديه تصريح ومعامله في الاحوال المدنية للحصول على الهوية الوطنية ويقول (الحياة صعبة دون عمل مع غلاء الاسعار وقلة الدخل) نامل واخوتي انهاء اجراءتنا ومنحنا الهوية الوطنية .

الاحوال : تأخرتم في المراجعة

العديد من الاسر في المنطقة تعاني من ذات الاشكالية الامر الذي يستدعي البحث عن حلول عاجلة في ظل ظروفهم الصعبة ومعاناتهم مع التعليم والصحة والتوظيف والتنقل وخلافها ويذكر مصدر مسؤول في احوال جازان ان الاحوال تعمل على قدم وساق لانهاء اجراءات مثل هؤلاء الاشخاص لكن بعضهم يتأخر في المراجعات وبعضهم اوراقهم غير مكتملة ما يؤدي في نهاية الأمر الى تاخير الاجراءات.

صحة جازان: ما نزال نتحقق من صحة المعلومة

المتبرع اكتشفت إصابته بالإيدز قبل عام وبقي دون متابعة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130217/Con20130217573467.htm

افتخار باحفين، محمد الكادومي (جازان)

أوضح مدير الشؤون الصحية في منطقة جازان الدكتور حمد الأكشم لـ«عكاظ» أن إدارته تواصلت مع المتبرع بالدم المصاب بنقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتم إدخال بياناته في سجلات الوزارة لتوفير الرعاية الطبية الكاملة ومتابعة حالته في سرية تامة.

وكشفت مصادر لـ«عكاظ» أن المتبرع بالدم الملوث سعودي من سكان إحدى قرى محافظة أحد المسارحة، وكان قد تبرع منذ عام بدمه في مختبرات مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، وأخذ منه كيسان من الدم حينها وتم التخلص منهما بعد اكتشاف إصابته بفيروس الإيدز عن طريق الطب الوقائي، ولم يتم التواصل معه بعد ذلك، أو يهتم أحد بأمره وبقي إلى وقت الفاجعة التي كانت ضحيتها الطفلة رهام الأسبوع الماضي في مستشفى جازان العام بعدما تبرع بدمه وتم نقله للطفلة البريئة، إلا أن الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي لم ينف أو يؤكد المعلومة، مكتفيا بالقول: «ما زلنا نتحقق من صحة هذه المعلومة».

وتشير المعلومات إلى أن فني المختبرات بمستشفى جازان العام، يسكن في قرية خضير الحكامية المجاورة لقرية الطفلة رهام، وقام بإعطائها الدم الملوث من مختبر بنك الدم في المستشفى دون التأكد من سلامته ويعيش حالة نفسية صعبة بسبب الحادثة التي نجم عنها خطأ طبي فادح راح ضحيته طفلة بريئة.

حملة تضامن

إلى ذلك، أبدى عدد من الطالبات في مدارس المنطقة تعاطفهم مع الطفلة (رهام الحكمي) حيث نظمن حملة رفعوا فيها شعارات «كلنا رهام» وعبارات «لن نكون ضحية الإهمال»، و «حسبي الله ونعم الوكيل»، موجهين نداء إلى الجهات المعنية بالاقتصاص لها ممن تسببوا في تدمير حياتها.

وأشارت الطالبة نجوى محمد بقولها: «كلنا رهام للوقوف معها في مصيبتها التي لحقت بها جراء الإهمال الطبي الذي تعرضت له في مستشفى جازان العام»، فيما قالت الطالبة خلود عبدالله: «حسبنا الله ونعم الوكيل على كل من تسبب في تدمير حياة رهام برسم الإهمال والتقصير».

وتوجهت الطالبات أريام علي وهند محمد والعنود يحيى نداء إلى الجهات المعنية بضرورة محاسبة المقصرين في هذه الفاجعة، وأشرن إلى أنهن ينسقن لزيارة الأسرة في منزلها لتقديم ما جمعوه من التبرعات تضامنا مع الطفلة رهام.

أعلن عن فتح قنصلية جديدة في شيكاغو قريباً..السفير الجبير:

إبرام اتفاقات مع شركات أمريكية كبرى لتدريب المبتعثين بعد تخرجهم وتوظيفهم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/17/article810918.html

صالح الحيدر- واشنطن

نظمت الملحقية الثقافية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الأمريكية واشنطن دي سي أمس الاجتماع الرابع والثلاثين لرؤساء الأندية وسط مشاركة 200رئيس ناد بقيادة رئيس مجلس إدارة الأندية الطلابية في الولايات المتحدة معالي سفير خادم الحرمين الشريفين عادل بن أحمد الجبير.

وكشف السفير الجبير خلال الاجتماع أن المملكة بصدد فتح قنصلية جديدة في شيكاغو لخدمة الطلبة الطلبة السعوديين والرعايا ضمن خطط السفارة مع التوسع الذي يشهده برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

وذكر السفير الجبير عن اتفاقات أبرمت مع شركات الطيران والتقنية الكبرى في الولايات المتحدة لتدريب المبتعثين السعوديين بعد تخرجهم لمدة تقارب العامين، مؤكداً على أن معظم الاتفاقات تؤكد على توظيف المبتعثين في فروع هذه الشركات في المملكة.

وبين سفير خادم الحرمين الشريفين أن التدريب يعطي المبتثعين خبرة مهمة من قلب سوق التنافس الأمريكية، مشيراً إلى ضرورة وجود فترة التدريب أثناء الدراسة "وهو ما نسعى إلى تطويره بالعمل مع الملحقية".

وأوضح الجبير أن النجاحات التي حققها المبتعثون السعوديون حول العالم كانت من أبرز الدوافع لتمديد برنامج خادم الحرمين الشريفين لفترة ثالثة وسوف يقطف الوطن ثمارها، مشدداً على "أن هذه النجاحات والتفوق الأكاديمي ونقل الصورة المشرفة للوطن تأكيد على نجاح وتميز هذا المشروع التاريخي". ولفت سفير خادم الحرمين الشريفين إلى أن السفارة بصدد التوسع بشرياً وتقنياً للتعاطي مع طلبات المبتعثين ومواجهة الحالات الطارئة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث والمشكلات القانونية، مضيفاً بالقول:"نسعى إلى تحسين آليات الاجراءات المالية والقانونية والتواجد في الحالات الطارئة."

من جانبه أكد الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الدكتور محمد بن عبد الله العيسى أن عدد الأندية الطلابية ارتفع من 23 ناديا في 2007 إلى أكثر من 200 ناد في تواكب نوعي إلى جانب الارتفاع الكمي، مشيراً إلى أن التفوق الدراسي دفع الملحقية لاستحداث لجنة للطلبة المتميزين.

وقال العيسى إن المبتعثين السعوديين يتزايدون في أقوى 10جامعات أمريكية، مبينا أن هناك 200 اختراع قدمها المبتعثون، مؤكداً ان الاجراءات القانونية يقودها مكتب محام شهير لضمان حقوق الطلبة المبتعثين.

وذكر العيسى أن الأطباء المبتعثين ينخرطون في 1500 زمالة طبية، و 500 طبيب أسنان ينفذون برامج في أهم الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، لافتاً إلى أن 500 صيدلي قبلوا في برامج متنوعة على امتداد الولايات المتحدة.

من جانبها بينت الدكتورة موضي بنت عبد الله الخلف أمين عام مجلس الأندية الطلابية مساعد الملحق الثقافي للشؤون الثقافية والإجتماعية أن التجمع يهدف إلى الارتقاء بعمل الأندية في ظل زيادة عدد الطلبة السعوديين لما يقارب ال 100 طالبة وطالب. حضر اللقاء ممثلون من وكالة المباحث الفدرالية الأمريكية FBI ووكالة أمن الأراضي الأمريكية DHS لتقديم نصائح للطلبة وإطلاعهم على آخر المستجدات القانونية وردوا على استفساراتهم التي طرحت.

مشاركون: استحداث برامج للتأهيل ودبلومات للطب المنزلي والحد من الإيواء

في ختام مؤتمر المدينة الدولي الأول لمستجدات التأهيل الطبي

المصدر: جريدة المدينة الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
رابط الخبر

سعد آل منيع - جدة
تنظم مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة ممثلة بإدارة الخدمة الإجتماعية في السادس والعشرين من فبراير الندوة العلمية الطبية للخدمة الإجتماعية تحت عنوان أهم المستجدات والمتغيرات في مجال العنف الأسري بمناسبة اليوم العالمي للأخصائي الإجتماعي وتستمر يومي الثلاثاء والأربعاء 26-27 فبراير 2013م، حيث سيشارك في هذا التجمع الطبي اخصائيي وأخصائيات أقسام الخدمة الإجتماعية من مختلف القطاعات الصحية بالمملكة والأخصائيين النفسيين والمستشارين الإجتماعيين والأكاديميين وتتناول الندوة مجموعة من المواضيع ومن أهمها:
-الحاجة إلى إسترتيجية وطنية لوقف العنف الأسري
-موقف الشريعة من العنف
-برنامج الأمان الأسري
-حماية المرأة من العنف في ظل الأنظمة والتشريعات المحلية
-دور الأخصائيين المهنيين في إدارة حالات العنف الأسري: العمل مع المعنف والناجية- من الإطار النظري إلى التطبيقي.
-العنف الأسري وحقوق الإنسان
-أبعاد العنف ضد المسنين
-مهارات الوقاية من العنف
-العنف والإيذاء ضد ذوي الاحتياجات الخاصة
-الإجراءات والآليات المتبعة للكشف عن حالات العنف الأسري في المدارس والجامعات.
وقالت الدكتورة فوزية أخضر مدير عام التربية الخاصة للبنات بوزارة التربية والتعليم سابقًا-عضومجلس إدارة جمعية الأطفال المعاقين ورئيسة اللجنة النسائية العامة بالجمعية- عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين ورئيسة اللجنة النسائية العامة بالجمعية عضو النظام الوطني للمعاقين- مدرب معتمد بالمجلس الثقافي البريطاني على مستوى الشرق الأوسط عن الإيذاء للأشخاص ذوي الإعاقة: «إن هناك عددًا من الموضوعات الهامة والخاصة بهم مثل: حقوقهم في الإسلام وحقوقهم، في الدول المتقدمة، المواثيق والإعلانات التي صدرت بحقهم، بعض الإحصائيات العالمية، مرورًا ببعض أنواع العنف والإيذاء المعنوي والنفسي والتحرش الجسدي التي تتعرض لها هذه الفئات ثم التوقف عند الإيذاء الإعلامي والذي يعتبر أشد أنواع الإيذاء».
وتطرقت لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور إسلامي حيث عرفت الإعاقة منذ أن عرف الإنسان الحياة وجميع المجتمعات القديمة اعتبرتهم خطرًا عليها ونبذتهم ولكن الإسلام أعاد لهم كرامتهم وطالب بأن يعاد تأهيل ما تبقى لديهم من حواس وإشراكهم في الحياة العامة وعدم عزلهم عن المجتمع واعتبرهم بابًا من أبواب رحمة الله بعباده.
وأوضحت الدكتورة سارة عابد رئيس لجنة حماية الطفل من العنف والإهمال في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة أن فريق حماية الطفل من العنف والإهمال في مدينةالملك عبدالعزيز الطبية له مهام مختلفة والتي تشمل التثقيف والتوعية وتحديد ومتابعة الحالات المشتبه بها والمؤكد إنها حالة عنف أو إهمال ضد الطفل.
وأوضح رئيس اللجنة المنظمة المدير التنفيذي المشارك للتشغيل بمدينة الملك عبد العزيز الطبية بجدة الاستاذ عبدالعزيز الحرازي سوف يكون هناك تحليل كامل ووأضح وضع العنف الأسري علي الصعيد المحلي ويتناول في طياته مايلي:

- برنامج الامان الاسري : (اهدافة -الأليات التي يعمل بها- المرجعية والأحصاءات)
- العنف ضد المرأة: (أوجة العنف ضد المرأة - إبقاءها في دائرة العنف)
- دور الحماية: (أنظمتها وقوانينها- الموافقة والقبول المجتمعي- إحصاءات ومراجعة)
- الإجراءات القانونية المتبعة في حالات العنف الأسري: (الناحية القانونية- الناحية الحقوقية- الناحية الشرعية والقضائية
- الإشكالات القانونية في قضايا العنف)
- العنف ضد المسنين والمعاقين: (حجم الظاهرة- سبل الوقاية منها ومكافحتها-إحصاءات ودراسات)
- دور الأخصايين المهنيين في حالات العنف: (التشخيص- دراسة الحالة-الإحالة للجهات المختصة- مدى فعالية الآليات والأنظمة في تسهيل عمل المختصين).

"التجارة" لـ"المواطنين": اشتروا من "الرخيص"

أكدت عدم مقدرتها على كبح تصاعد الأسعار

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=133748&CategoryID=2

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

لم يجد مدير عام وزارة التجارة بمنطقة المدينة المنورة، خالد بن علي قمقمجي، حلاً سريعاً لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالمحلات التجارية في المدينة المنورة سوى توجيه المواطنين بشراء المواد الغذائية رخيصة الثمن وتجاهل المرتفعة منها، وقال في تصريح لـ"الوطن": على المواطن عند ملاحظة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية شراء المواد الغذائية رخيصة الثمن وتجاهل المرتفعة منها.. جاء ذلك في رد لمدير فرع وزارة التجارة على مطالب مواطنين من خلال "الوطن" بتدخل الوزارة لكبح التصاعد المستمر لأسعار السلع الاستهلاكية، وتذمرهم من غياب دور الجهات الرقابية المتخصصة كوزارة التجارة في وقف عملية ارتفاع الأسعار في المحلات التجارية، واختلاف أسعار السلعة ذاتها بين المراكز التجارية.

واستطرد قمقمجي بقوله: إن المستهلك هو من يقوم بالتحكم بالأسعار في ظل وفرة الأنواع لكل سلعة، وذلك من خلال وجود البدائل في أسعار مختلفة. وأكد أن وزارة التجارة لا يمكنها كبح موجة الغلاء ومعاقبة أصحاب المحلات التجارية عند ملاحظة ارتفاع الأسعار لديهم في ظل تفاوت مؤشر الأسعار في المراكز التجارية وسياسة العرض والطلب، مشيراً إلى أن التاجر قد يقوم بشراء المواد الغذائية بكمية كبيرة ويحصل على خصومات أعلى بجانب التاجر الذي يقوم بشراء المواد بكمية محددة.

"المجتمع".. يضاعف معاناة "المريض النفسي"

أخصائية: الوعي الصحي يزيل وصمة العار الملاحقة للعيادات النفسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=133792&CategoryID=3

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

"جلست في سيارتي أكثر من ساعة قبل أن تأتيني الجرأة للدخول إلى عيادة الطبيب النفسي"، بهذه العبارة بدأ أحد مراجعي مستشفى الصحة النفسية بالمدينة المنورة – فضل عدم ذكر اسمه - حديثه لـ"الوطن"، وأضاف: الخوف من نظرة المجتمع للمريض النفسي هي التي ساهمت في زيادة التوتر والقلق لديه، والتردد في الإقدام على هذه الخطوة، مؤكدا أنه يمارس حياته بشكل طبيعي كباقي أفراد المجتمع، وما يعانيه هو اضطرابات نفسية تحتاج لاستشارات نفسية لمعالجتها.

في حين أشارت المواطنة أفراح الحربي، إلى أن العرف السائد لدى المجتمع والذي يقول: إن المريض النفسي شخص غير سوي ويجب الحرص أثناء التعامل معه، هو الذي ساهم في خلق فجوة بين المريض النفسي والمجتمع، وأكدت على ضرورة تفعيل دور العيادات النفسية، وتوعية المجتمع بأهميتها، ومحو النظرة السلبية التي تلازم تلك العيادات ومن يترددون عليها أو حتى يعملون بها.

ومن جهتها، أكدت اختصاصية الأمراض النفسية والعصبية أمل الكفراوي لـ"الوطن" أن مجال الطب النفسي يعاني من قضية متأصلة في المجتمعات الشرقية عامة، وهي وصمة العار التي قد تلاحق كل إنسان يخطو خطوة واحدة نحو العيادات النفسية أو مستشفيات الطب النفسي، مشيرة إلى أن نشر الوعي الصحي يساعد على إزالة وصمة العار الملاحقة للعيادات النفسية.

وأضافت الكفراوي، أن من الأفكار السائدة في المجتمع والتي أثرت على المريض النفسي أن العقاقير التي يصفها الطبيب النفسي للمرضى هي أدوية مخدرة وتسبب الإدمان، مما يجعل المريض يمتنع عن تناول العلاج، وبذلك تسوء حالته وتزداد عدد الانتكاسات التي تصاحب المريض النفسي.

وشددت الكفراوي على ضرورة استغلال سلطة الإعلام في تصحيح المفاهيم الخاصة بالعيادة النفسية، وتوجيه المجتمع لما يصب في مصلحته العامة، وكشفت الكفراوي أن عدم وجود إحصاءات وأرقام مؤكدة للمواطنين الذين يحرصون على مراجعة العيادات النفسية ساهم في صعوبة إعداد أبحاث ودراسات متخصصة في هذا المجال.

في حين أكدت الأخصائية الاجتماعية بجامعة طيبة أمل الجهني لـ"الوطن" أن الضغوط اليومية التي تواجه الفرد ساهمت في فقده لتوازنه النفسي، مما نتج عن ذلك اضطرابات نفسية كثيرة ساهمت في صعوبة قيام بعض الأفراد بمهام أساسية في حياتهم اليومية.

وأشارت الجهني إلى أن نظرة المجتمع شكلت عائقا كبيرا أمام المريض النفسي، وحرمته من التقدم لمراكز العلاج.

هروب فتاة من دار حماية"... والشؤون الاجتماعية" تخلي مسؤوليتها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/484223

جدة - إيمان السالم

أبلغت وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الأجهزة المعنية عن هرب فتاة سعودية من دار الحماية للفتيات في جدة، بعد مشاركتها في برنامج تدريبي على الحاسب الآلي، واستغلت عدم ملاحظة المسؤولين ولاذت بالفرار من الموقع.

وحاولت «الحياة» التواصل مع مديرة دار الحماية والضيافة ابتسام الضالعي، بيد أنها ما زالت ترفض التجاوب والحديث، رغم الاتصالات المتكررة.

وأكد مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ «الحياة» أن الفتاة الهاربة هي من فتيات الضيافة، وكانت ضمن المشاركات في برامج الدار، إذ انضمت مع زميلاتها إلى برنامج تدريبي على مهارات الحاسب الآلي، وأثناء ذهابها مع إحدى الاختصاصيات إلى مقر الدورة لاذت بالفرار، كون الاختصاصية لا ترافق الفتاة أثناء بدء فعاليات الدورة، مضيفاً «على الفور تقدمنا ببلاغ رسمي إلى الأجهزة المعنية عن هرب الفتاة، وما زال البحث عنها جارياً».

وشكّت بعض فتيات دار الحماية (تحتفظ «الحياة» بأسمائهن) سوء معاملة مديرة الدار لهن، موضحات أنها تزيد عليهن الخناق والضغط، مضيفات «تم منعنا من الذهاب إلى مواعيد المستشفى أو الخروج إلى أي مكان إلا بعد تسليم هواتفنا إلى الإدارة»، رافضات مثل هذه المعاملة وسوء أو سحب هواتفهن كونهن لا يعشن داخل سجن.

وأوضحت إحدى الفتيات (طلبت عدم ذكر اسمها) أن حياتها اختصرت داخل الدار وأصبحت لا تتجاوز النوم والأكل من دون وجود برامج ترفيهية، أو حتى حياة اجتماعية، مؤكدة أن مديرة الدار وصلت بها الحال إلى حرمان الفتيات من طلب «البرغر» و«البيتزا» من الخارج، معللة تصرفها ذلك بأن على الفتيات طهي ما يردن تناوله من وجبات، وغالبية الفتيات لا يجدن الطبخ.

وأضافت «أصبحنا لا نسمع سوى الوعود، وحتى اليوم لم نرَ أي تطور إيجابي، وأيامنا تمر علينا ثقيلة بين أربعة جدران، إلى أن وصلت بنا الحال إلى الاستسلام للأمر الواقع، وكثير من الفتيات أصبحن يفضلن الزواج من أي رجل للفرار من هذه الجدران الأربعة التي تقتل أيامنا يوماً بعد يوم من دون أن يشعر بمعاناتنا أحد».

وقّعها وزير التعليم العالي

عقود مشاريع جامعية جديدة بـ3 مليارات ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/02/18/article_732540.html

«الاقتصادية» من الرياض
وقع الدكتور خالد العنقري وزير التعليم العالي أمس، عقود مشاريع جامعية جديدة في عدد من جامعات المملكة بتكلفة إجمالية بلغت(3,108,025,718) ريالاً وذلك في مقر الوزارة في الرياض.
وتتضمن العقود إنشاء وتجهيز معامل المواد العامة (المرحلة الثانية) واستكمال فصول دراسية (طالبات) في جامعة الملك عبد العزيز، وعقد إنشاء مبان أكاديمية للطالبات في المدينة الجامعية (كلية إدارة الأعمال) في جامعة الملك فيصل، وكذلك عقود إنشاء مركز تقنية المعلومات، وإنشاء سكن العزاب والمستجدين إضافة إلى إنشاء مركز خدمة الحي السكني في سكن أعضاء هيئة التدريس، وعقد إعادة تأهيل البنية التحتية في المدينة الجامعية (المرحلة الثانية) في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
كما تضمنت عقود توسعة أقسام المناظير والعناية المركزة في المستشفى الجامعي في الخبر وإنشاء المراكز البحثية في المدينة الجامعية (المرحلة الثانية) وإنشاء البنية التحتية التقنية في جامعة الدمام، وكذلك عقد إنشاء مبنى كلية الحاسب الآلي في جامعة طيبة، وعقد إنشاء مبنى كلية التمريض للبنات في جامعة حائل، وإنشاء مبنى الإدارة والعمادات المساندة ومشروع إنشاء مبنى كلية التربية في مجمع الكليات في محافظة وادي الدواسر، وإنشاء مبنى كلية التربية في حوطة بني تميم في جامعة سلمان بن عبد العزيز.
وشملت العقود التي وقعها وزير التعليم العالي عقد إنشاء مبنى كلية العلوم الطبية التطبيقية في الدوادمي في جامعة شقراء، وعقد إنشاء مبنى كلية إدارة الأعمال في جامعة جازان، وعقود تأثيث مباني عديد من الكليات الجامعية، وتأهيل مباني كليات البنات.
وأوضح وزير التعليم العالي أن المشاريع التي تم توقيع عقودها تأتي في إطار الجهود المستمرة في سبيل استكمال البنى التحتية للجامعات، التي قطع عديد منها - ولله الحمد - مرحلة متقدمة أسهمت في تهيئة وتوفير بيئة أكاديمية متكاملة.

معلم يعنّف طالب ابتدائية بجازان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573919.htm

عكاظ (جازان)
تعرض طالب في مدرسة الحسيني الابتدائية بجازان للضرب من قبل معلم وفي أماكن متفرقة من جسده. وقال والد الطالب، إنه تفاجأ بمنظر ابنه عند عودته من المدرسة، حيث كان في حالة يرثى لها، وأضاف بأنه عندما سأل ابنه عن الإصابات التي تبدو على أجزاء من جسده، أخبره أن المعلم ضربه وبقسوة بحجة كثرة استئذانه للذهاب إلى دورة المياه، وأشار إلى أنه نقل ابنه إلى مستشفى صبيا للعلاج، وعندما طلب من الطبيب تقريرا عن الحالة رفض مطالبا بخطاب من

إدارة التربية والتعليم، وقال «توجهت إلى شرطة صبيا، التي بدورها رفضت استقبال البلاغ معللة ذلك بأن القضية من اختصاص إدارة التربية والتعليم، وذهبت لإدارة تعليم صبيا التي استقبلت الشكوى ووعدت بالتحقيق في الحادثة».
مصدر في تعليم صبيا، أكد أن الإدارة تلقت شكوى ولي أمر الطالب، مبينا أن التحقيق سيتم في الحادثة للتأكد من الشكوى.

القانونيون: الواقع مرير .. والموظفون:

حقوقنا بالمزاجية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130218/Con20130218573889.htm

وفاء باداود (جدة)
كشف استطلاع لـ «عكاظ» جهل كثير من الموظفين سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وآلية المطالبة الصحيحة بهذه الحقوق، والتي عادة ما يسلكون آليات توقعهم في المشاكل وتضطرهم إلى ترك العمل أو تحمل الإجحاف والصمت للحفاظ على هذه الوظيفة.
الموظف طارق ياسين «موظف حكومي»، قال: يفترض بأن تكون حقوق الموظف حقا مكتسبا له يحصل عليه دون أن يطالب به ولكن للأسف الواقع غير ذلك تماما حيث نجد موظفين يحظون بترقيات متتالية وإجازات دون مبرر تتخطى الحد الخاص بالعمل وغيرها من تصرفات لا نعي لها سببا وإذا طالبنا بحقنا لا نجد سوى وعود لا تنفذ.
أما الموظف محمد «موظف قطاع خاص»، فأكد أن مسألة الحقوق هي مسألة مزاجية للمسؤول بالدرجة الأولى حيث تجد من لا يستحق ويتهاون في العمل بكل الطرق يحظى بمميزات غير عادية وربما تجاوزت الحدود المنصوص عليها في العقد وإذا ناقشت حقوقك وطالبت بها تجد أما أن تقبل بما يحدث أو ترى مكانا ثانيا ثم تبدأ الضغوط والتطفيش من العمل.
بدورها قالت الموظفة رانيا «موظفة في قطاع خاص»: من المؤسف أننا كموظفات نجهل حقوقنا وعليه فإذا كان صاحب العمل متهاونا في إعطاء الحقوق للموظف فمن السهل فقدانها، وأضافت: من وجهه نظري الخاصة فجميع الحقوق الخاصة بالموظفين هي ممنوحة تخضع لمزاج صاحب العمل أو للواسطة حيث نلاحظ أفرادا لا يملكون أدنى حد من المكافأة في العمل يمنحون حقوقا غير عادية وأتوقع أن هذا هو الحال في معظم القطاعات سواء حكومية أو خاصة .
بينما ترى موظفة أخرى في القطاع الخاص «ن - ك» أن الحقوق الخاصة بالموظف مكتسبة بشرط أن يكون الموظف على علم بها وممنوحة تخضع لتقدير صاحب العمل ومن الطبيعي أن تحتل المجاملات جزءا كبيرا من منح هذه الحقوق للموظف سواء رجل أو امرأة ولكن يتوجب على الموظف المطالبة بحقوقه باستمرار دون يأس.
تلاعب وتحايل
وحول حقوق الموظفين والموظفات وتجاهل أصحاب العمل، يرى المستشار القانوني خالد حلواني، أن حقوق الموظفين كفلها النظام في القطاع الحكومي ولكن في الحقيقة غير كافية، أما في القطاع الخاص والذي يعتبر خاضع للائحة وزارة العمل فالحقيقة إنها منظمة بشكل أكبر وتوجد بها تفاصيل هامة خاصة بالسيدات من ناحية الإجازات وأوقات الحمل والوضع والإجازات المرضية وكذلك ساعات الدوام وقال: لكن للأسف الشديد معظم القطاعات الخاصة لا تطبق هذه الحقوق ولا تنفذها وكثيرا ما يحصل تلاعب وتحايل على الموظفات لتضييع حقوقهن التي كفلها النظام، وأضاف هناك سلبية كبيرة جدا في القطاع الخاص وهو أن القطاع الخاص غير ملزم بزيادات سنوية لراتب الموظف والموظفة وهذه في حد ذاتها من أكثر المساوئ الموجودة في القطاع الخاص حيث أن الموظف في القطاع الخاص قد يبقى عشر سنوات على عقد يجدد سنويا دون أي زيادة ملزمة له في الراتب أو الحوافز ولذلك يجب أن يلزم القطاع الخاص بزيادة سنوية على عقد الموظفين رجالا أو نساء بشكل سنوي وزيادة في الحوافز والمميزات وهذا في نظري أهم الحقوق التي يجب أن تطبق في القطاع الخاص.

ولفت حلواني كثير من قضايا وشكاوى الموظفين والموظفات تدور حول هذا المحور حيث أن الموظف يبقى في المنشئة الخاصة عشرة سنوات ولم يتم أي زيادة في راتبه رغم زيادة خبرته ومهارته في الأداء ولكن يجدد العقد سنويا ولا يزيد الراتب الأمر الذي يجعله يشعر بالإحباط والظلم بعد فترة فيتوجه لترك هذه المنشئة لمنشئة أخرى أو تجده يبحث عن وظيفة في قطاع حكومي، وطالب حلواني أن تلزم وزارة العمل القطاعات الخاصة بزيادة سنوية على راتب الموظفين، مع مراعاة الموظفات من حيث النقل والمواصلات حيث أنه من أكثر المصاعب التي تواجه السيدات في العمل عدم توفر المواصلات، وقال: يجب على وزارة العمل إلزام القطاعات الخاصة التي تضم سيدات يبلغ عددهن أكثر من عشرة كحد أدنى أن توفر وسيلة نقل خاصة تابعة للعمل.

حقوق مغتصبة

أكد المستشار القانوني حلواني، أن هناك اختلافا كبيرا بين القطاع الحكومي والخاص، أهمها الزيادة السنوية في القطاع الحكومي والتي هي كذلك تحتاج إعادة نظر وتقييم لكي تكون أكثر من النسبة التي عليها، أما في القطاع الخاص فلا يوجد زيادة سنوية أبدا إلا إذا تكرم صاحب العمل من فترة وأخرى بمكافأة لموظف واحد أو لمجموعة موظفين ولكن لا توجد آلية نظامية أبدا للزيادات السنوية وهذا من أهم ما يقتل طموح الموظف في المنشئة الخاصة، مشيرا إلى أهمية وجود ضمان لتثبيت واستمرارية الموظف في القطاع الخاص، وقال: واقع حقوق الموظفين سيئ فهي لا مكتسبة ولا ممنوحة بل هي على الورق فقط وغير مطبقة، وأضاف: حقوق الموظفين مغتصبة، وكثير من الموظفين والموظفات إذا لم يشاكس في عمله فلن يحصل عليها وأحيانا يضطر للجوء للمحامين والقضايا لكي يحصل عليها.

ونصح المستشار حلواني الموظفين والموظفات إلى التدرج في المطالبة بالحقوق، وقال: الواجب حسب الأنظمة القضائية التدرج بالمطالبة بحقوقه في جهة عمله حسب النظام أو حسب العقد وأن يوثق مطالباته لجهة عمله بخطابات رسمية ثم بعد ذلك إذا لم يتم الاستجابة له يحق له اللجوء إلى الجهات القضائية في بلده ليتم النظر في مظلمته الوظيفية، وقال: أنصح كل موظف وموظفة في القطاعين الحكومي والخاص في حال حصول أي مظلمة أو سلب لبعض حقوقهم الوظيفية بأن يتبعوا الإجراءات القانونية، لكن مع الأسف الكثير من المتظلمين والذين يطالبون بحقوق وظيفية مسلوبة يرفعون شكاوى إلى جهات غير مختصة بالنظر في الأمر الذي يسبب لهم إهدارا في الوقت دون الحصول على مطالبهم وهذا خطأ فني إجرائي لا ينبغي للموظف أو الموظفة الذي يريد أن يحصل على حقوقه بأسرع وقت أن يلجأ له.

حقوق مكتسبة

من جهتها قالت المحامية نشوه فراج: في اعتقادي أن حقوق الموظف من الجنسين هي حقوق متساوية في مضمونها بشكل عام سواء في القطاع العام أو الخاص، كحقه في الأجر، حقه في الإجازة بأنواعها، حقه في الشكوى والتظلم، حقه في الحصول على الأجرة كاملة أثناء فترة مرضه، حق التعويض عن حوادث العمل أثناء القيام بالوظيفة أو بمناسبتها، عدم اقصائه من عمله إلا بعد التحقيق معه وثبوت مخالفته أو إدانته في حدود ما نص عليه المشرع، وإن تميزت بعض حقوق المرأة بشيء من الخصوصية تقديرا لوضعها فأعطيت بعض الحقوق التي تتعلق بفترة حملها وحضانتها لطفلها، وبين نص النظام هنا على حقها في إجازة وضع للأسابيع الأخيرة قبل الوضع وبعد وضع مولودها لحاجتها للعناية الصحية والراحة وحقها أيضا في إجازة الأمومة لرعاية طفلها، والنص أيضا على عدم فصلها من عملها أثناء فترة إجازة الوضع.

وأشارت المحامية نشوه، بعض حقوق الموظف في القطاع العام هي أكثر وضوحا وتنظيما عنها في القطاع الخاص خصوصا فيما يتعلق بعملية الترقية وزيادة الرواتب فهي تعتمد على معايير وإجراءات واضحة في نظام الخدمة المدنية وبالمقابل نجد في القطاع الخاص تعتمد في معاييرها على تقدير صاحب العمل، وقالت: تختلف آلية حصول الموظفين على حقوقهم بين القطاع الحكومي والخاص، لاسيما في حالات الفصل من العمل، حيث نجد في القطاع الحكومي أن على الموظف أن يمر بإجراءات التحقيق عبر لجان نظمها المشرع قبل الشروع في فصل الموظف في حال ثبتت مخالفته أو إدانته داخل الجهاز الإداري، وفي حال اعتراضه على قرار الفصل، له الحق في التوجه للمحكمة الإدارية وتقديم استدعاء أمام المحكمة، والأمر يختلف في القطاع الخاص ففي الغالب تتم عملية الفصل ويكون التظلم والشكوى بعد صدور قرار الفصل وتتعاظم المشكلة إذا لم يستند قرار الفصل على سبب مشروع كما نص على ذلك نظام العمل، وهذا الأمر يشعر الموظف بحالة من عدم الاستقرار خصوصا عندما يطال أمد نظر شكواه وليس له حق الالتحاق بأي عمل خلال فترة نظر قضيته.

وأكدت المحامية نشوه على أن حقوق الموظف هي حقوق مكتسبة اكتسبها بقوة النظام فعلى سبيل المثال لا الحصر حقه في الأجر وحقه في الإجازة وحقه في مكافأة نهاية خدمته قد كفلها له النظام ولا يجوز حرمانه منها أو التنازل عنها وأرى من ناحية أخرى أن هناك حقوقا تمنح للموظف نتيجة لجهده وكفاءته في العمل وتميز أداءه كالمكافأة والترقية فهي ليست حقا ملزما للجهة التي يعمل لديها أو حقا مكتسبا بل هي في اعتقادي مرتبطة بجدارة الموظف ومدى استحقاقه لها.

جهل الآلية

ولفتت نشوه في حال منع الموظف من حقوقه فهناك جهات للتظلم والشكوى وضعت من قبل المشرع لحماية الموظف سواء في القطاع الخاص أو العام عبر إجراءات نظامية يتوجب على الموظف المضي فيها للحصول على حقوقه في حال تم التعدي على أي من حقوقه من قبل الجهة التي يعمل لديها فعلى سبيل المثال يجوز لموظف الحكومة تقديم شكواه أمام لجنة التظلمات التابعة لجهة عمله وفي حال اعتراضه على قرار اللجنة يجوز له التقدم بشكواه أمام المحاكم الإدارية وبالنسبة للقطاع الخاص هناك مكتب العمل الذي يستقبل شكاوى وتظلمات موظفي القطاع الخاص وعرضها على الهيئة العمالية الابتدائية كأول درجة في التقاضي ثم الهيئة العليا كدرجة أعلى في عملية التقاضي.

الأنظمة تحتاج للتحديث

وحول قضية حقوق الموظفين والموظفات، قال رجل الأعمال عبدالرحمن السعداوي: حقوق الموظفين نوعان مكتسبة وهي التي تنص عليها الأنظمة في المملكة من راتب وأمان وظيفي وتأمينات وتوفير البيئة المناسبة وساعات العمل حسب النظام وحفظ الكرامة والبدلات، أما الحقوق الممنوحة فهي الحوافز والمكافآت ومن الطبيعي أن نجد بعض الاختلاف في الأنظمة في القطاع الحكومي عنه في الخاص حيث تخضع الأخيرة لتقدير صاحب العمل وعلى الموظف لضمان أخذ حقوقه كاملة أن يطلع على الأنظمة والقوانين في مكتب العمل والعمال وفي حال وقوعه في أي مشكلة التوجه إلى هذا القطاع الأخذ النصيحة لأن هناك قسما خاصا لفض النزاعات، مؤكدا بأن الأنظمة الموجودة في المملكة تحتاج إلى تحديث بما يتماشى مع العصر حيث أن بعض الأنظمة لا تنصف الموظف في الوقت الحاضر.

حقوق المرأة مهدرة

أما نائب رئيس اللجنة الصناعية بغرفة جدة ونائب رئيس اللجنة العليا لاتحاد المستثمرات العرب ألفت قباني، فوصفت حقوق المرأة في القطاع الخاص بـ(المهدرة)، وطالبت بزيادة الوعي القانوني لدى جميع المواطنين بشكل عام والمرأة على وجه الخصوص في ظل الكثير من الحقوق الضائعة نتيجة عدم الإلمام باللوائح والأنظمة ومعرفة واجباتها وحقوقها وقالت: للأسف الشديد تتفاوت حقوق المرأة العاملة والموظفة بين القطاعين العام والخاص، ففي حين لا تظهر الشكوى لدى العديد من النساء اللاتي يتعاملن مع الجهات الحكومية نظرا للتطبيق الصارم للوائح والأنظمة، تتعالى أصوات الشكوى من العاملات في الشركات والمؤسسات الخاصة في ظل تدني الرواتب وعدم استلام الرواتب بانتظام وعدم المساواة بين العاملات في نفس المجال اللاتي تملك نفس الكفاءة أو التأهيل.. وأكثر من ذلك ضياع الحقوق، وأضافت لابد أن ننتقل من مرحلة الأمل والتمني إلى الحق الواجب والملزم، حيث أن هناك إشكالية في العرف والعادات والتقاليد مازالت قائمة متحجرة مع وجود الحقوق القانونية للمرأة، فالغريب أنه حتى الآن ليس لديها أهلية كاملة للتقدم لأي وظيفة بدون موافقة ولي الأمر.. ومن المهم وضع قوانين وأحكام شرعية لعمل المرأة تكون ملزمة ومتفق عليها شرعا وقانونا، ولا نعطي لأحد أن يحرم ويحلل على كيفه.

إعادة النظر في المواد

وطالبت ألفت قباني بضرورة إعادة النظر في المواد التي نص عليها نظام العمل فيما يكفل حقوق المرأة وخاصة فيما يتعلق بساعات الدوام وراتبها، فعند الولادة تحرم من نصف راتبها مع أنها تقوم بدور أكبر وأهم لتواجدها كأم ومربية أجيال، كما ينبغي إعادة النظر في المواد المرتبطة بالمكافآت والرواتب والإجازات.. فمثلا (90 %) من الأمور المرأة والرجل سواسية، لكن لابد أن ينظر للمرأة باعتبار أكثر أولها قضية الإنجاب، وعلينا الأخذ بتجارب الدول المتقدمة لعمل المرأة في الدول القريبة والمماثلة في عاداتنا وتقاليدنا.

وشددت قباني على أهمية رفع الثقافة الحقوقية لدى المواطنين بشكل عام، مشيرة إلى أن هناك مستشارا قانونيا لكل فرد أو طالب عمل أو مؤسسة في الدول المتقدمة، وأن معرفة الحقوق والواجبات أحد أهم عوامل النجاح في الحياة العامة، وواحدة من مظاهر التحضر في ظل المتغيرات التي طرأت على المجتمع، لذا لابد لنا في الوطن العربي أن تكون الجهة القانونية الاستشارية أول خطوة نلجأ لها عند الإقدام على أي فعل أو ردة فعل، مطالبة في الوقت نفسه بأن تعمل المرأة على رفع مستواها في الأمور القانونية العلمية والعملية.

القوانين واحدة

وأشارت نائب رئيس اللجنة الصناعية بغرفة جدة أن القوانين واحدة بالنسبة لحقوق المرأة الموظفة سواء خلال فترة العمل أو بعد نهاية الخدمة بالقطاعين الخاص والعام لكن الفارق دائما يكون في التطبيق، وقالت: من حق المرأة حسب نظام وزارة العمل التوظيف في كل المجالات التي تتفق مع طبيعتها، ويحظر تشغيلها في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة، ولا يجوز تشغيل النساء أثناء فترة من الليل لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من وزير العمل، وللمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة الأسابيع الأربعة السابقة على التاريخ المحتمل للوضع،

والأسابيع الستة اللاحقة له، كما يحظر تشغيل المرأة خلال الأسابيع الستة التالية مباشرة للوضع، وأضافت النظام يلزم صاحب العمل أن يدفع إلى المرأة العاملة أثناء انقطاعها عن عملها في إجازة الوضع ما يعادل نصف أجرها، إذا كان لها خدمة سنة فأكثر لدى صاحب العمل، والأجرة كاملة إذا بلغت مدة خدمتها ثلاث سنوات فأكثر يوم بدء الإجازة، وعلى صاحب العمل توفير الرعاية الطبية للمرأة العاملة أثناء الحمل والولادة، ولا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء تمتعها بإجازة الوضع، وكذلك أثناء فترة مرضها الناتج عن الحمل أو الوضع، وعلى صاحب العمل في جميع الأماكن التي يعمل فيها نساء وفي جميع المهن أن يوفر لهن مقاعد، تأمينا لاستراحتهن.

التفريط في الحقوق

ولفتت ألفت قباني إلى بعض الحقوق التي تفرط فيها الكثير من العاملات مشيرة أن القانون يلزم صاحب العمل الذي يعمل لديه خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكانا مناسبا يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر، ويجوز للوزير أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مدينة واحدة أن ينشئ دارا للحضانة بنفسه أو بالمشاركة مع أصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها، أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات وذلك أثناء فترات العمل، كما أن للمرأة العاملة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة بأجر كامل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ الوفاة.

سيارات غير مهيأة لنقل الطلاب المعاقين في تبوك

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/18/728272

تبوك – صالح القرعوطي

طالب عدد من أولياء أمور الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، الجهات المختصة بإيجاد حلول سريعة لمشكلة نقل أبنائهم إلى مدارسهم، بعد مضيِّ شهرين على توقف الشركة المسؤولة عن نقلهم لعدة أسباب؛ تضاربت ما بين انتهاء عقدها ووضع الإدارة بعض الملاحظات عليها. مشيرين إلى أنهم يجدون صعوبة في نقل أبنائهم لمدارسهم في ظل ارتباطهم بأعمالهم.

من جهته، أكد مالك شركة ناقل المتعهدة بنقل الطلاب خالد إسماعيل البلوي، لـ«الشرق»، أن جميع سائقيه تسلموا كامل مستحقاتهم بنهاية شهر صفر الماضي، الذي يصادف نهاية العقد مع إدارة التربية والتعليم، مضيفاً أن قرار التجديد أو إحلال بديل يتناقل من لجنة إلى أخرى في إدارة التعليم ولم يتخذ بشأنه قرار بعدُ، بالرغم من تضرر ألفي طالب وما يقرب من 1487 طالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

من جهتها، حصلت «الشرق» على بيان من إدارة التربية والتعليم في منطقة تبوك؛ يوضح أن النقل المدرسي يشمل نقل طالبات التعليم العام، وهو مسند إلى شركة حافل بعقد وزاري لمدة ثلاث سنوات، أما نقل طالبات التربية الخاصة فقد وقّعت الوزارة عقداً مع شركة أخرى ولم تباشر العمل حتى الآن. أما نقل طلاب التعليم العام والتربية الخاصة بنين، فقد طرحت منافسة لعدة مرات ولم تتقدم سوى شركة ناقل، ولم توافق الوزارة على توقيع العقد معها، وأدى ذلك إلى عمل عقود فردية مع متعهدين، من ضمنهم شركة ناقل للفصل الدراسي الأول حتى نهاية السنة المالية 1434/2/18، على أن تستوفى شروط النقل. وأضاف البيان، إنه تم أخذ تعهد على الشركة بتصحيح الملاحظات الموجودة عليها، ومنها عدم وجود كروت التشغيل للمركبات، وعدم تجديد بعض الاستمارات المنتهية للمركبات، وعدم تغيير بعض المركبات غير الصالحة للعمل التي تفتقد قواعد السلامة.

من جهة أخرى، كشفت مصادر «الشرق» أن إدارة التعليم في منطقة تبوك تعاقدت مع سائقين بسيارات شخصية لتأمين توصيل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المحافظات والقرى حتى الانتهاء من التعاقد مع الشركة المشغلة، بالرغم من تحفظ أولياء الأمور على موديلات السيارات وعدم ملاءمتها الطلاب، خصوصاً ذوي الإعاقات.

القصاص من "الأب القاتل".. جدل شرعي وحقوقي

فقهاء وقضاة يطالبون بأنظمة لحماية الأبناء من سطوة بعض الآباء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=133925&CategoryID=4

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

لم يدرك وسام وشموخ ولمى وأحمد وغيرهم من الأطفال أن نهاية حياتهم ستكون على يد آبائهم الذين يجب عليهم حمايتهم لا قتلهم، في حين أنهم لم يكونوا الأوئل وليسوا الأخيرين، إذ سبقهم منذ سنوات غصون وشرعاء وأريج وبلقيس وغيرهن ممن لقين المصير نفسه في ظل عدم وضع حد للعنف الأسري وقتل الأبناء، وعدم صدور نظام حماية الطفل من الإيذاء، والذي لم ير النور حتى الآن، فضلاً عن تخفيف الأحكام على بعض الذين قتلوا أبناءهم، والاكتفاء بالسجن لسنوات لا تتجاوز خمسة أعوام.. وهي الحق العام.

سن أنظمة وقوانين

نائب لجنة المحامين بالغرفة التجارية بمنطقة عسير، المحامي محمد القحطاني، طالب بسن قوانين وأنظمة صارمة ورادعة لقضايا العنف الأسري وحماية الأبناء، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد قاتلي أبنائهم حتى تكون رادعة، وفرض العقوبات الصارمة لقضايا العنف الأسري، والتي تمنع تكرار مثل هذه الجرائم في مجتمعنا وتحمي الأبناء، مؤكداً أن الأم لها الأحقية في المطالبة بالقصاص من قاتل ابنها حتى لو كان والده، كونها من أولياء الدم، وفقا للضوابط الشرعية.

ويرى القاضي السابق والمحامي عبدالعزيز القاسم أن أساس المشكلة في المملكة هو استمرار العمل بقرار صدر قبل ما يزيد عن سبعين سنة، يقضي بأن سقوط القصاص في العمد عقوبته الحبس خمس سنوات، وهذا ما يجب تصحيحه لتكون العقوبة رادعة ومهيبة، مضيفاً أن الفقهاء استندوا في منع القصاص على حديث ضعيف طبقا لرأي أغلبية المحدثين، وعززوا هذا الاستدلال بأن الأب سبب وجود الابن فكيف يقتل به؟ هذا رأي أغلب الفقهاء، لكن ذهب بعضهم إلى أن حق القصاص واجب؛ لضعف الحديث، ومنهم من فرّق بين تعمد القتل بإصرار كالذبح أو الضرب بالسيف، وبين ما لو كان القتل أقل عمدية من ذلك.

الرأي الشرعي

ويوضح المستشار القانوني، مشاري المقاطي، أن الكثيرين يعتقدون أن الأب إذا قتل ابنه لا يقاد به، لقول النبي صلى الله عليه وسلم "لا يقاد الوالد بالولد"، وقد اختلف الفقهاء حول هذه المسألة على آراء كثيرة.

فالرأي الأول يتمثل في ألا يقتل الوالد بولده، وبهذا قال الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية، وأدلتهم في ذلك قوله تعالى " ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين، أن أشكر لي ولوالديك إلي المصير، وإن جاهداك على أن تشرك بي..."، وقوله تعالى " إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".. فالآيات تدل على وجوب طاعة الوالدين، وهذا أمر مطلق عام، فغير جائز ثبوت حق القود، أي يؤخذ ويقتل به، لأن قتل الوالدين يضاد طاعتهما. ويظن أصحاب هذا الرأي أن الفرع لا يكون سبباً في انعدام الأصل، وقد استدلوا بحديث حنظلة ـ رضي الله عنه ـ عندما طلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل والده، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان والده مشركاً محارباً لله ورسوله مع قريش.

أما القول الثاني فينص على أن يقتل الوالد بولده. والقائلون بهذا ابن نافع وابن المنذر وداود الظاهري، وأدلتهم في ذلك عموم الآيات والأحاديث الدالة على القصاص كقوله تعالى " كتب عليكم القصاص في القتلى... "، وقوله تعالى" النفس

بالنفس "، وقوله تعالى "ولكم في القصاص حياة"، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "المؤمنون تتكافأ دماؤهم".
ويرى أصحاب هذا الرأي أن الأب والابن حران مسلمان من أهل القصاص، فوجب أن يقتل كل واحد منهما بصاحبه.
أما الرأي الثالث فينظر في حالة القتل، فإذا أمسكه وذبحه ذبح الشاة يقتل، وبهذا قال المالكية. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه من غير المحتمل أن يمسك الرجل ابنه ويذبحه ذبح الشاة ويكون قصده التأديب، لأن عمله هذا ينافي مقصده، ولأنه "الأب" أصبح منزوع الشفقة والعطف فيعامل كما يعامل الأجنبي بالقصاص.

فرق بين الأب والأم

الرأي الرابع فرق أصحابه بين الأب والأم فقالوا: لا يقاد بالأب، ولكن يقاد بالأم، وبهذا قال الأمامية ورواية عن أحمد، وأدلتهم في ذلك قوله تعالى " كتب عليكم القصاص"، وكذلك قوله تعالى " النفس بالنفس". ولم يفصل حملها على العموم إلا ما أخرجه الدليل، فالأب لا يقتل بولده سواء قتله بالسيف حذفاً وذبحاً وعلى أي وجه كان، لقوله صلى الله عليه وسلم "لا يقتل والد بولده "، فالأب أخرجه الدليل من العموم، والأم تقتل بولدها، لأنه لا ولاية لها عليه، فتقتل به كالأخ.

تعذيب الأبناء وقتلهم

ويرى المقاطي أنه مع كثرة قضايا تعذيب الأبناء وقتلهم دون ذنب، قد تكون هناك حالات ناتجة عن استخدام المواد المؤثرة عقلياً، مثل تعاطي المخدرات والمسكرات، حيث لا يكون عندهم الضمير الكافي للإحساس بما يقدمون عليه. وبما أن الشريعة الإسلامية تحرم الاعتداء على النفس كجريمة بدون تفضيل في الأنفس، سواء أكانت نفس طفل أو رجل أو امرأة، كما لا يهم اللون أو المكانة أو الوظيفة أو الحسب والنسب، فمناط الحماية في الشريعة هو النفس الإنسانية ذاتها، مما يدل على أن الشريعة الإسلامية تحمي النفس الإنسانية ولا تهدرها بدون حق أو سبب، وتأكيداً على ذلك جعل قتل نفس واحدة مساويا لقتل الناس جميعا، فقال تعالى "فكأنما قتل الناس جميعاً"، والتشبيه هنا يدل على اهتمام الإسلام بالنفس الإنسانية وعظم جريمة القتل، فحق الحياة من الحقوق الثابتة لكل فرد في المجتمع بقدر المساواة، "لذا أرى ضرورة الأخذ برأي قتل الأب قاتل ابنه لرجحته، كما يمكن الرد على من يقول إن الفرع لا يكون سبباً في انعدام الأصل، ويستند في أحكامه على قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يقاد الوالد بالولد" بأنه يمكن أن يكون الفرع سبباً في انعدام الأصل، ومثال ذلك لو زنى الأب بابنته فإنه يرجم، وتكون البنت سبباً في إعدام أبيها الذي كان سبباً في وجودها".

تبني ثقافة دينية خاطئة

من جهتها اعتبرت مديرة وحدة الحماية والضيافة بالرياض، الدكتورة موضي الزهراني، أن هذا تبنٍ لثقافة دينية خاطئة، وقالت: للأسف هذا تبني ثقافة دينية خاطئة لم ينادِ بها ديننا الإسلامي السمح الذي تنص شريعته على التكافل والرحمة بالضعفاء.. إذ اتخذوا حديث "أنت ومالك لأبيك" شماعة يعلقون عليها مبرراتهم وأفعالهم غير الإنسانية تجاه أبنائهم! فالآباء والأمهات، الذين لا يراعون الله في ا لأمانة التي بين أيديهم تطبق بحقهم العقوبة الشرعية التي يستحقونها، ويتم التشهير بهم ليكونوا عبرة لمن لا يعتبر. ودعت الزهراني إلى عدم سكوت الأمهات على تعذيب أبنائهن، وقالت: يجب عدم السكوت على الأمهات اللواتي يصمتن على تعذيب أطفالهن لسنوات، ويعتبرن شريكات في الجريمة، خاصة إذا دُفعت روح الطفل البريئة ثمنا لهذه التربية المعنفة، مضيفة أنها لاحظت خلال معايشتها لحالات العنف ا لأسري للأطفال عدم مبالاة الأسر المعنفةبالآثار المترتبة على أطفالهم! "وكثيرا ما يردد المعتدي من أحد الوالدين "أنه حر وهذا ابنه ويربيه بالطريقة التي يراها، أو تربى عليها هو أو أجداده ولم تؤثر فيهم"! بالرغم من أنهم غير مدركين أن شخصياتهم مضطربة وعدوانية، وإلا فكيف أصبحت تربيتهم معذبة لأطفالهم؟".

القتل محرم بالكتاب والسنة

ويقول المستشار القضائي والنفسي، الدكتور صالح اللحيدان، إن القتل محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وقامت العقول السليمة والفطرة المستقيمة على تحريم هذا الشيء ونبذه والابتعاد عن أسبابه، سواء كانت حسية أو معنوية أو خلقية أو أدبية أو أمنية.. من هذا المنطلق كافة ال ذين تكلموا في التاريخ عبر القرون المتطاولة جعلوا إهدار النفس من الجرائم الكبيرة، حتى عند الذين لا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى، والفطرة تنكر هذا الشيء وتنبذه ولا تريده، على أساس أنه إزهاق روح بوجه غير شرعي.

وفيما يتعلق بقتل الأبناء من قبل الأب أو الأم، وقتل الأب من قبل الأبناء، رأى اللحيدان ضرورة إخضاع الأمر لدراسات علمية قضائية، ودراسات نفسية فسيولوجية إكلينيكية، "لأن القتل حسب قراءاتي القضائية وسياسة الإدارة العليا فيما يتعلق بجنايات النفس وما دون النفس يعتبر بحد ذاته ليس مرضا، بل عرض لمرض. ولابد أن يبحث المرض والغوص في الحقيقة ذات الأبعاد والمرامي لكي نقطع هذه الوسائل، لأن وضع الوقاية قبل أن يقع الأمر خير من العلاج، ولأن العلاج قد يكون مضطردا، وإذا كان كذلك، وأصبحت ظاهرة قد تخفف الأحكام، لذا نجد في بعض الدو ل الأوروبية القاتل يسجن سنين طويلة تصل للمؤبد".

ويضيف أنه من خلال الدراسات النفسية، وما عرض عليه قديما في مجلس القضاء بوزارة العدل فإن القتل من قبل الأب أو الأم يكون مدفوعا كالدفاع عن النفس، أما إذا كان الأب مريضاً نفسياً ويخفي مرضه حتى عن زوجته وأبنائه، خصوصاً أن المرض العقلي ومرض الكآبة الحادة والاكتئاب المزمن وما يسمى بالبارونيا منتشرة عند معظم سكان العالم، خاصة في دول الخليج لأسباب متعددة، لذا يجب بحث الملف، مع عدم قبول كل ادعاء بالمرض النفسي. ويجب ألا يكون ذلك مشجبا يُعلق عليه، بل يجب بحث المسألة طبيا من هيئة طبية مستقلة ذات موهبة وقدرات فذة لاستخرا ج الدوافع وإبراز النتائج، فيحكم القاضي من خلال ذلك.

وطالب اللحيدان القضاة في المملكة والعالم الإسلامي، وخاصة في دول الخليج، أن يكون لديهم نوع من بعد النظر فيما يتعلق بإيقاع الحكم على الجناية، مضيفاً: "لأن السجن كسجن لا أرى أنه كاف، خاصة إذا انعدمت الوسائل، وليس مريضا ولا يتعاطى بعض الممنوعات الدافعة، وليس ه ذا سلوكا مشينا في طفولته المبكرة"، داعياً إلى أن يتميز القضاة بسعة اطلاع متين وعميق، وأن يجمعوا كافة الشبه والوسائل للوصول إلى النتيجة الدافعة لهذا العرض الذي سبقه المرض، ويجب أن يكشفه القاضي ورجل الأمن.

ضبط 16 ألف "شهادة مزورة".. والمتهمان "دكتور" وابنته

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133918&CategoryID=5

بريدة: واس

أوقعت شرطة منطقة القصيم الليلة قبل الماضية، بمقيم عربي يحمل شهادة الدكتوراه، وابنته "في العقد الثالث من العمر" بعدما تبين أنهما يديران معملا متكاملا يحوي أدوات لتزوير الشهادات الجامعية والمعاهد الأهلية بالمملكة ومعاهد أجنبية، وأختاما رسمية لجامعات وكليات ومعاهد سعودية وأجنبية، وأختام تصديق على صحة الختم، وأختاما لإدارات حكومية خدمية بلغ عددها 32 ختما. كما تم ضبط أكثر من 16 ألف شهادة مزورة لجميع المراحل منها ما هو جاهز للتسليم والأغلب معدة لذلك، طبقا للناطق الإعلامي لشرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان، والذي قال إن دور الفتاة تركز على مساعدة والدها في إعداد وتنسيق وتجهيز الشهادات المطلوبة، التي قامت بتهريبها من دولة عربية.

وأشار الهبدان إلى أن شعبة التزييف والتزوير بإدارة التحريات والبحث الجنائي قامت بكافة الإجراءات الأولية مع المتهمين، وتم إيقافهما رهن التحقيق تمهيدا لإحالة كامل أوراق القضية لجهة الاختصاص.

"التربية": 13٪ من المدارس الأهلية لم تطبق زيادة "الرواتب"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133919&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي

أكدت مدير عام التعليم الأهلي والأجنبي للبنات بوزارة التربية والتعليم عواطف الحارثي أن 13% من المدارس الأهلية ما زالت لم تلتزم بقرار رفع رواتب المعلمين والمعلمات، وأن 87% من المدارس بمختلف مناطق ومحافظات المملكة التزمت بالقرار.

وأضافت أن الوزارة ترفع تقريرا شهريا لحال المدارس الأهلية، ولمسنا تقدما وتفاعلا من المستثمرين في القطاع التعليمي، كما تم رصد حالة من الاستقرار والثبات للمعلمات في المدارس الأهلية التي نفذت تحسين الرواتب.

جاء ذلك أمس خلال ورشة العمل التي تقيمها وزارة التربية والتعليم بمشاركة من وزارة التعليم العالي لبناء معايير منظمة للقسائم التعليمية في المدارس الأهلية وتستمر حتى يوم غد الأربعاء بمشاركة 25 تربويا وتربوية في إدارات التعليم الأهلي والأجنبي، وتناقش الآلية المقترحة لشراء المقاعد الدراسية في المدارس الأهلية من قبل الدولة والتي افتتحها مساعد مدير عام التربية والتعليم لشؤون تعليم البنين عبدالرحمن الصخيري وذلك بحضور مديري التعليم الأهلي والأجنبي بجهاز الوزارة للبنين والبنات.

وأشارت المديرة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي للبنات عواطف العرابي إلى صدور أوامر وقرارات بمرسوم ملكي تهدف إلى الاستثمار في التعليم الأهلي، موضحة أن الورشة تهدف إلى شراء مقاعد دراسية مقابل رسوم تتكفل بها الدولة كما هو مطبق ومعهود في التعليم العالي ببلادنا وكثير من الدول، مبينة أن الورشة تحوي أوراق عمل كثيرة ستثري الميدان بما يعود بالنفع والفائدة على الجميع.

من جانبه، ذكر المدير العام للتعليم الأهلي والأجنبي بالوزارة الدكتور محمد العتيبي أن التعليم الأهلي يحظى بالاهتمام والرعاية، مبينا أن المتتبع لصدور القرارات والتنظيمات يلمس جملة من الاستراتيجيات التي تسعى لتعزيز الشراكات في هذا الجانب.

تنظيم "كفالة" أبناء "زوجات الأجانب"

بقاء من هم دون الـ18 على كفالة والدهم.. و"تجديد إقامات" الأزواج عبر "الأسرة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133897&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

اعتمدت المديرية العامة للجوازات 4 ضوابط تنظيمية لكفالة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وذلك في أعقاب صدور توجيه وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بضرورة معالجة الآثار السلبية المترتبة على هذا النوع من الزيجات.

وتنص التنظيمات التي تحصلت "الوطن" على نسخة منها، على بقاء الأبناء ما دون سن الثامنة عشرة على كفالة والدهم في حال كان موجودا على أراضي المملكة، وتحويل الأبناء ما فوق ذلك السن على كفالة والدتهم السعودية بإجراء يسمى "تحويل تابع إلى رب أسرة" دون رسوم من قبل المستفيدين، فيما تنص التنظيمات كذلك على أن تجديد إقامة الأزواج يكون عن طريق الأسرة ولا يمر عبر اللجنة التي كانت تتولى هذا الأمر في السابق.

وتضمنت الإقامات الجديدة الخاصة بأبناء السعوديات والمصدرة من الجوازات، السماح لأبناء المواطنة بالعمل عكس السابق والذي يمنع لأبنائها بالعمل تحت مسمى "غير مصرح له بالعمل".

وفيما يتعلق بالمحاور الخاصة بالبند الثالث فقد أوضحت نسخة الضوابط أن المحاور تتمثل في نموذج اللجنة موضح فيه أنه معفي من الرسوم لأنهم أبناء المرأة السعودية، وصورة من الهوية الوطنية للأم مصدقة، وصورة من شهادة الميلاد المثبت فيها اسم الأم مصدقة، صورة من عقد الزواج مصدق، وصورة مصدقة من جواز سفر الابن المراد تجديد إقامته.

وتأتي هذه التنظيمات على خلفية توجيه وزير الداخلية الذي صدر قبل نحو شهر، وانفردت به "الوطن"، لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على زواج السعوديات بغير سعوديين والذي تضمن ثلاثة بنود أولها منح أولاد المواطنة المقيمين في المملكة كفالة والدتهم، وحق طلب استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة للإقامة معها على كفالتها وليس عليهم ملحوظات أمنية، إضافة إلى تحمل الدولة رسوم إقامة أولادها، والسماح لهم بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص دون نقل كفالتهم، ومعاملتهم كالسعوديين في "الدراسة والعلاج" واحتسابهم ضمن نسب السعودة في القطاع الخاص.

يذكر أن توجيه وزير الداخلية قد تم تعميمه على 5 وزارات وبعض أمراء المناطق، لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على زواج السعوديات بغير سعوديين، وخلال ذلك بدأت المديرية العامة للجوازات بفروعها، فعليا في تطبيق الخطة الخاصة بمعالجة أوضاع أبناء السعوديات من آباء أجانب، إنفاذا لتوجيهات وزارة الداخلية بهذا الخصوص.

مجلس الوزراء يقر مركز المصالحة لتخفيف أعباء المحاكم وينشئ مجلس إدارة موحدا للمدن الطبية و"التخصصية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133922&CategoryID=5

الرياض: واس
وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على تنظيم مركز المصالحة، وتفعيل خيار البدائل الشرعية لتسوية المنازعات عن طريق المصالحة والتوفيق، وفق عمل مؤسسي منظم في جوانبه الإجرائية وترتيباته الإدارية.
ويهدف القرار إلى تخفيف العبء على المحاكم وتقليص مدد التقاضي مع وجود الضمانة الشرعية والنظامية بحق التقاضي للجميع عند عدم الرغبة ابتداء في سلوك هذا الخيار.
كما أقر المجلس إنشاء مجلس إدارة موحد يسمى "مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة " يقتصر دوره على المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة.
وفي مستهل الجلسة تقدم مجلس الوزراء لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني والأسرة الكريمة وشعب المملكة بأحر التعازي وصادق المواساة في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله -، سائلين الله أن يغفر له ويسكنه فسيح جناته. كما أعرب سمو ولي العهد - أيده الله - عن الشكر والتقدير لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول الشقيقة والصديقة ولجميع المعزين على ما عبروا عنه من مشاعر صادقة تجاه المصاب الجلل.
مستجدات دولية
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء بحث بعد ذلك عددا من القضايا السياسية في ضوء المستجدات على الساحة الدولية، وتطرق في هذا الشأن إلى الأزمة السورية، مؤكدا أهمية توحيد الرؤية الدولية في التعامل مع هذه الأزمة وضرورة نقل السلطة والإيقاف الفوري لسفك دماء الشعب السوري، والخروج بموقف صلب يحفظ لسورية أمنها واستقرارها ووحدتها الترابية، ويستجيب لتطلعات الشعب السوري المشروعة.
ونوه المجلس بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بتعاون الأمم المتحدة مع مراكز مكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة، مقدرا لجميع المشاركين في المؤتمر جهودهم ، مما يؤكد أن مكافحة الإرهاب مسؤولية عالمية مشتركة وعمل تكاملي يستوجب جهودا دولية للتصدي للإرهاب صونا لحياة الأبرياء وحمايتهم وحفظ الأمن والسلم في العالم.
ابتعاث خارجي
وفي الشأن الداخلي رفع المجلس الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على صدور موافقته الكريمة على تمديد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمرحلة ثالثة مدتها خمس سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الحالية في نهاية العام المالي 1435 - 1436، كما نوه بتنظيم المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية الذي ينظمه كرسي الدراسات القرآنية وعلومه في جامعة الملك سعود بالرياض.
وأفاد الدكتور خوجة، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر عددا من القرارات.
جوانب تنظيمية
بعد الاطلاع على المحضر (الواحد والخمسين بعد المائة) للجنة العليا للتنظيم الإداري الخاص بدراسة الجوانب التنظيمية الواردة في مشروع لائحة تنظيم أعمال مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة، أقر مجلس الوزراء عددا من الإجراءات من بينها ما يلي:
أولا: إنشاء مجلس إدارة موحد يسمى " مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة "يقتصر دوره على المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة.

ثانيا: مع عدم الإخلال باختصاصات مجلس الخدمات الصحية المقرة نظاما يعتبر مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة السلطة المهيمنة على جميع شؤون المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة، وتصريف أمورها واتخاذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها.
ثالثا: يكون للمجلس أمانة عامة تسمى "الأمانة العامة لمجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة" تقوم بالترتيبات التنظيمية والإدارية والفنية المساندة التي تسهم في إنجاح عمل المجلس.
رابعا: يعتمد ضمن الميزانية العامة لوزارة الصحة ميزانية خاصة باسم ميزانية "أمانة مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة "ويصرف منه على أعمال المجلس ولجانه ومكافآت أعضائه وأمانته وفقا للأنظمة واللوائح المالية المعمول بها.
خامسا: يكون لكل مدينة طبية ومستشفى تخصصي تابع لوزارة الصحة مدير عام تنفيذي يصدر بتكليفه قرار من وزير الصحة، يتولى إدارة المدينة الطبية أو المستشفى التخصصي وتصريف شؤونه.

اتفاقية نقل المحكومين

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (58/138) وتاريخ 22/ 11/ 1433، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 4/ 5/ 1433 الموافق 27/ 3/ 2012 بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

محميات طبيعية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض سمو رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع النظام الأساسي للاتحاد العربي للمحميات الطبيعية، بالصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

مركز المصالحة

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم مركز المصالحة بالصيغة المرفقة بالقرار.

ومن أبرز ملامح التنظيم:

1 - تفعيل خيار البدائل الشرعية لتسوية المنازعات عن طريق المصالحة والتوفيق، وفق عمل مؤسسي منظم في جوانبه الإجرائية وترتيباته الإدارية، وهادف إلى تقريب وجهات النظر واحتواء المنازعات بأسلوب التصالح والتراضي مع تعزيز قيم العفو والتسامح بين أفراد المجتمع.

2 - تخفيف العبء على المحاكم وتقليص مدد التقاضي مع وجود الضمانة الشرعية والنظامية بحق التقاضي للجميع عند عدم الرغبة ابتداء في سلوك هذا الخيار، ومع إبقاء حق المتقاضين في طلب اللجوء للقضاء انتهاء عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف.

تهرب ضريبي

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (60/142) وتاريخ 29/ 11/ 1433، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية التشيك لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل الموقعة في مدينة (براغ) بتاريخ 4/ 5/ 1433 الموافق 25/ 4/ 2012، بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق مجلس الوزراء على تعيين المهندس سعد بن حمدان الحمدان وكيل وزارة المالية لشؤون الإيرادات عضوا في مجلس إدارة شركة المياه الوطنية لإكمال دورة المجلس الحالية، وذلك بدلا من أسامة بن عبدالعزيز الربيعة.

جدول أعمال

إضافة إلى ما سبق، ناقش مجلس الوزراء عددا من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لأعوام مالية سابقة لكل من هيئة الري والصرف بالأحساء، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وقد أحاط المجلس الموقر علما بما جاء في التقارير سالفة الذكر.

الحياة
AL HAYAT

مباني حي المروة" مهددة بالانهيار... وأمانة جدة"تتبرأ من المسؤولية!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/484577

جدة - معاذ العمري

ما بين عشية وضحاها، تحول السكن في بنايات حي «المروة 6» إلى «كارثة»، بعد أن غمرت المياه الجوفية طرقات الحي منذرة بانهيار المباني التي تخالف شروط ومواصفات الأمانة في البناء، ليقف أهالي الحي بين مترقب لانهيارها ومنقذ لها.

وتقدم سكان الحي بشكوى إلى أمانة جدة تفيد بتأثير المياه الجوفية على البنايات والعمائر في المنطقة، بينما فاجأهم مندوب أمانة جدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) بعد أن وقف على الحالة بقوله «ابحثوا عن جمعيات خيرية تؤويكم»، على حد قولهم.

وأكد المتحدث الرسمي لإمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري لـ «الحياة» أنه في حال تقدم السكان المتضررون بشكوى رسمية إلى الإمارة، ستشكل لجنة للتحقق من شكاوى الأهالي تضم كلاً من الإسكان، الأمانة، والدفاع المدني وغيرها من الجهات المختصة، مضيفاً «نقف مع المتضرر إذا كان على حق ضد أي جهة أخرى، والدفاع المدني لا يمكن أن تخلي السكان من منازلهم من دون وجود بدائل».

وأفاد بأن الإمارة ستوجه الجهات المسؤولة عن الشكوى، وفي حين التأكد من سلامة الشكوى وثبوت المشكلة في بناء العمائر فإن الإمارة تقف مع السكان المتضررين ويُحاسب المقاول والجهات المرخصة لها بالبناء.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي لأمانة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري لـ «الحياة» أن الأمانة لا تشرف على المباني والعمائر أثناء البناء، إذ إن الإشراف على البناء هو مهمة المكاتب الاستشارية الهندسية المعتمدة لدى الأمانة، مضيفاً «إن شركة المياه الوطنية هي الجهة المخولة بتجفيف المياه الجوفية في أحياء جدة كافة، ومن ضمنها حيا الحرمين والمروة، وأن الأمانة سلمت الشركة جميع خرائط مدينة جدة وأماكن وجود المياه الجوفية».

وبين أن الأمانة ألغت التعامل مع مكتبين هندسيين لم يلتزما بالمهنية أثناء الإشراف على البناء، والتي تسببت في حدوث التشققات لعمائر حي الحرمين، موضحاً أن الأمانة تصدر تراخيص البناء بعد التأكد من الخرائط، وخصوصاً التي تزيد على ثلاثة طوابق، والتأكد من نتائج فحص التربة ومستوى المـــياه بها من المكتب الهندسي.

وأشار إلى تحايل بعض الملاك والمقاولين على الاشتراطات للبناء السريع وبأقل الكلفة، مؤكداً أن مواصفات البناء في كل منطقة تختلف بحسب التربة، كما تختلف التربة الجبلية عن التربة الرخوة والجافة العادية.

ويتحدث علي الإدريسي (أحد سكان الحي) لـ «الحياة» عن بداية وقوع الكارثة بعد سماع صوت انفجار قوي عند الساعة التاسعة مساءً وهو في منزله الأسبوع الماضي، وتبين له أن أحد أعمدة الواجهة للعمارة سقط على الأرض مسبباً شقوقاً في جدران شقته، وميلاً في أحد القواعد الرئيسة لمواقف السيارات أسفل العمارة، موضحاً أن السكان خرجوا من منازلهم خوفاً على أنفسهم من انهيار العمارة.

وأشار الإدريسي إلى أن عدد العمائر المهددة بالانهيار في الحي يبلغ نحو تسع عمائر، وكل عمارة تتكون من تسعة طوابق، متسائلاً عن دور أجهزة الرقابة على المقاولين والملاك في بناء العمائر التي لم تلتزم بمواصفات وشروط البناء، وتقدر خسارته المالية على الشقة بنحو 70 ألف ريال.

ويتفق معه في الرأي محمد الغامدي، الذي أوضح أن الدفاع المدني ومندوب أمانة جدة تواجدوا في موقع الحادثة بعد تلقيهم اتصالات من السكان، مبيناً أن الأهالي استاءوا من معاملة مندوب الأمانة معهم، بعد قوله لهم «ابحثوا عن جمعيات خيرية تؤويكم».

خطأ طبي جديد بجازان يشل طفلاً ويفقده إحدى عينيه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574049.htm

عكاظ (جازان)

خطأ طبي جديد بجازان يصيب طفلا بشلل ويفقده إحدى عينيه. وكان الطفل مفرح حمدي ابن الـ 9 أعوام، قد سقط ضحية خطأ طبي ـ ووفق والده أحمد حمدي ـ ابني مريض بالأنيميا المنجلية، وكان قبل أسبوع يشتكي من آلام سببتها له هذه العلة المرضية ونقلته إلى مستشفى صامطة وهناك أجروا له تحليلاً، وأخبرنا الطبيب بأن حرارته 38 درجة.

يضيف والد مفرح: «غادرنا المستشفى وفي اليوم الثاني أصابته حالة من الارتعاش فذهبنا به إلى مستشفى الطوال، وهناك جرى تنويمه وتعليق المغذيات والإبر، وفي عصر ذلك اليوم أجريت له عملية نقل دم، وبعدها بيومين نقل له دم مرة أخرى، وبعد الانتهاء من نقل الدم طلب مني ابني أن ينام وما كاد ينام حتى سمعت صراخه، وكان عنده انتفاخ ببطنه وانتفاخ بعينه، استدعيت الطبيب للكشف عليه فحوله الأخير إلى مستشفى صامطة، إلا أنني رفضت، وطلبت نقله إلى مستشفى الملك فهد، وعلى الفور حولوه إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، حيث أجريت له جراحة في عينه، لكن الجرح الذي كان أعلى كان ينزف دماً بشكل مخيف لا يشابه الجروح الأخرى المعروفة، وبعدها لم يستطع ابني أن يحرك يده أو رجله وفقد البصر بإحدى عينيه».

المجلس يبدأ أعماله الأحد بتشكيل اللجان المتخصصة

رئيس الشورى يؤدي القسم أمام الملك ويردده الأعضاء خلفه جماعيا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574019.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يؤدي أعضاء مجلس الشورى بتشكيله الجديد اليوم الثلاثاء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ إيذانا بانطلاق أعمال المجلس في دورته السادسة، يوم الأحد المقبل بتقسيم الأعضاء على اللجان الثلاث عشرة المتخصصة.

وعلمت «عكاظ» أن أداء القسم سيتم بصورة جماعية حيث يتلوه رئيس المجلس ويردده الأعضاء من بعده، وهو وفق ما ينص عليه نظام المجلس: (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وألا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانه والإخلاص والعدل).

ويستعرض رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ أمام الملك مسيرة المجلس خلال الدورة السابقة وما تم تحقيقه في المهام المناط بها من خلال سنّ الانظمة وتفسيرها ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والاجهزة الحكومية ودراسة الانظمة واللوئح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ومناقشة الخطة العامة للتنمية.
وأكد رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ في تصريح لـ «عكاظ» ان خادم الحرمين الشريفين كان ولايزال داعما لمسيرة المجلس وتطوره خلال السنوات الماضية مستشهدا بالحدث الاكبر في إعلانه حفظه الله انضمام المرأة لعضوية الشورى وتواجدها في الدورة الجديدة.
وقال آل الشيخ ان ما حققته الدورة السابقة من انجازات كان بحجم الجهود التي بذلها الاعضاء حيث نوقش نحو 600 موضوع شملت الانظمة الجديدة وتعديل انظمة قائمة الى جانب الاستراتيجيات الوطنية وتقارير الاداء السنوي للاجهزة الحكومية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة، واصدر المجلس بشأنها اكثر من 570 قرارا.
وكانت السنة الاخيرة من الدورة قد شهدت مناقشة اكثر من 200 موضوع وهي اعلى حصيلة منذ تاريخ المجلس، كما حرص على تعزيز علاقاته البرلمانية مع الدول الشقيقة والصديقة من خلال تبادل الزيارات الرسمية والتي اثمرت عن ارتباط المجلس بأكثر من 140 برلمانا ومجلسا تشريعيا.
واشار آل الشيخ إلى ان انضمام المرأة للدورة المقبلة سيكون له الكثير من الآثار الايجابية في مناقشة العديد من الموضوعات، مؤكدا انه لن يقتصر دورها على مناقشة المواضيع الخاصة بالاسرة بل سيمتد الى كافة الجوانب والمجالات المختلفة نظرا لما تتمتع به من علم وكفاءة وخبرة من مختلف التخصصات مما يثري النقاشات للخروج بأفضل القرارات التي تصب في صالح الوطن والمواطن.
ولفت آل الشيخ إلى الدور المحوري للمجلس وقربه من قضايا المواطن من خلال طرح مبادرات لمعالجة عدد من القضايا ذات الاهمية الوطنية حيث تبنى المجلس العديد من القرارات وفي مقدمتها مشكلة البطالة وتعزيز جهود توطين الوظائف وفصل قطاع العمل في وزارة مستقلة بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم كما اقر توحيد جهات الاستقدام وانشاء صندوق لتسهيل توظيف المواطنين ونظام الهيئات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعديل نظام هيئة سوق المال ونظام توطين وظائف عقود التشغيل والصيانة، الى جانب الاهتمام بقضايا الاسكان من خلال قراراته بإلغاء شرط تملك الارض مقابل القرض ورفع القرض الى 500 ألف ريال ومقترح اضافة ثلاث سنوات للضباط الجامعيين الملتحقين بالخدمة المدنية وتعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري.

13 لجنة متخصصة

ويبدأ المجلس أعماله يوم الاحد المقبل بتشكيل اللجان التي يتوقع عدم زيادتها عن الـ 13 لجنة الحالية، مالم يتم التصويت على غير ذلك وهي (اللجنة الاسلامية والقضائية ـ لجنة الادارة والموارد البشرية ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والاسرة والشباب ـ لجنة الشؤو الاقصادية والطاقة ـ لجنة الشؤون الامنية ـ لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي ـ لجنة الشؤون الثقافية والاعلامية ـ لجنة الشؤون الخارجية ـ لجنة الشؤون الصحية والبيئة ـ لجنة الشؤون المالية ـ لجنة الاسكان والمياه والخدمات العامة ـ لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ـ لجنة حقوق الانسان والعرائض).
ويعرض المجلس على كل عضو ثلاثة خيارات من اللجان التي يرغب في الانضمام إليها، وتعمل أمانة المجلس على تحقيق رغباتهم قدر الإمكان، على ان يتم بعد ذلك عقد جلسة قصيرة لكل لجنة يختار فيها الاعضاء الرئيس ونائبه، وتبدأ مناقشة التقارير يوم الاثنين حيث يستهل المجلس نقاشاته بتقرير عن الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء وتقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات والهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
ومن الموضوعات التي سوف يناقشها المجلس خلال الدورة السادسة، مشروع نظام بيع وحدات عقارية على الخارطة، ومشروع ضوابط اشتراك المنشآت في نظام شموس الأمني، ومشروع نظام إعانات شيوخ القبائل والمعرفين، وطلب تعديل عدد من مواد نظام العمل، ومشروع اتفاقية مقر بين المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي.

أكدوا أن القسم يحملهم مسؤولية كبيرة .. وتطوير التعليم أولوية

نائب الرئيس والأعضاء لـ «عكاظ»: لقاء تاريخي بقائد الأمة مع مشاركة المرأة

فارس القحطاني (الرياض) ، طالع الأسمري (الجبيل)

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري أن لقاءنا اليوم بخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لقاء تاريخي في مسيرة المجلس وهو يستعد لبدء دورة جديدة بمشاركة كاملة للمرأة السعودية.
وقال في تصريح لـ «عكاظ»: إن لقاء قائد مسيرة هذه الأمة والسلام عليه والوقوف بين يديه الكريمتين شرف كبير، وأداء القسم جزء من أعمال الشورى بحسب المادة 11 من نظام المجلس وهو قسم عظيم، ونسأل الله أن نكون أهلا للثقة والأمانة التي أوكلت إلينا، وأن نكون عند حسن ظن ولاة الأمر -حفظهم الله.

وأضاف الجفري، أن أداء القسم يكون بمثابة الإيذان ببدء عمل المجلس في دورته السادسة ومن بينهم 30 عضوة من النساء، ونسأل الله أن تتسم هذه الدورة بالإنجازات العظيمة والكبيرة وأن تحقق رؤية خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله.
وبين الدكتور محمد الجفري أنه من المعلوم أن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- يولي جميع مرافق الدولة كل اهتمام ويقدم كل ما يساهم في تحسين الخدمات وتطويرها لخدمة المواطنين، ولا يدخر الجهد في توفير كل ما يحتاجه المجلس للقيام بمهامه المنوطة به، كما يتابع - حفظه الله - أعمال المجلس عن كثب ويحثه على القيام بمهامه ومسؤولياته لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
وأشار الجفري في هذا الصدد إلى مشاركة 30 سيدة في عضوية الشورى، مؤكدا أنهن سيدعمن المجلس وقراراته.
شدد أعضاء مجلس الشورى على أهمية اللقاء بخادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) اليوم وأداء القسم إيذانا ببدء أعمال المجلس، مؤكدين أن اللقاء يمثل مفصلا هاما في تاريخ المجلس خاصة مع مشاركة المرأة الرجل في عضوية مجلس الشورى.
وقال العضو الدكتور محمد آل ناجي: «إننا أعضاء مجلس الشورى نتطلع لهذا اللقاء التاريخي بخادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) والذي سوف يحدد الأهمية الكبيرة والمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا في مجلس الشورى من الرئيس حتى الأعضاء وكيف أن مجلس الشورى يمثل دورا مهما وفاعلا في المجتمع من خلال مناقشة العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة المباشرة بحياة المواطن وتوفير كافة السبل الكفيلة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن في بلد الأمن والأمان»، لافتا إلى أن خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) يعلق آمالا كبيرة بمجلس الشورى في القيام بالأمانة المنوطة به من خلال مراجعة تقارير الجهات الحكومية وتعديل الأنظمة واللوائح المعمول بها بما يسهل حياة المواطنين في هذه البلاد.
من ناحيته، اعتبر الدكتور عبدالله بن محمد الجغيمان عضو مجلس الشورى ورئيس الجمعية العالمية لأبحاث الموهبة والإبداع والتميز أن أداء القسم لله أولا ثم أمام خادم الحرمين الشريفين يحمل الجميع في المجلس مسؤولية كبيرة وأمانة عظيمة، مؤكدا أن أبرز القضايا والملفات التي ستكون في أولوياته وسيعمل على مناقشتها وطرحها من خلال عضويته في المجلس هي الموضوعات المرتبطة بتطوير التربية والتعليم بمراحله العامة والعليا إضافة إلى القضايا المتعلقة بدعم وتطوير البحث العلمي.
من جانبه، قال عضو المجلس الدكتور سالم القحطاني: «إن اللقاء بخادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) قائد مسيرة الإصلاح والتطوير والتنمية يعتبر يوما تاريخيا في مسيرة المجلس من خلال أداء القسم وبدء أعمال مجلس الشورى»، وبين القحطاني أن مجلس الشورى كان وسوف يظل محل اهتمام خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) من خلال إعطائه المجلس الصلاحيات والاستقلال في مراجعة تقارير الجهات الحكومية واستضافة الوزراء وغيرها من المهام التي يمارسها المجلس بحكم اختصاصه وسنه للأنظمة والمشاريع والقوانين واللوائح المنظمة للعمل في المملكة العربية السعودية. وأضاف القحطاني أن خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) يولي مجلس الشورى اهتماما خاصا من خلال كلمته السنوية التي يلقيها عقب كل سنة شورية وتعتبر تلك الكلمة نبراسا يضيء عمل المجلس وخطة العمل لأربع سنوات القادمة وتوضيح المهام الجديدة وكذلك الملفات التي يراد لها أن تعطى الاهتمام من قبل خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله).
من ناحيته، قال عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي: «إن أداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) اليوم يمثل مفصلا مهما في تاريخ مجلس الشورى خصوصا بعد انضمام عدد من النساء إلى عضويته كأول دورة تضم نساء بين أعضاء المجلس عبر تاريخه». وأضاف أن خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) يولي اهتماما كبيرا بمجلس الشورى وأكد في كلمته في مناسبة سابقة في المجلس قائلا: «لا تبخلوا علي بالمشورة» وهذا دليل على أهمية دور المجلس واهتمام القيادة (حفظها الله) بهذا المجلس. ولفت الحازمي إلى أن مجلس الشورى لديه تعليمات بأن أي موضوع يصل إلى لجان المجلس المتخصصة يجب ألا يبقى لديها لأكثر من 45 يوما وأن أي تقرير يجب ألا يبقى في المجلس لأكثر من ثلاثة أشهر .
من جانبه، أكد عضو المجلس خليفة الدوسري على أهمية لقاء خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) قائد مسيرة الإصلاح في البلاد، مشيرا إلى أن جميع أعضاء مجلس الشورى كانوا يرتقبون هذا اللقاء بملك التنمية والإصلاحات.

أخفق المقاول فتعثر المركز الصحي .. صفوية عفيف عطش .. ونقص خدمات .. وحرمان من الدراسة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574208.htm

فهد الغبيوي (عفيف)

يشكو أهالي الصفوية من انقطاع غير مبرر للمياه المغذية للخزان الرئيسي، وإغفال مبنى المركز الصحي بعد تعثره منذ أكثر من ثلاث سنوات بسبب إخفاق مقاول المشروع، وافتقاد مدارس متوسطة وثانوية للبنين والبنات، بالإضافة إلى عدم وجود مكتب للبريد، والبلدية، ومركز للهلال الأحمر، والدفاع المدني ومخفر شرطة.

وتعد الصفوية 80 كيلو مترا شمال محافظة عفيف من المراكز التي تتوسط قرى المحافظة، فضلا عن موقعها المتميز على عدة طرق رئيسية ما يجعلها داعما للحركة التجارية والتعليمية.

ورغم ما تحظى به الصفوية من دعم إلا أن سكانها عبروا لـ «عكاظ» عن رغبتهم في المزيد من الخدمات، حيث يقول الشيخ مناجا بن غائب العتيبي والشيخ خالد بن غائب العتيبي – من كبار وأعيان القرية – مازال الأهالي بحاجة ماسة لاستكمال المراحل التعليمية والمتمثلة في متوسطة للبنات وثانوية للبنين، ويضيف مناجا أن طلاب وطالبات القرية بعد وصولهم لتلك المراحل يتوزعون شتاتا على محافظة عفيف والمدارس الأخرى التي يبعد بعضها أكثر من 60 كيلو عن السكن متكبدين عناء ومشقة السفر كل يوم بحثا عن التعليم ما يكلف الأهالي عبئا ماليا ونفسيا خوفا على أبنائهم من مخاطر الطرق.

وأوضح خالد غائب وجمعان العتيبي أن القرية بحاجة ماسة إلى مكتب للبريد ومكتب بلدية ومركز إسعاف للهلال الأحمر وللدفاع المدني ومخفر شرطة لكون الصفوية تقع على طرق مهمة وتخدم شمال المحافظة، لافتا إلى أن استحداث هذه الخدمات سيخفف الضغط على مراكز المحافظة، بحكم موقعها المتوسط في شمال عفيف وبعدها النسبي عن مركز المدينة.

وأبدى سعود بن برجس وعمر مناجا استياءهما من تعثر إنشاء مبنى المركز الصحي في القرية منذ أكثر من ثلاث سنوات بعد سحبه من المقاول لعدم كفاءته - بحسب قولهما- ومنذ ذلك الوقت لم يطرح المشروع مرة أخرى رغم الحاجة الماسة له.

ويشير سهل مخلد وفهد العتيبي إلى معاناة أهالي القرية منذ أكثر من شهر من انقطاع المياه المغذية للخزان الرئيسي في القرية ما جعلهم يلجأون إلى جلب المياه من محافظة عفيف بواسطة الصهاريج وبمبالغ طائلة أرهقتهم، فيما ألمحوا إلى إهمال ولا مبالاة الشركة المسؤولة عن الخزان وعن صيانة خطوط التغذية، وعدم التزامها بمواعيد الصيانة المقررة، وأكدوا أن سبب توقف ضخ المياه يعود إلى كسر في أحد مواسير التغذية الممتدة من محافظة عفيف، ومازال الأهالي ينتظرون منذ شهر تدخل الشركة لإصلاح الخلل وإيصال المياه، مؤكدين أن إدارة المياه يجانبها الحيادية في توزيع المياه، حيث تعمد إلى خصم كمية كبيرة من حصة القرى من المياه وتحويلها للمحافظة وكأن تلك القرى تخلو من البشر -على حد تعبيرهم.

وأكد شباب القرية أن ملعبهم الترابي لا يتعدى قوائم حديدية للأبواب بلا شباك، ويستخدمون الأحجار كعلامات وحدود للملعب، فيما يقيمون الدوري والمباريات مع القرى المجاورة على بطولات ترصد لها الجوائز والكؤوس بجهود ذاتية، مناشدين الرئاسة العامة لرعاية الشباب ممثلة في نادي عفيف بدعمهم بإنشاء ملعب مزروع وتنظيمه وتزويده بالإضاءة ليتمكنوا من ممارسة هذه الهواية التي يعشقونها ويقضون وقت فراغهم بشكل سليم.

من جهته أوضح لـ «عكاظ» نائب رئيس المجلس البلدي بمحافظة عفيف منيف صنيتان الغنامي أن مركز الصفوية يعد من المراكز النامية ويحظى بمشاريع عديدة من البلدية، كما يحظى باهتمام المجلس البلدي وأعضائه.

إصلاح الخلل

يؤكد الأهالي أن عدم التزام شركة المياه بمواعيد الصيانة المقررة تسبب في كسر أحد مواسير التغذية الممتدة من محافظة عفيف، ولا يزال الأهالي ينتظرون منذ شهر تدخل الشركة لإصلاح الخلل لتعود المياه للتدفق، مؤكدين أن إدارة المياه يجانبها الحيادية في توزيع المياه، حيث تعمد إلى خصم كمية كبيرة من حصة القرى من المياه وتحويلها للمحافظة وكأن تلك القرى تخلو من البشر.

معادلة تكافؤ النسب".. تصون الزواجات قبلياً وتهددها أسرياً!

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729159

حائل – رجاء عبدالهادي

كانت قصة منصور وفاطمة التي شغلت الأوساط الاجتماعية، والقضائية قبل ما يقارب الأربع سنوات الماضية أول قضية «تكافؤ النسب» في المملكة، حينما عارض أخوها استمرار زواجها بحجة عدم «تكافؤ نسب» زوجها منصور، رغم إنجابها طفلين، لتختار دار الرعاية الاجتماعي كمسكن لها، لكن الحكم أكد صحة الزواج، قبل أن تنقضه المحكمة العليا، لتظهر بعد ذلك عديد من القضايا المشابهة في محاكم المناطق المختلفة. «الشرق» ناقشت أوجهاً عديدة والآثار المترتبة على قضايا «تكافؤ النسب» مع عدد من الاختصاصيين في الأسطر التالية:

توافق قبلي

يقول الاختصاصي الاجتماعي والنفسي الدكتور لافي حسين الهمزاني «إن تكافؤ النسب قضية متفشية في مجتمعنا، فهو أساسي في تكوين أسرنا لما له من أهمية، لذلك يعد من الأمور شبه مستحيلة التغيير، و هو لا يشمل التوافق الفكري والاجتماعي. فالأسرة والمجتمع لا يلتفتان لهذه النقاط، وإنما يعززان الأعراف والعادات والتقاليد، التي لها دور رئيس في الموضوع، ولابد من مسايرتها في تكوين الأسرة، فهي ركن أساسي لبناء الأسرة والمحافظة على استمرارها في تكوين النسق الاجتماعي»، وعن الأضرار المترتبة على الجنسين جراء هذه القضية، يقول: «هناك أضرار على الجنسين، وتعد المرأة أكثر ضرراً من الرجل، وما يهم في الدرجة الأولى هو توافق القبيلة وهو أهم من التوافق الفكري والاجتماعي لمجاراة ومسايرة المجتمع، فالشروط الأساسية لنجاح الزواج هي التوافق القبلي، ثم التوافق الفكري والاجتماعي والوعي والإدراك، فمجتمعنا يهتم كثيراً وبالدرجة الأولى بالتوافق القبلي».

أهمية قبلية

وعن الأضرار المترتبة على المجتمع من إعطاء القبائل أهمية حتى في الزواج، يقول الدكتور لافي «لا توجد آثار من إعطاء القبلية أهمية من قبل المجتمع فلا بد من مسايرة المجتمع واحترام العادات والتقاليد والأعراف التي تسير المجتمع، فقد تبين أن هناك آثاراً اجتماعية من عدم تكافؤ النسب على عدة مراحل وعلى المدى القريب والبعيد حسب توجه الفكر الاجتماعي».

إرث اجتماعي

ويرى مدير الخدمة الاجتماعية في صحة المدينة المنورة الاختصاصي الاجتماعي محمد الشاماني أن قضية تكافؤ النسب لم تصل لحد الظاهرة، ومازالت منحصرة في أعداد قليلة، وبذلك لا يمكن قياس مدى تفشيها من عدمه، وما إذا يشمل تكافؤ النسب التوافق الفكري والاجتماعي، فهو غالباً ينحصر في عدم التوافق العائلي أو القبلي دون الاعتبارات الأخرى، وقضية تكافؤ النسب تعد بكل تأكيد نتاج إرث اجتماعياً لعبت العادات والتقاليد دور النقل والحفاظ علية عبر الأجيال».

آثار نفسية

وأضاف الشاماني «ضرر تكافؤ النسب يكون بحجم الآثار النفسية التي تلحق بطرفي الزواج من خلال الحد من تحقيق طموحهما، وعدم شعور المجتمع بحقيقة معاناتهما، وشعور أحد الأطراف بالنقص أمام الآخرين، والطرف الآخر بالعجز أمام العادات والتقاليد الاجتماعية، وغالباً ما يرتبط بالتوافق العائلي أو القبلي، أما التوافق الفكري فيشمل المستوى التعليمي، والثقافي والتربوي، وهو مهم لضمان الاستقرار الأسري، أما التوافق الاجتماعي فهو إطار واسع يشمل اعتبارات كثيرة، منها: التوافق العائلي، والفكري، والاقتصادي، وغالباً يسهم في إيجاد بيئة اجتماعية تساند الأسرة على تحقيق أهدافها، ولا يعد (تكافؤ النسب) شرطاً لنجاح الزواج، ولكن تحقيقه يعطي الزواج سياجاً من الحماية الاجتماعية».

دراسات اجتماعية

وختم الشاماني قائلاً «تكافؤ النسب، هي مشكلة ولكنها، كامنة، وليست ظاهرة، وربما تعود إلى قناعة المجتمع بها كأحد معتقداته وأرثه الاجتماعي الذي يرى بأهميته في المحافظة على استقراره، ولكن وعي أفراد المجتمع بخطورة هذه المشكلة المتمثلة في الحد من طموحاتهم، وتحقيق الرغبات الفردية في ضوء تغير المعايير الاجتماعية قد يسهم في إثارتها، وطرحها للنقاش، وإجراء الدراسات الاجتماعية، ومن ثم إعطاء التوصيات والحلول التي تسهم في تحقيق رغبات أفراد المجتمع مع ضمان استقراره».

مسألة نسبية

وقال المحامي والمستشار القانوني علي بن محمد القرشي «الشريعة الإسلامية لم تؤيد كفاءة النسب بين الزوجين صراحة. ولم نجد دليلاً من القرآن يحسم مثل تلك القضية الجدلية إلا أن الثابت ومن خلال ما ورد من أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن هناك مَنْ لا يؤيد فكرة تكافؤ النسب بين الزوجين ومن ذلك قوله تعالى: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقوله صلى الله عليه وسلم: (تُنكح المرأة لأربع: لمالها وحسبها وجمالها ودينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك). وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (إذا جاءكم مَنْ ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير). وبالتالي فإن مسألة تكافؤ النسب بين الأزواج مسألة نسبية تحكمها العادات والتقاليد والعرف القائم في مجتمع ما، ولا ننكر أن التكافؤ بين الزوجين أمر ضروري وملح تفادياً لوقوع الفتنة والتفرقة بين أفراد العائلة الواحدة».

ليس له أصل

وفيما إذا كان موضوع تكافؤ النسب له أصل في الشريعة الإسلامية، يجيب القرشي «الواضح أن تكافؤ النسب ليس له أصل شرعي يستند عليه، وليس مطلباً شرعياً، والنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته لم يعدوا ذلك وإنما تجدهم يتزوجون من العربيات وغيرهن، ورأى أن الاعتبار في الإسلام للتفاوت بالدين لا التفاوت في النسب، وأن التفريق بين الأزواج من أجل النسب غير موجود في الإسلام. وقد اختلف العلماء والفقهاء في حكم الكفاءة في الزواج على عدة مذاهب، إلا أن الجمهور اتفقوا على مسألة الكفاءة في الزواج من قبيل المسائل الفقهية التي اختلف فيها العلماء إلى ثلاثة مذاهب وأقرب المذاهب إلى النصوص الشرعية، ما ذهب إليه الإمام مالك من اشتراط الكفاءة في الدين والخلق دون غيرهما لقوة أدلته وعدم وجود ما يعارضها، بخلاف أدلة الإمام ابن حزم والجمهور، وبالتالي فإن اشتراط الكفاءة في النسب يعد من قبيل الأمور العرفية والتقاليد التي درجت عليها بعض القبائل، وليس لها مستند شرعي صحيح، ولكن العادة جرت أن الزواج غالباً لا يخضع لشرط الدين والخلق إذا لم يكتمل بالحسب والنسب. وقد خطب الصحابي الجليل سلمان الفارسي بنت سيدنا عمر بن الخطاب وقد قبله، فلما علم عبدالله بن عمر اهتم للأمر، فقابله عمرو بن العاص، فقال له ما يهمك يا ابن العم؟ فأخبره بما حدث، فقال له أنا أكفيك إياه، فذهب عمرو بن العاص يبحث عن سلمان فلما وجده، قال له هنيئاً لك أن يتواضع أمير المؤمنين فيزوجك ابنته وقصد بذلك إغاظته، فقال ولما يتواضع والله لا تزوجتها أبداً، فعاد وأخبر ابن عمر ففرح لذلك».

درء المفاسد

وزاد القرشي «ينبغي على العلماء والقضاة التصدي لهذا الموضوع وعدم الموافقة على التفريق بين الزوجين بحجة عدم التكافؤ ما دام قد ارتبطا وكونا أسرة، فدرء المفاسد مقدم على جلب المصالح والمنافع، لأن التفريق يعني تشتيت الأب عن الأم والأبناء وفي ذلك مفسدة أيما مفسدة، والذي يتضح لي أن المشرع أغفل هذا الجانب، وترك باب الاجتهاد مفتوحاً أمام القضاة في التعامل مع مثل تلك القضايا، والحقيقة أنه لا تلام على ذلك، حيث إن المشكلة لم ترق لأن تكون ظاهرة متفشية في المجتمع من أجل أن يقوم المشرع بدوره في سن القوانين التي تعالج قضايا تكافؤ النسب». وكان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه موقف من تكافؤ النسب حيث قـــال رضي الله عنه: (لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء) والكفء الذي عناه الخليفة هو صاحب الحسب والنسب، وليس صاحب الدين والخلق كما وصى الإسلام بذلك».

مبدأ إنساني

وبيّن المحامي والمستشار القانوني علي بن محمد أنه سبق أن عرضت عليه قضايا من هذا النوع، ولكن لصعوبتها من حيث الجهد والوقت وعدم وضوح رؤية الشرع في التعامل معها واختلاف موقف الفقهاء حيال تلك القضايا، لذلك نأى

بنفسه عن الخوض فيها، «من مبدأ إنساني بحت» – على حد قوله – وقال: «إن مثل تلك القضايا من شأنها أن تؤدي إلى تشتت الأسر المستقرة وتفرق بين زوج ارتبط وزوجته بموجب عقد صحيح، وذلك بالخوض في أمور جدلية منذ زمن طويل، ولم تحسم بشكل واضح حتى إن كانت هناك سوابق قضائية صدرت بهذا الخصوص، فهي في نظري الشخصي تظل اجتهادات من قبل السلطة القضائية لدينا، الحقيقة أن دورنا يقتصر على توعية أفراد المجتمع بخطورة الخوض في مثل تلك القضايا التي لا طائل منها سوى التفريق بين الأزواج، والتنبيه عليهم بالبعد عن الارتباط بمَنْ يقل نسبه عن الآخر وذلك تفادياً لوقوع النزاع القضائي الذي قد يؤدي لتفريق بينهم، حيث إن الله سبحانه وتعالى فضّل الناس بعضهم على بعض، لحكمة، فلو تساوى الناس لفسدت الحياة، وبارت الأسواق، وأهملت المصالح والأعمال، وأرى أن أهم إجراء يُتخذ في تفادي مثل تلك القضايا هو منع الوقوع في المحظور وذلك بإبرام عقود نكاح غير متكافئة بين الزوجين قد يكون مصيرها الفسخ لعدم التكافؤ بينهما من حيث النسب».

الهاجري لـ الشرق: 44 سجيناً و19 موقوفاً سعودياً في الأردن ليس بينهم قاتل ولا امرأة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729673

حائل – بندر العمار
فتحت جلسة مجلس الوزراء، أمس، بابَ الأمل أمام 44 سجيناً سعودياً في الأردن للعودة إلى المملكة، بعد إقرار اتفاقية تبادل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة والأردن. وقال نائب السفير السعودي في الأردن الدكتور حمد الهاجري لـ «الشرق» إنَّ عدد المسجونين السعوديين في الأردن يبلغ 44 سجيناً جلُّهم متورِّطٌ ومحكومٌ عليه في قضايا مخدرات وقضايا أخلاقية ومعاشرة قُصَّر. وبيَّن أنَّ عدد الموقوفين حتى يوم أمس بلغ 19 موقوفاً، لكن هؤلاء لا تشملهم الاتفاقية لعدم صدور أحكام سالبة للحرية بحقِّهم بعد. وأكَّد الهاجري أنه لا يوجد ضمن هؤلاء المساجين أو الموقوفين أية سعودية، كما لا توجد جرائم قتل ضمن الأحكام الصادرة بحقهم، موضحاً في الوقت نفسه أنَّ نقل المحكوم بعقوبة سالبة للحرية يخضع لاختياره، سواء بالترحيل إلى بلده، أو البقاء في الأردن. وأضاف الهاجري أن أحد هؤلاء المحكومين محكوم بالمؤبد، فيما تراوحت مدد الأحكام الأخرى بين 3.5 – 7.5 سنة.

التحقيق والادعاء" تطالب بالقصاص من قاتلة تالا

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729809

ينبع – عبدالعزيز العرفي
طالبت هيئة التحقيق والادعاء العام أمس، بإيقاع عقوبة القصاص على العاملة المنزلية الإندونيسية قاتلة الطفلة تالا الشهري، بعد إحالة القضية إلى محكمة ينبع العامة.

وجاءت مطالبة الهيئة بعد اكتمال التحقيق مع العاملة المنزلية، وجمع الأدلة والقرائن، وتصديق اعترافها شرعا.
وبحسب مصادر قضائية فإنه في حالة الأخذ برأي المدعي العام، والحكم بما يطالب به، فإن ولي الدم هو الذي بيده التنازل أو الإصرار على تنفيذ حكم القصاص.
وكانت العاملة المنزلية، الإندونيسية الجنسية، قد أقدمت على تنفيذ جريمة قتل الطفلة على سرير والدتها – وهي القصة التي هزت الرأي العام – مستغلة عدم وجود أفراد الأسرة في البيت، حيث كانت الزوجة في المدرسة، والزوج في العمل، وشقيقات المجني عليها في المدارس، وعند عودتهم إلى البيت وجدوا الأبواب مغلقة من الداخل، وتمت الاستعانة بالدفاع المدني لفتح الباب، وعند دخولهم وجدوا أن العاملة قد نفذت جريمتها البشعة.
وقد حاولت الجانية وقتها الانتحار عبر الإقدام على شرب مادة الكلور، وبعد القبض عليها، وتقديم العلاج لها، اعترفت بجريمة القتل، معللة ذلك بورود رسائل جوال من بلادها تطالبها بذلك.
وقد عيّنت السفارة الإندونيسية عددا من المحامين لمتابعة سير القضية والدفاع عن الجانية.

«ازدحام للمراجعين ونقص أسرَّة في تخصصي جدة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729791

جدة – تهاني البقمي
فشلت كل المعالجات الإسعافية التي نفذتها إدارة مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في جدة لحل مشكلة نقص الأسرَّة التي تواجه مراجعي الطوارئ، الأمر الذي أدى إلى استمرار تكدسهم، وبالتالي تأخر حصولهم على الخدمات اللازمة.
وقال عدد من المراجعين والمراجعات أمس لـ «الشرق» إنهم موجودون في قسم الطوارئ منذ السابعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، ولم يستطيعوا مقابلة الطبيب المختص، فيما استلقى كبار السن منهم على المقاعد المتاحة في انتظار الفرج على حد تعبيرهم.
وقال جمعان إنه موجود مع والده منذ الثامنة صباحاً، ولم يوفروا له سريراً إلا عند الخامسة عصراً. فيما شكت نورة عبدالعزيز، التي حضرت برفقة والدتها المريضة من مكة، من إهمال المستشفى لهما وتركهما ساعات طويلة دون الكشف على المرضى، مشيرة إلى أن والدتها تعاني من نوبات ضيق تنفس وادعت أنها موجودة منذ تسع ساعات، وحتى الآن لم يناد عليها. أما أم عبدالله التي قدمت من تبوك للمراجعة، فلم تر الطبيب المسؤول عن حالتها بعد ساعات طويلة من الانتظار. من جانبه، كشف مدير إدارة برامج علاقات المجتمع بالمستشفى نجيب يماني هنالك مشكلة ازدحام بالنسبة للمرضى المحولين من مستشفيات مناطق أخرى، لافتاً إلى أنهم بذلوا جهوداً كثيرة لحل الأمر، ومنها نقل إخلاء جميع غرف الإداريين بالمستشفى ونقلهم إلى مبنى آخر، لكن الازدحام مازال قائماً.

المشوح لـ الشرق: حقوق المؤلف ضائعة وجمعية الناشرين تواجه مشكلات مالية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729357

الرياض – خالد الصالح

أوضح عضو جمعية الناشرين السعوديين، وصاحب دار الثلوثية للنشر والتوزيع، المحامي الدكتور محمد المشوح، أن دور النشر لا تعترف بشيء اسمه «توثيق عقود المؤلفين»، فدار النشر والتوزيع تكتفي بالاسم الذي تحمله، كضمان للمؤلف في حال وقع أي خلاف بينهما، موضحاً أن العقد الصادر من دار النشر يكون في هذه الحالة رسمياً، ولا يحتاج لمزيد من التوثيق، مشيراً إلى أن المهم أن تكون دار النشر مصرحاً لها.

وبصفته ناشراً، أوضح المشوح: «يؤسفني القول إن كثيراً من الناشرين يأكلون حقوق المؤلفين، ولمست هذا من خلال عملي كعضو في اللجنة الثقافية في جمعية الناشرين السعوديين، وكثير من المؤلفين يأتون إلينا يشتكون من أن الناشرين لا يدفعون حقوق المؤلف، وهذا واقع. موضحاً أن العقد الطويل يستغله بعض الناشرين، سواء من الأجانب، أو من السعوديين، ويقولون لم تنتهِ كمية الطبعات بعد، والكاتب «المسكين» يبقى معلقاً لسنوات طويلة بحجة أن الكمية لم تنفد بعد، ويقولون له «لا نستطيع أن نحاسبك على كتاب لم تنته الكمية المطبوعة منه». مشيراً إلى ضرورة أن يكون العقد فورياً، بمعنى «خذ كتابي وأعطني حقي الآن»، وهناك بعض الناشرين توفوا وإلى الآن لم تصفَّ حقوق المؤلفين لديهم، ودائماً ننصح الناشرين بعدم تعليق الذمة لسنوات طويلة.

وفي ما يخص الضوابط التي تجمع المؤلف بالناشر، وحقوقه، جراء ما ينشر له، قال المشوح «ليس هناك ضابط معين لهذا الأمر، إنما هو اتفاق بين طرفين، بمعنى أن الشخص الذي يرغب في نشر كتاب يتنازل عن حقوقه للناشر، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لا ينبغي أن يكون هم الشاب الحصول على المادة، بقدر أن يكون همه الوصول إلى القارئ والانتشار، ويترتب على هذا أن يتنازل عن كثير من الجوانب، فالقارئ لا يعرف هذا الكاتب، وبالتالي الاشتراطات والقيود التي يفرضها على الناشر «في اعتقادي، ينبغي ألا تكون المادة هي بداية أي مؤلف، لأنه إذا ابتدأ في الأخذ بالهم المادي ستضعف الناحية الفنية والعلمية الموجودة في الكتاب». وعن الشروط التي قد تدار بين المؤلف والناشر، أوضح المشوح أنه ليس هناك شروط مجحفة، وأخرى غير مجحفة، فسوق النشر ليست سوقاً مغرية بشكل كبير، وكثير من الكتب تطبع منها كميات بسيطة، وليست كميات كبيرة، ونادراً ما نجد كتاباً له سوق، أو رواج كبير، وهنا فقط يمكن أن يعاد طبع الكتاب مرة أخرى، مشيراً إلى أنه ينبغي ألا تكون الاشتراطات بين الطرفين مجحفة بحق أي منهما. موضحاً: لم ألمس كمحامٍ، وبصفتي أيضاً صاحب دار «الثلوثية» للنشر والتوزيع، صيغة موحدة للناشرين، والغالب المعمول به هو أن تكون الكميات على التصنيف، وأن تكون بنسب معينة، مضيفاً «لا أحبذ هذه الطريقة، لأنها تعلق كل من الناشر والمؤلف لسنوات طويلة». وأبان المشوح أنه تم نصح كثير من الكتاب والناشرين أن تكون عقودهم حالية وآنية وسريعة، فأفضل طريقة للناشر والمؤلف هي طريقة الشراء الكامل للحصة، أو التنازل الكامل عنها.

وعن طبيعة عمل جمعية الناشرين، ودورها في توعية المؤلفين، أوضح المشوح أنهم في الجمعية لم يقوموا بأي برامج توعوية للمؤلفين، قائلاً «نطمح أن يكون هناك برامج مقبلة، لكن المشكلة التي واجهناها أنه ليس لدينا إمكانيات، ولا موارد مالية، مما شكل عائقاً كبيراً لنا، لأن دخل الجمعية يعتمد على اشتراكات الناشرين فقط، والاشتراكات مازالت ضعيفة، مما جعل طبيعة عملنا محدودة، وليس فيها أي انتشار.

البدء في تصحيح وضع نازح خاط فمَه لعدم تسلمه مستحقاته

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/19/729600

جازان – عبدالمجيد العريبي
استدعى محافظ الحرث، محمد هادي الشمراني، أمس، الشابَّ الثلاثينيَّ أيوب حسن يحيى كعبي، الذي خاط فمه بثلاث غرزات، ونشرت «الشرق» قصته السبت الماضي في العدد رقم (440)، صفحة 10، بتاريخ (16/ 2/ 2013).
وكان كعبي قد خاط فمَه احتجاجاً على عدم صرف مستحقَّاته المالية التي كانت تصرف للنازحين وحرمانه منها مثله مثل غيره ممن تتجاوزت أعمارُهم ثلاثين عاماً. وذكر كعبي أنَّه تم استدعاؤه إلى المحافظة لرفع أوراقه للجهات المختصَّة، متمنياً أن تُصرَف كاملُ مستحقَّاتِه عن السنوات السابقة. مضيفاً أنه في حالة استلامه مستحقاته المالية السابقة فإنَّه سيتزوَّج بالمبلغ الذي يُقدَّر بأكثر من سبعين ألف ريال.
من جهته، أوضح لـ «الشرق» محافظ الحرث، أنَّه تمَّ الطلب من النازح أيوب كعبي كرت عائلة لأسرته وبطاقة الأحوال المدنية والأوراق الثبوتية لتطبيق المعايير الخاصة، فتأكَّد أنَّه نازحٌ من قريته أثناء حرب الحد الجنوبي مع الحوثيّين. مبيناً أنَّه سيراعى حجم المنزل في السكن الذي سيحصل عليه مع والدته وأخته بهذه الطلبات.

تحرك رسمي للتصدي لتزايد الظاهرة داخل مدن ومحافظات المملكة
جهات عليا تلوّح بالتشهير" بمن يقومون بتهريب ونقل وإيواء وتشغيل النساء المجهولات"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/19/article811359.html

الرياض- محمدالغنيم
تحركت عدد من الجهات الحكومية المختصة للتصدي لظاهرة تزايد عمليات تهريب النساء "مجهولات الهوية"من بعض الجنسيات إلى المملكة وعملية تهريبهن من قبل بعض ضعاف النفوس بين محافظات ومدن المملكة بشكل لافت في الآونة الأخيرة.
وعلمت "الرياض" في هذا الصدد عن عزم جهات عليا "التشهير" بمن يقوم بتهريب ونقل وإيواء وتشغيل العمالة الهاربة من مخالفي نظام الإقامة والعمل من النساء في الصحف المحلية وفق تعليمات محددة تنظم هذه المسألة، وذلك ضمن سلسلة من الخطوات الرامية لمجابهة هذه الظاهرة، نظراً لما تشكله من تبعات أمنية وظواهر خطيرة على المجتمع.
وأبدت جهات عليا قلقها البالغ إزاء انتشار هذه الجريمة المتشابكة والتي تنعكس نتائجها وإفرازاتها على جوانب عدة ليست أمنية فحسب بل تقود إلى أضرار خطيرة على صحة المواطنين والأسر التي تؤوي هذه العمالة مجهولة الهوية سواءً من

اللاتي يعملن كخدم في المنازل أو في مجالات أخرى من خلال نقلهن للعدوى وللأمراض الخطيرة إلى جانب تورط عدد منهن مع عصابات رجالية متخصصة في سرقة المنازل حيث تمهد هذه العاملة الطريق لتلك العصابات لدخول المنازل وسرقه محتوياتها بعد معرفتها بمواعيد دخول وخروج أفراد الأسرة للمنزل، إضافة إلى هروبها المفاجئ من الذين تعمل لديهم والذين غالباً لاتتوفر لديهم أي معلومة عن مكان تواجدها والجهة التي هربت لها.

التحذير من التبعات الأمنية والصحية والأخلاقية الخطيرة على المواطنين

وطالبت تلك الجهات بدور إعلامي فاعل لتعزيز التوعية لدى المواطنين وأسرهم تجاه هذه الظاهرة المنتشرة وإدراكهم لمخاطر تشغيل العمالة الهاربة ومجهولات الهوية أو الإسهام بإيوائهن أو نقلهن من مكان لآخر والحذر من التبعات السلبية لهذه الظاهرة عليهم حفاظاً على أمنهم وسلامتهم وكذلك أمن وسلامة المجتمع.

هذا وكانت الأجهزة الأمنية المختصة قد احبطت خلال الفترة الماضية العديد من محاولات تهريب مجهولي الهوية خصوصاً من الجنسيات الافريقية واليمنية في اطار حملات مستمرة للقضاء على هذه الظاهرة ،كما نفذت بالتعاون مع جهات اخرى حملات مكثفة لرصد وضبط (فتيات)مجهولات الهوية يرتدين زياً نسائياً سعودياً ويقمن بالتسول في الشوارع والأسواق وإغراء المارة بغرض الحصول على المال من خلال إقامة علاقات محرمة معهم، يأتي ذلك في الوقت الذي يلحظ فيه نشاط ممارسة التجارة على الأرصفة والشوارع من قبل النساء مجهولات الهوية ممن تمكنّ من التسلل داخل المملكة، كما ألقت هيئة الأمر بالمعروف قبل أشهر القبض على شاب سعودي يؤوي نساء ورجالا من العمالة الأفريقية مجهولة الهوية في إحدى الشقق السكنية بعد عملية مداهمة ناجحة لسكنهم بمشاركة الجهات الأمنية وعثر بحوزتهم على كميات من الحشيش المخدر وبطاقات هوية وطنية مسروقة واستمارات سيارات مسروقة وإقامات مزورة وهواتف محمولة متنوعة.يذكر أن الحكومة اليمنية قد أعلنت قبل أشهر عن إحباط أجهزتها الأمنية التابعة لوزارة الداخلية هناك عملية تهريب مجموعة من النساء من جنسيات عربية إلى داخل الأراضي السعودية حيث قامت باحتجازهن وإرسالهن إلى الجهات المعنية في صنعاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهن، كما أحالت سائق السيارة المتورط بمحاولة التهريب لإجراءات التحقيق.

في استبيان لوزارة العمل: الواسطة والإنجليزية والمؤهل تعيق توظيف العاطلين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/19/article811443.html

الرياض - الرياض

أقامت وزراة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية ورشة عمل تفاعلية تهدف لدراسة قواعد بيانات المستفيدين من برنامج "حافز".

وكان في مقدمة المشاركين وزير العمل ووكلاء الوزارة ومدير عام الصندوق بالانابة وما يزيد على ثمانين مشاركاً من رجال الأعمال ومديري الموارد البشرية وأخصائي التوظيف والاستشاريين العالميين والمحليين، حيث تم استعراض بحث موسع قامت به الوزارة بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية لدراسة وتحليل الوضع الحالي للباحثين عن عمل المسجلين في برنامج حافز ومعرفة السلوك الذي ينتهجه كل باحث عن عمل، بعد تصنيف المسجلين في البرنامج وفق توجهاتهم السلوكية إلى ثماني فئات وتم تحليل دوافع ومحفزات كل فئة وتقييم التمثيل النسبي لكل فئة ثم تخطيط وتصميم حلول لمساعدة الباحث عن عمل وتحفيزه للحصول على أفضل الفرص الوظيفية.

وقال المهندس عادل بن محمد فقيه: إقامة ورشة عمل خاصة بالنقاش حول برنامج "حافز" يعتبر ترسيخاً لقيم الوزارة في الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومة ومشاركتها مع المهتمين بتوطين الوظائف، ونحن نسعى من خلال هذا الاجتماع

لتحقيق هدف آخر وهو الاتقان في عملنا، كما أن ورشة العمل هذه تجسيد للتعاون والمؤازرة التي نحصل عليها من جميع المهتمين لنقدم خدمات ترتقي لتطلعات المواطن.
وقد قامت الوزارة بعمل مقارنة مع دول أخرى لمعرفة فئات الباحثين عن عمل ونسبهم والاعتماد عليها كمرجع لهذه الدراسة التي شملت أكثر من 16 ألف مواطن ومواطنة باحثين عن عمل، 18% من الرجال، و 82% من النساء، حيث يحمل 37% من العدد الإجمالي شهادة الثانوية العامة، ولم يسبق لنسبة كبيرة من الباحثين عن العمل أن تقدموا بطلب رسمي إلى أي جهة عمل للحصول على وظيفة، كما وضح البحث أهم الأسباب والمعوقات التي تحول دون الحصول على وظيفة، حيث ذكر عدد كبير من المشاركين في البحث أن أهم سبب لعدم الحصول على وظيفة هو عدم معرفة الشخص المناسب الذي من الممكن أن يساعدهم للحصول على وظيفة، فيما وقفت "اللغة الإنجليزية" حاجزاً لدى البعض الآخر، وقال عدد آخر: إنهم لا يحملون المؤهلات المناسبة لسوق العمل، وقد غطت عينة البحث 13 منطقة جغرافية من مناطق المملكة.

خادم الحرمين لأعضاء "الشورى": مكانكم تكليف لا تشريف

الملك: أنا آسف لأنني ما أقدر أصافحكم ولا أحضنكم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=133950&CategoryID=5

الرياض: واس
دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أعضاء مجلس الشورى إلى تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليهم.
وخاطب الملك عبدالله أعضاء المجلس في كلمة ألقاها لدى افتتاحه أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى في الرياض أمس:" إن التطور الذي نسعى له جميعاً يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات، واعلموا أن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليفا وتمثيلا لشرائح المجتمع السعودي" مضيفا "إن هدفنا جميعاً قائم بعد التوكل على الله على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة".
وفيما تشرف أعضاء المجلس وأمير منطقة الرياض الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز ونائبه الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز بأداء القسم أمام خادم الحرمين بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة، وجه الملك عبدالله كلمة للحضور قال فيها "أنا آسف آسف آسف لأنني ما أقدر أصافحكم، ولا أقدر أحضنكم لأنكم أعزاء علي وعلى الدولة .. أسال الله أن يوفقكم لما يحبه الرب عز وجل ويرضاه"، وزاد الملك في كلمته "السلام على أخواتي كلهن وأسأل الله أن يوفقهن لما يحبه ويرضاه وشكرا لكم".
وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اعتذاره للمؤدين للقسم في قصره بالرياض أمس، من رئيس وأعضاء مجلس الشورى وأمير منطقه الرياض ونائبه، من عدم تمكنه من مصافحتهم، قائلا "أنا آسف آسف آسف لأنني ما أقدر أصافحكم ولا أقدر أحضنكم لأنكم أعزاء علي وعلى الدولة.. وأسال الله أن يوفقكم لما يحبه الرب عز وجل ويرضاه والسلام عليكم".
وأردف خادم الحرمين يقول "السلام على أخواتي كلهن وأسأل الله أن يوفقهن لما يحبه ويرضاه وشكرا لكم".
كما وجه خادم الحرمين الشريفين رسالة إلى أعضاء مجلس الشورى، بقوله "اعلموا بأن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفا بل تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع السعودي".
وقال خادم الحرمين في كلمته بافتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، في أول دورة تشارك فيها المرأة "يسعدني أن ألتقي بكم، وأسأل الله أن يمدكم بسداد الرأي والمشورة".
وقد تشرف بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين في قصره بالرياض رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ وأعضاء المجلس.

وقال رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي، وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل".
حضر أداء القسم وافتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز.
كما حضرها مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، والأمراء واصحاب السمو والعلماء والمشايخ والوزراء وعدد من كبار المسؤولين.
كلمة خادم الحرمين
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.
أيها الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
يسعدني أن ألتقي بكم في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، في أول دورة تشارك فيها المرأة، سائلاً الله ـ جل جلاله ـ أن يمدكم بسداد الرأي والمشورة.
إن هدفنا جميعاً قائم، بعد التوكل على الله، على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة.
إن التطور الذي نسعى له جميعاً يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات. واعلموا بأن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً، بل تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع السعودي، ولذلك فإن له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليكم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم.
هذا وأسأل الله لكم التوفيق والسداد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
آل الشيخ: كلمة الملك منهاج عمل
قال رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ إن الكلمة التي افتتح بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى أمس تعد منهاج عمل للمجلس.
ونوه رئيس مجلس الشورى بالمضامين الضافية للكلمة التي أكد فيها الملك عبدالله أن هدفه تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تندفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجاً بلا نتيجة.
وقال "إن هذا دليل على ما يحظى به مجلس الشورى من اهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين، وسعيه الدائم لتفعيل أعمال المجلس وتطويره وفق منهج التدرج في التحديث الذي تتسم به سياسة خادم الحرمين الشريفين في مختلف المجالات". وأشاد بتوجيه الملك عبدالله لأعضاء المجلس بأن عضويتهم في المجلس ليست تشريفاً بل تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع السعودي، له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليهم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليهم.
أمير الرياض ونائبه يؤديان القسم
تشرف أمير منطقة الرياض الأمير خالد بن بندر بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد قائلا "بسم الله الرحمن الرحيم.. أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل".
ثم تشرف أمير الرياض بالسلام على خادم الحرمين الشريفين الذي هنأه بهذه المناسبة متمنيا له التوفيق والنجاح في خدمة دينه ووطنه.
وقد أعرب أمير منطقة الرياض عن شكره وتقديره للملك عبدالله، على الثقة الكريمة داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقه ليكون عند حسن الظن به.
ثم تشرف بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين نائب أمير منطقة الرياض الأمير تركي بن عبدالله بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد قائلا "بسم الله الرحمن الرحيم.. أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والعدل".

بعد ذلك تشرف نائب أمير منطقة الرياض بالسلام على خادم الحرمين الشريفين الذي هنأه بهذه المناسبة داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقه لخدمة الدين والوطن.
من جهته، أعرب الأمير تركي بن عبدالله عن شكره وتقديره لخادم الحرمين على ثقته الكريمة راجيا الله جل وعلا أن يوفقه ليكون عند حسن الظن به..
من جهة أخرى يستقبل أمير منطقة الرياض الأمير خالد بن بندر، ونائبه الأمير تركي بن عبدالله المهنئين لهما الساعة العاشرة من صباح السبت المقبل بقصر الحكم بالرياض.

الربيعة: فيروس "رهام" ليس نشطا

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134068&CategoryID=3

الرياض: محمد العواجي
قال وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة في لقاء تلفزيوني على قناة الإخبارية مساء أمس إن "الآيباد" الذي أهداه إلى الطفلة رهام الحكمي كان هدية من أب إلى ابنته وذلك أثناء زيارته لها، مشيرا إلى أن هذه الهدية لا تمثل بأي حال من الأحوال ما تناقله الكثيرون على أنه تعويض. وقال الربيعة "لست من يقرر التعويض لرهام وأنا أهديتها كما أهدي لبناتي وأيضا كما قمت بإهداء مرضى قمت بعلاجهم، ويجب أيضا أن يحسب لوزارة الصحة أنها طالبت بالحق الخاص لها".
وأكد وزير الصحة أن هناك مؤشرات إيجابية وتطورات جيدة في حالة الطفلة التي ترقد في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، مشيرا إلى أنه في زيارته لها أمس أخبره الفريق الطبي المعالج بقيادة الدكتور سامي الحجار أن المؤشرات تقود إلى إمكانية عدم انتقال العدوى إلى الطفلة. وقال "الفيروس غير نشط في دم رهام ونحتاج إلى عدة أسابيع لنضمن أنها لن تصاب بالمرض".
وأضاف أنه تمت استشارة 3 مراكز في الولايات المتحدة وعرض الحالة عليها وأكدت تلك المراكز بالإجماع أن وضع الطفلة جيد مبدئيا ولكن لا بد من الاستمرار في الخطة العلاجية والوقائية.
وسرد الربيعة خلال اللقاء تفاصيل إصابة الطفلة وكيف أن الفني في مختبر مستشفى جازان العام أخطأ في استخدام عينة مشبوهة لنقل الدم إلى رهام، مؤكدا أن الموظف استخدم يومها 20 كيسا رمي منها كيس مشتبه فيه؛ في حين استخدم الموظف الكيس الأخير وأرسله إلى الطبيب المعالج لرهام وتم نقله إليها بالخطأ.
وأضاف أنه أعطيت 4 أدوية مضادة لرهام مباشرة وفور علمهم بإصابتها وهي أقوى فعالية من غيرها.

مرغلاني لـ الوطن خطة لتطوير مختبرات وبنوك الدم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=134062&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز
في الوقت الذي هاجم فيه مدير مختبرات جازان الأخصائي المقال محمد العطاس وزارة الصحة بأنها لا تعلم شيئا عن بنوك الدم في منطقة جازان، وأنها لم تعاين هذه البنوك ولم تقف على احتياجاتها والنقص الذي تعانيه، دافع المتحدث

الرسمي باسم الوزارة الدكتور خالد مرغلاني عن وزارته، وذلك في حوار تنشره "الوطن" غدا، مؤكدا حرص الإدارة العامة للمختبرات وبنوك الدم على المتابعة المستمرة لبنوك الدم، وتلمس احتياجاتها، وكشف في نفس الوقت عن خطة لتطوير مختبرات وبنوك الدم على مستوى المملكة.

وقال مرغلاني لـ"الوطن" إن الوزارة تسعى إلى بناء 9 مختبرات إقليمية، وبنك دم مركزي، و 4 بنوك دم مركزية بمناطق ومحافظات المملكة لإحلالها مكان بنوك الدم القديمة، وجار إنشاؤها حاليا، إضافة إلى إنشاء مصنع مشتقات البلازما، وتوطين التقنية بالشراكة بين وزارة الصحة وإحدى الشركات الوطنية كوكيل لشركة عالمية معروفة، فيما تمت إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لخدمات نقل الدم والخلايا الجذعية تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الخدمات الصحية بوزارة الصحة، وهي مكونة من أعضاء ممثلين لجميع القطاعات الصحية المختلفة بالمملكة، للاطلاع على العمل ومستوى الأداء في بنوك الدم، وتطويره بما يناسب القياسات العالمية، مثل برنامج متابعة الأضرار الناتجة من نقل الدم، وبرنامج الجودة الشاملة المستدامة.

الحياة AL HAYAT

جمجمة" في نفايات مستشفى بجازان!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/485005

جازان – يحيى الخردلي - الرياض – سيف السويلم وحياة الغامدي

عثر عمال النظافة في مستشفى الملك فهد المركزي في جازان أمس على جزء من جمجمة بشرية في نفايات خاصة بالمستشفى. وأوضح مصدر مطلع في صحة المنطقة (فضّل عدم ذكر اسمه) أن القضية الآن مطروحة للتحقيق مع الشؤون الصحية والأدلة الجنائية والشرطة والطبيب الشرعي للتحقق من مصدر الجمجمة ومعلومات عنها، لافتاً إلى أنه من المحتمل أن تكون لطلاب الطب الذين يتدربون عليها في المستشفى، لأنها وجدت خلف مبنى التدريب، إلا أن هناك كشفاً دقيقاً للتحقق من هوية الجمجمة، وسيتم إصدار التقرير خلال اليومين المقبلين. (للمزيد)

وذلك بينما لم يجد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة ما يزيح به الاحتقان الناجم عن نقل دم ملوث أورث الطفلة رهام الحكمي (12 عاماً) فايروس «إتش آي في» المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز)، في مقابلة تلفزيونية أمس (الثلثاء) سوى تجديد «الاعتذار لرهام وأسرتها وللوطن». واعتبر ما حدث خطأ فردياً «أرجو ألا يكون محبطاً». (راجع ص؟)

وأكد المتحدث باسم شرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني أن الجهات الأمنية تلقت أمس بلاغاً من أحد المواطنين يدعي العثور على جمجمة في مرمى نفايات مستشفى الملك فهد المركزي، مشيراً إلى أنه تمّ العثور على الجمجمة في مرمى أثاث المستشفى، وتمت معاينتها من فرق الأدلة الجنائية ورفعها، وفي حينه تمت مخاطبة إدارة المستشفى بخصوص الواقعة.

وأكد الوزير الربيعة أن المعايير المطبقة في بنوك الدم في المملكة تدخل ضمن المعايير العالمية. وفي تصريح يناقض إعراب الربيعة عن أمله بإمكان شفاء رهام، أكد الوكيل الأول لوزارة الصحة المصري الدكتور عمرو قنديل لـ«الحياة» أن نسبة شفاء من نقل إليه دم ملوث بالأيدز «ضعيفة جداً، ولا يوجد علاج في العالم حتى الآن». وقال إن المتاح لا يتجاوز تعايش المصاب مع الفايروس الذي قد يستمر عشرات الأعوام. وفي حادثة جديدة تكشف التردي الصحي في منطقة جازان، عثر عمال النظافة في مستشفى الملك فهد المركزي أمس على جزء من «جمجمة بشرية» ضمن نفايات المستشفى.

ولم يطرأ جديد في شأن حال الطفلة رهام أمس. لكن الربيعة قال إن ثمة مؤشرات على عدم انتشار الفايروس. ولم يعرف في التو إن كان يقصد عدم إصابتها، أم محدودية الإصابة. لكن وكيل وزارة الصحة المصري الدكتور قنديل قال لـ«الحياة» أمس إن الحال الوحيدة التي قد يتعالج فيها المصاب هي إذا نقل إليه الفايروس من ملامسته آلة جراحية استخدمت في جراحة أجريت لمريض بالأيدز، وذلك بمنحه علاجاً وقائياً في فترة زمنية قصيرة من العدوى، «ولكن في حال ضخ كيس دم كامل في الجسم، فإن توقعات العلاج ضئيلة».

وبدا الوزير الربيعة متفائلاً بسبب ما سماه - في مقابلة بثتها قناة «الإخبارية» أمس - مؤشرات إيجابية على عدم نشاط فايروس الأيدز «في دم رهام»، مؤكداً أن تلك المؤشرات «تعطينا الأمل بشفائها». وأردف: «نحتاج للتأكد». وشدّد على أن ما حدث لرهام «خطأ فردي، وكل شخص عرضة للوقوع في خطأ». وقال إن أسرة رهام لو طلبت علاجها خارج المملكة، فسيتم ذلك. وأضاف أنه يجب ألا يثني المتبرع بالدم عن التبرع. وأوضح أن الإجراءات الـ 11 التي اتخذتها الوزارة لم تكن فردية منه، وإنما شكّلت لجنة حددت المخططين، ووضعت توصيات، ثم تولت لجنة المخالفات الطبية مراجعة التحقيقات، وأصدرت العقوبات المذكورة.

وأوضح الربيعة أن وزارته تؤمن بالشفافية «ولا تخجل أن تعتذر إذا أخطأت». ورفض وصف هدية «الآيباد» التي قدمها إلى رهام بأنها تعويض. وأضاف: «أعتذر لرهام وأسرتها وللوطن لما حصل من خطأ فردي، وأسأل الله أن يساعدنا في تلافي تكرار الأخطاء».

الحياة AL HAYAT

العراق: حكم ثانٍ بالإعدام على السعودي الصاعدي"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/485004

الرياض – ناصر الحقباني

أصدرت محكمة الجنايات المركزية العراقية في بغداد أمس حكماً بالإعدام على سعودي يُدعى شادي مسلم الصاعدي، بعدما دانته بالانتماء إلى «الجيش الإسلامي»، ودخول العراق عبر الحدود السورية بطريقة غير مشروعة. وقال رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق ثامر البليهد لـ«الحياة» إن الصاعدي سبق أن صدر في حقه حكم بالإعدام منذ أكثر من عام، بسبب تجاوزه الحدود بطريقة غير مشروعة، بحسب المادة الـ10 من نظام الجوازات العراقي. وأوضح بيان مجلس القضاء الأعلى العراقي طبقاً لوكالة «يو بي آي»، أن «المتهم (ش. م. م) وهو سعودي الجنسية، ألقت القوات الأميركية القبض عليه جنوب غرب العاصمة بغداد، واعترف لدى التحقيق معه بدخوله العراق عبر الحدود السورية بطريقة غير مشروعة». وقال البيان إن شخصاً يدعى «أبو علي» تولى استقبال المتهم، وعرَّفه على ما يسمى «الجيش الإسلامي» الإرهابي بغية العمل المسلح بذريعة مقاتلة القوات الأميركية. وأشار البليهد، في اتصال هاتفي مع «الحياة» أمس، إلى أن أحد زملاء المحكوم الصاعدي التقى به في السجن خلال ظهيرة أمس، واستبعد أنه ذهب إلى المحكمة، لأن من يُساق إلى المحكمة يُعاد إلى محبسه عصراً.

وأضاف: «أحد زملاء شادي وهو سعودي يُدعى بدر عوفان، يسكن معه في العنبر نفسه، صدر في حقه حكمان بالإعدام، خلال فترتين مختلفتين، تفصل بينهما نحو أربعة أشهر».

بدء تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء منتصف العام الحالي .. السفير الشمايلة لـ عكاظ:

80 ٪ من قضايا السعوديين في الأردن تتعلق بالمخدرات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574357.htm

سلطان بن حمدان (الرياض)

أكد السفير الأردني لدى المملكة جمال الشمايلة أن اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين البلدين في مراحلها الأخيرة، وقد دخلت حيز التنفيذ حيث أقرها مجلس الوزراء السعودي وبانتظار التوقيع عليها من الجهات العليا في البلدين الشقيقين.

وأضاف الشمايلة في حديث خاص لـ «عكاظ»: من طرفنا ستعرض الاتفاقية قريبا على مجلس النواب ثم الأعيان ثم ترفع للمقام السامي لاعتمادها، متوقعا دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بين البلدين الشقيقين بحلول منتصف العام الميلادي الجاري 2013م.

وكشف الشمايلة عن أن عدد الموقوفين السعوديين في سجون الأردن 58 موقوفا وعدد الموقوفين من الجانب الأردني في السجون السعودية نحو 200 موقوف، مشيرا إلى أن قضايا السعوديين متنوعة منها ما تدخل تحت الجرمية، ومنها قضايا حقوقية تتعلق بحوادث السير، مؤكدا أن 80 % من تلك القضايا تتعلق بتهريب المخدرات والإتجار بها.

وأفاد أن قضايا الأردنيين تتمثل في خلافات مع الكفلاء (مالية) وأيضا قضايا المخدرات، مشيرا إلى أن عدد المحكومين الأردنيين الذين لهم صلة بقضايا تتعلق بالإرهاب لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

وأوضح الشمايلة أن التعاون الأمني بين البلدين الشقيقين قائم منذ زمن بعيد وهو في أحسن حالاته ويشمل كافة الأجهزة الأمنية في البلدين الشقيقين، ومما يدفع إلى مزيد من التعاون في هذا المجال هو وحدة الهدف والمصير بين البلدين وتطابق مواقفهما السياسية حيال أغلب القضايا الإقليمية والدولية، وقربهما الجغرافي والاجتماعي والعلاقات الأخوية المتينة بين القيادتين، كما أن البلدين كانا هدفا لهجمات إرهابية في بعض الفترات.

وقال الشمايلة إن أبرز أوجه التعاون بين البلدين تتضح من خلال الاتفاقيات الموقعة في المجالات الأمنية وتبادلهما المعلومات والخبرات والمعدات اللوجستية المتقدمة لمحاربة آفة المخدرات والتهريب بكافة أشكاله.

انطلاق إبداع" برعاية الأميرة جواهر بنت نايف..وزير العمل:

التأنيث ونطاقات" لم يخفضا نسبة البطالة النسائية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574393.htm

فاطمة الغامدي (الخبر)

انطلقت مساء أمس الأول فعاليات النسخة التاسعة لملتقى إبداع الذي جاء تحت عنوان (الريادة الاجتماعية .. إبداع ومسؤولية) وتنظمه ملتقـيات إبداع برعاية وزارة العمل، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف، وتستمر الفعاليات ثلاثة أيام.

افتتح الجلسات وزير العمل المهندس عادل فقيه بكلمة مسجلة، أكد فيها على أهمية دور إبداع المرأة في الريادة الاجتماعية، حيث تشكل المرأة نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقة الإنتاجية.

وقال « لم تغب هذه المعادلة التنموية عن ولاة الأمر، حيث منحت المرأة فرص الاستفادة من إمكاناتها المتميزة»، مشيرا إلى أنه بالرغم من انخفاض معدل البطالة في هذا العام مقارنة بالعام الماضي بشكل عام، وانخفاض معدلات البطالة بين الذكور إلى 6.1 في المئة وهو الأقل خلال 13 سنة مضت، شهد معدل بطالة الإناث ارتفاعا في العام الماضي لتصل قرابة 36 في المئة بالرغم من زيادة أعداد الموظفات في القطاع الخاص بمعدلات مطردة خلال العامين الماضيين، على أثر تطبيق الأوامر الملكية من خلال التأنيث، وإطلاق برنامج نطاقات، حيث تم توظيف مايقارب 160 ألف موظفة، وهو مايزيد على ضعفي إجمالي ماتم توظيفه خلال الأعوام السابقة التي لم تتجاوز 70 ألف موظفة .

واستعرضت الفعاليات في اليوم الأول أهداف الريادة الاجتماعية، وإنجازاتها، حيث تحدثت رئيسة مرشدات المملكة مها فتيحي عن هذا الجانب، عبر ورقة عمل تناولت الريادة الاجتماعية، لافتة إلى أن نهاية 2013 سوف يرتفع العدد إلى 1000 زهرة ومرشدة في هذا النشاط.

وبينت كل من صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية، وأسيل الموسى من شركة كوكا كولا خلال الجلسة الثانية تجارب وإنجازات التنمية المستدامة والريادة الاجتماعية. فيما طرحت كل من مستشارة وز؟ر العمل الدكتورة مرفت طاشكندي، و نائب مجلس النواب اللبناني، ورئيسة لجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية سابقا د. غنوة جلول أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الريادة الاجتماعية عبر ورقتي عمل تتناولهما الجلسة الثالثة والتي ترأسها منيرة الصقير عضو الجمعية الوطنية للمتقاعدين .

تحدثت الدكتورة طاشكندي عن برنامج دعم فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الانضمام إلى القوى العاملة عن طريق برنامج توافق الذي يهدف إلى تقييم مشكلة البطالة، ومشكلة التوظيف لذوي الإعاقة، وأشارت إلى أن العدد المتوقع للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة يصل إلى أربعة ملايين و 152 ألف شخص، حيث تتصدر الإعاقة الحركية مجمل هذه الإعاقات بنسبة 33 في المئة.

من جانبها، استعرضت الدكتورة غنوة جلول دور مبادرة وبرنامج (اقرأ) في مكافحة الأمية، مشيرة إلى وجود 70 مليون أمي في الدول العربية .

التحقيق مع خادمة هددت مكفولتها بسكين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574594.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)

تحقق شرطة العاصمة المقدسة ممثلة في قسم الكعكية مع خادمة أفريقية في العقد الثالث من العمر حاولت قتل سيدة وطفلها بسكين بعد منعها الخروج صباحاً من المنزل لوجهة غير معلومة.وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان أنه تم التحفظ على الخادمة وستتم إحالة ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص. وبحسب مصادر «عكاظ» فإن الخادمة الكينية التي حضرت للعمل عند العائلة قبل 8 أشهر تبين أنها تخرج يومياً عند منتصف الليل بعد خلود رب الأسرة وزوجته للنوم ولا تعود إلا قبيل صلاة الفجر حتى اكتشفتها الزوجة قبل يوم من الحادثة عندما استيقظت صدفة لتفاجأ بدخول الخادمة، وعندما سألتها ادعت أنها طفشانة وخرجت لتغيير جو.

وأضافت المصادر أن الزوجة أعادت السؤال على الخادمة صباحاً بعد أن استيقظت عن أسباب خروجها ليلاً فاعترفت بأنها تخرج كل ليلة، وقامت بجمع أغراضها وطلبت مفتاح المنزل للخروج إلا أن الزوجة رفضت حتى يعود زوجها، لكن الخادمة أصرت على ذلك وتوجهت إلى المطبخ والتقطت سكينا فما كان من الزوجة إلا الهرب بطفلها للغرفة وتعرضت للسقوط أثناء هروبها واتصلت بزوجها والجهات الأمنية. وقد حاولت الخادمة الهرب قبل وصول الأجهزة الأمنية بتكسير مقبض الباب إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وتمت إحالة الخادمة لقسم الشرطة فيما أدخلت الزوجة إلى المستشفى إثر تعرضها لنزيف، خاصة أنها في فترة حمل.

والدة طفل معنف: زوجي الأكاديمي يجبرني على تقبيل قدميه

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574506.htm

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)

تكتشفت حقائق جديدة في قضية الطفل اليمني المعنف من قبل والده، وأكدت خالة الطفل سميرة صالح الشامي أن الجاني كان يجبر شقيقتها (زوجته) على تقبيل قدميه بحجة أنه شيخ والناس يقبلون رأسه فمن الأولى أن تقبل المرأة قدميه.

وأكدت في حديث لـ«عكاظ» من اليمن عبر الهاتف أمس أن الجاني شج رأس زوجته بالجوال عندما قذفها به، وأضافت: «نأمل في تدخل المسؤولين والتوجيه بنقل الطفل ليكون إلى جوار أسرته في اليمن».

وأسهمت «عكاظ» أمس في تواصل الابن مع والدته في اتصال هاتفي، حيث امتزجت دموع الفرح والشوق بين عادل ووالدته وهما يتحدثان عبر الهاتف.

الأم من الطرف الآخر لم تسعها الفرحة فأجهشت بالبكاء بعد سماعها صوت ابنها الذي سرد لها ما كان يتعرض له من تعذيب ومعاناة يومية على يد والده، مؤملا في أن تعيده إلى جوارها في اليمن، رافضا وبشدة العيش في كنف والده الذي يعنفه مستخدما كل الوسائل حتى ترك آثارا يصعب أن يمحوها الزمن.

أخصائية الأطفال ورئيسة مركز حماية الطفل في مستشفى الملك فهد أسماء رضا جوخدار قالت حينما أدخل عادل ابن التسع سنوات إلى المستشفى كان في حالة يرثى لها، وكانت هناك آثار كثيرة من سلك الكهرباء وعصا الستار (التي اعتاد والده أن يوسعه بها ضربا طوال ستة أشهر) وبعد خمسة أيام من العلاج بدأ بالتماثل للشفاء لكنه يرفض الذهاب إلى دار الحماية.

وتقول إن إدارة المستشفى زودت هيئة التحقيق والادعاء بكافة الفحوصات والتقارير اللازمة عن حالة الطفل الصحية، ويفترض في مثل هذه الحالات أن يسلم الطفل إلى دار الحماية بعد أن ينهي علاجه بالمستشفى، لكن عادل يريد الذهاب إلى والدته في اليمن، وسوف يبقى داخل المستشفى إلى حين البت في أمره.

رغبة الطفل في العودة إلى حضن والدته في اليمن، عبرت عنها خالته سميرة صالح محسن الشامي وناشدت المسؤولين إنصاف ابن شقيقتها وإعادة الحضانة الدائمة لوالدته إثر قيام الوالد بممارسة كافة أنواع التعذيب بحق ابنه عادل.

وكانت «عكاظ» نشرت الأسبوع الماضي أن طالبا من جنسية عربية يدرس الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة اعتدى على ابنه عادل، وأن مدير المدرسة التي يدرس فيها الطفل نقل عادل إلى المستشفى عندما شاهد آثار التعذيب ظاهرة على أنحاء متفرقة من جسده، وفي هذه الأثناء ألقت الجهات الأمنية القبض على والد الطفل وتم إيداعه التوقيف.

لاعتدائهم على أجهزة وإلكترونيات

إحالة 10 نزلاء من التربية الاجتماعية إلى دار الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574367.htm

افتخار باحفين، محمد مكي (جازان)

أحالت الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان 10 من نزلاء دار التربية الاجتماعية إلى دار الملاحظة الاجتماعية بعد أن مضى على إيقافهم أسبوعان، وذلك كعقاب رادع لهم لما أحدثوه من فوضى داخل دار التربية الاجتماعية.

وعلمت «عكاظ» أن إدارة الشؤون الاجتماعية أوقفتهم داخل دار الملاحظة أسبوعين كعقاب لهم على الفوضى التي أحدثوها، كما تشير المعلومات إلى وقوع أحداث بين نزلاء دار الملاحظة وموظفيه، وذلك احتجاجا على منعهم من ممارسة الألعاب الترفيهية، إذ تعرض أحد الموقوفين بالدار للشد من قميصه من قبل أحد موظفي الدار ما أدى لتصعيد الموقف بين النزلاء والموظفين ووقوع خلاف بين الطرفين تطور إلى اشتباك بين نزيل موقوف وموظف.

وتشير المعلومات إلى أن 19 نزيلا (منهم 17 موقوفا في قضية واحدة) بالاعتداء على أجهزة بروجتكر، كما حاولوا الاعتداء على موظفين ورجال أمن وتم تحويلهم إلى التحقيق.

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية في المنطقة سالم باصهي أن دار الملاحظة هو دار للإيواء وإذا ما حدثت أية حالة شغب فإنه يتم في الحال إعداد المحاضر اللازمة بذلك من قبل مدير الفرع أو المدير المناوب، وعرضها على وحدة التحقيق وقاضي الأحداث للنظر فيها، وإذا كان هناك أمر لتعديل السلوك فيتم التحويل إلى أخصائيين نفسيين واجتماعيين مسؤولين لإعداد البرامج المناسبة لذلك.

وأضاف: «هناك اتفاق بين الوزارة ومتخصصين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتنفيذ العديد من البرامج التربوية الهادفة».

فرق الحماية من الإيذاء تتعامل مع 1452 حالة عنف في عام

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/20/730903

الدمام – سحر أبوشاهين

تعاملت فرق الحماية من الإيذاء في الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة خلال العام الهجري الماضي، مع 1452 حالة، وفقاً لما كشفه المشرف على فرق الحماية في الوزارة تركي المالكي. وأوضح المالكي أن الشؤون الصحية في جدة تصدرت قائمة المدن السعودية، حيث سجلت 370 حالة، بما يمثل 25% من إجمالي حالات العنف والإيذاء على مستوى المملكة. وأشار إلى أن الإحصائيات تظهر أن الفئة العمرية ما بين (18 – 30 عاما) هي الأكثر تعرضاً للاعتداء، بواقع 583 حالة، وبنسبة تصل إلى 40% من إجمالي حالات العنف والإيذاء. فيما بلغ عدد المتزوجات المعتدى عليهن 793 حالة بنسبة 55%، يليها الأطفال 290 حالة بنسبة 20%، فيما أظهرت الإحصاءات تسجيل 587 زوجاً كمعتدٍ وبنسبة تصل لـ 40%. وبحسب الإحصاءات فقد بلغت حالات الاعتداء الجسدي 1006 حالات، بنسبة 69% من إجمالي حالات العنف والإيذاء، يليها الاعتداء الجنسي، حيث سجلت (142) حالة بنسبة 9.8%.

ويذكر المالكي أن عدد مراكز الحماية من الإيذاء التابعة لوزارة الصحة تبلغ 23 مركزا موزعة على جميع أنحاء المملكة، وتستقبل حالات العنف ضد الأطفال وترصدها في السجل الوطني لحالات العنف والإيذاء، منوها إلى أن إدارة الصحة النفسية قد عقدت لقاءً مع رؤساء فرق الحماية من العنف في جميع مديريات الشؤون الصحية التابعة لوزارة الصحة، ومراكز حماية الطفل، تم فيها مناقشة الصعوبات التي يواجهونها.

ولفت المالكي إلى قيام وحدة الحماية من العنف في الوزارة بجولات تفقدية وتوعوية عديدة شملت مراكز الحماية المنتشرة في كافة مناطق المملكة التي بدورها أبدت استعدادها التام للإبلاغ عن الحالات التي تردهم والتعامل معها بحسب الإجراءات النظامية، مشيراً إلى أن فرق الحماية تتلقى دورات تدريبية مستمرة، وأنه بناء على اتفاقية التعاون الموقعة بين الوزارة والمجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل (116111) تم تكليف ضابط بتلقي الاتصالات والتعامل مع الحالات الواردة.

وقال المالكي إن إحدى الحالات التي تلقت فرق الحماية بلاغاً عنها، كانت لطفل صغير ولد بدون يد وبدون رجل، وتم الإبلاغ عن حالته عن طريق خط حماية مساندة الطفل، وقد تم تأمين كرسي كهربائي متحرك له، عن طريق خدمة مساندة الطفل، وذلك بسبب الظروف المادية لوالديه التي لا تسمح لهما بشراء الكرسي.

220 حالة إيذاء سنوياً للأطفال وإحالة 30 ٪ منها للجهات الأمنية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
رابط الخبر

سلوى حمدي - الرياض

كشف السجل الوطني لحالات إيذاء الأطفال في القطاع الصحي عن رصدما يقارب 220 حالة سنويا، يحال مانسبته 30% منها إلى الجهات الأمنية والقضائية.وتختتم اليوم الحلقة العلمية الثالثة حول الإجراءات الجزائية لقضايا إيذاء الأطفال والتي اقامها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض وتناولت الدورة حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية في محاضرة القاها د. عبدالرحمن اللويحق وتبعها محاضرة في حقوق الطفل في أنظمة المملكة والاتفاقات الدولية ألقاها أحمد المحيميد. وعقدت ورشة عمل عن دور الشرطة في قضايا إيذاء الأطفال تناول فيهاالدكتور. معلوي الشهراني أساليب تلقي البلاغات وطرق البحث والتحري في قضايا إيذاء الأطفال و مناقشة القواعد القانونية والنفسية والاجتماعية لسماع أقوال الأطفال ضحايا الإيذاء والقواعد المهنية لاستجواب المتهم في قضايا إيذاء الأطفال. وتلى ذلك محاضرة وورشة عمل للدكتور ماجد العيسى عن الأنماط الجسدية والنفسية للإصابات في قضايا إيذاء الأطفال مع عرض لقضايا دراسية. وفي اليوم الختامي تناول وليد الحسن وأحمد المحيميد دور الادعاء والدفاع في قضايا إيذاء الأطفال وعرض الدكتورمحمد المقرن إجراءات المحاكمة في قضايا إيذاء الأطفال.

ترقد بالمستشفى وناشدت المسئولين بالوقوف معها قبل وقوعها في المحظور

صرخة عشرينية بجدة: زوجي يُجبرني على "المخدرات" وأهلي يرفضونني

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://sabq.org/mZwfde

عبد الله الراجحي- سبق- جدة:
تواجه مواطنة في جدة (25 عاماً) الضياع إزاء التعنيف الأسري الذي تلاقيه من زوجها. وقالت (م.ح) ولديها طفلان إن زوجها المتعاطي يعمل رجل أمنٍ في أحد القطاعات العسكرية بجدة، ويُكرهها على التعاطي معه بالقوة؛ فيما رفض أهلها قبولها كون لديها طفلان أحدهما من زوجها الحالي المتعاطي والآخر من زوج قبله.

وأضافت أنها ترقد الآن مع ابنها في أحد مستشفيات جدة رافضة الخروج من المستشفى إلا لمنزل يحميها؛ حيث إنها تخشى على نفسها وعلى ابنيها.
"سبق" اتصلت بمدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرّمة عبد الله آل طاوي لمحاولة إيجاد حماية لهذه المرأة المعنّفة، ووعد ببحث أمرها وتوفير الحماية اللازمة لها، لكن لم يتم من ذلك أيُّ شيءٍ حتى اللحظة، فيما طالبت المرأة الجهات المختصّة في الدولة والمجتمع المدني بالوقوف معها، قبل أن تقع في براثن المخدرات.

مدونة الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130220/Con20130220574460.htm

عبدالله ابو السمح

تزداد الحاجة يوما بعد يوم إلى مدونة للأحوال الشخصية.. أي تلك التي تنظم وتقضي في كل ما يتعلق بالنواحي الشخصية الخاصة بالفرد، بداية من مولده إلى وفاته وإرثه، مرورا بزواجه وطلاقه. هذه النواحي المتعلقة بالشخص ـ رجلا أو أمرأة ـ نظمتها الشرائع أو الأنظمة الحكومية، بحيث تحفظ حقوق الفرد الخاصة، فهو في حاجة لذلك بما يحفظ حقوقه من نسب وولادة، وما يتعلق بذلك من ميراث له أو عليه. ولقد كثرت المطالبة بإيجاد نظام للأحوال الشخصية مبني على أحكام

الشريعة الغراء، وما يلحق من أنظمة تضعها الدولة لضبط المستجدات في حياة الأفراد كحقوق التجنيس ـ مثلا. ومعلوم أنه يصعب على المسلم العادي غير المتخصص في علوم الشريعة أو المثقف نفسه فيها استخراج الحكم الشرعي في مسألة ما من قراءة كتب الفقه؛ وذلك بسبب تعدد الآراء في المسألة الواحدة، بل وفي المذهب الواحد، فما بالك بالترجيح بينها. ومما يزيد الأمر صعوبة عدم وجود مدونة فقهية سهلة التناول يمكن الرجوع السريع لها، ففي المملكة لا توجد مثل هذه المدونة رغم عدد من المحاولات لإيجاد مدونة عامة للفقه تنظم الأحكام وتضعها في شكل مواد كما هو في كتب الأنظمة الصادرة. وقبل عدة سنوات (2009) نشرت الصحف خبرا مفاده أن وزير العدل «الجديد» ـ في حينه ـ أعاد تشكيل لجنة لتدوين الأحكام الشرعية ودعمها بقضاة ومستشارين شرعيين لكتابتها وتنظيمها، ومن ثم إلزام المحاكم بها بعد إكمال الإجراءات اللازمة لذلك.

لكن الذي يبدو ـ والله أعلم ـ أنه ما زالت هناك اعتراضات تحول دون ذلك، وما ذلك إلا خشية التشبه بشكل القوانين الحديثة، وحاشا أن يكون في الأحكام الشرعية بوضعها في مدونات حديثة الترتيب أي تغيير أو تبديل في الأحكام، بل هو جعلها سهلة التعاطي والوضوح لأطراف الخصومة، وهذا ـ أيضا ـ يحمى من الإجحاف في اجتهادات القضاة وحسب اطلاعهم وقراءاتهم. وقد وقعت اختلافات متباينة، وخصوصا في أمور الحضانة والخلع والمستجدات التي ترتبط كثيرا بالمستجدات الاجتماعية المعاصرة.

الحاجة ماسة وضرورية الآن لإصدار مدونة للأحكام الشخصية ـ ولا سيما أنه صارت محاكم متخصصة ـ تكون موادها واضحة غير قابلة للإبهام والتأويل مبوبة تبويبا حديثا مانعة للاجتهاد والخوض في كتب الفقه، الاجتهاد هنا يكون في تطبيق الحالة (القضية) على النص، فيعرف الأطراف المتنازعون ما لهم وما عليهم. والسؤال المطروح على معالي وزير العدل: ما الذي أبرد عزمه على إخراج مدونة الأحكام الشخصية؟ كلنا آذان صاغية.

للإثارة: رهام والآيباد

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15633

علي سعد الموسى

في قصة (رهام) ومن قبلها قصة أيتام جازان وأيضا دار ملاحظتها ما يبرهن أن لدينا شبكة هائلة من القوانين التي تحمي الموظف ولكننا في المقابل بلا جملة واحدة من القانون لحماية الوظيفة. أقصى ما يستطيع أن يفعله معالي الوزير ليس إلا أن يعفي خمسة من المناصب وعلى التوالي: سينتقل مدير المستشفى إلى التموين الطبي وسينقل مدير مختبر الدم إلى إدارة المتابعة. مسؤول الأيتام سينقل إلى إدارة الضمان الاجتماعي بالمنطقة مثلما سيذهب مدير دار الملاحظة إلى دار التأهيل الشامل وكلاهما سيحظى بعطف سعادة المدير العام الذي نجا بجلده رغم أنه بحكم المنصب رأس الكوارث .

لا توجد لدى معالي الوزير صلاحية لأن (يضرب اللعيبة كي يستأدب الجمل) وحتى إن كانت لديه هذه الصلاحية على الورق فأمامه أوراق هائلة من قوانين حفظ حقوق الموظف على حساب الوظيفة. لا توجد لدى أي وزير صلاحية مطلقة لأن يقول لموظف (مع السلامة) لأن الوظيفة في عرفنا الاجتماعي والإداري حق مكتسب وعرف سائد.

بقي علينا أن نقترح العقوبات المخففة في غياب صلاحيات العقوبات الرادعة. الذين أعدموا مستقبل (رهام) الصحي والاجتماعي دون أن يدركوا حجم الكارثة عليهم أن يدفعوا أيضا ولو نصف كوارث (إعدام) مستقبل طفلة. مثلا، أن يحرموا جميعا من معاش التقاعد بعد الوظيفة لأنهم لا يستحقون أن نكافئهم في نهايات العمر بعد ما فعلوه، إهمالا، لطفلة في بداية العمر. أن ينقلوا إلى أقرب نقطة بعد ألف كيلو متر من أبعد نقطة من مكان الوظيفة الحالية كي يعرف كل موظف حكومي أن للإهمال والتسويف ضريبته. أن تتوقف مسيرات الرواتب لعام كامل مع الالتزام بالدوام وأن تسقط عنه كل حقوقه المالية وأيضاً رصيده من الإجازات حتى نهاية الوظيفة. أن نقول فورا (مع السلامة) لكل مدير عام تسبب من تحته في هذه الكوارث لأن المدير العام في منطقته هو (الوجه) الذي نعرف من خلاله معالي الوزير وهو المؤتمن من قبله على

هذه المسؤولية والمهمة. أما أن تتمخض العقوبة عن الإعفاء من المنصب وغرامة عشرة آلاف ريال فهذه ليست مجرد (مهزلة) في هشاشة القوانين الإدارية، بل أيضا رسالة تطمين إلى آلاف الموظفين عن النهايات (المثلجة) لمثل هذه الكوارث الإدارية. بهذه الآلية من هشاشة القوانين وركاكة العقوبات ستبقى الوظيفة في يد الموظف المهمل مثل (صك شرعي) ينتقل به من أرض إلى حيازة الأخرى. وبهذا الصك الوهمي سنرى المتسبب غدا على الشارع العام بعد أن كان بالأمس في الأحياء الخلفية. مقترحاتكم!!

!هل فقد المجتمع ثقته بـالصحة"؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130219/Con20130219574152.htm

خالد السليمان

حسب بيان وزارة الصحة فإن «رهام» تملك فرصة كبيرة للنجاة من فايروس الإيدز لأنها تلقت المضادات اللازمة خلال أقل من 24 ساعة على حقنها بالدم الملوث، وبالتالي فإنها قد لا تحمل الفايروس بقية حياتها، وهذه هي المعلومة السعيدة الوحيدة التي برزت منذ خيمت كآبة هذه المآساة على المجتمع!

لقد تفاعل المجتمع بأدوات تعبيره مع مآساة هذه الطفلة ليس لأنه يكره وزارة الصحة، أو لأنه يبحث عن أسباب لقصف مسؤوليها، بل لأن كل فرد في المجتمع تصور نفسه مكان «رهام»، فعندما تكون بين يدي الطبيب فإنك لا تملك إلا أن تنصاع لإرادته كمختص، وتقبل كل قراراته!

لذلك ما يحيط بهذه القضية اليوم من ضجيج وصخب هو في الحقيقة صوت القلق الذي يعصف بالمجتمع من أن يفقد ثقته بقطاعه الصحي، وعندما يفقد الإنسان ثقته بالصحة والتعليم والأمان، ماذا يتبقى له ؟!

وبقدر ما بدت وزارة الصحة سريعة في تعاملها مع الخطأ بسرعة استدعاء الطفلة وحقنها بالمضادات خلال أقل من 24 ساعة، بقدر ما بدت بطيئة في التعامل مع قلق المجتمع فانشغلت بترميم الصورة المشروخة بدلا من المكاشفة والمصارحة بأسباب وقوع مثل هذا الخطأ الفادح!

فلا يهمني أن تؤكد لي الوزارة أنها تطبق أعلى معايير الجودة في فحص الدم، وأن العينات تفحص بنظام العينة الفردية لا المجموعة، فلسان حال المواطن الذي لا يعرف هذه المعايير ولا مصطلحاتها: إذا كان الأمر كذلك، لماذا إذن وقع هذا الخطأ ؟!

المسألة الآن تتجاوز كثيرا قضية فتاة في عمر الزهور وقعت ضحية خطأ تم تحميله بضعة أشخاص، وكأن المشكلة في الأشخاص وليست في الآلية التي تأتي بالأشخاص، ومعايير أهليتهم وكفاءتهم، أو متابعة وتدقيق أعمالهم، فالمسألة الآن قضية اهتزاز ثقة المجتمع بقطاعه الصحي الذي يبدو رغم كل ما ضخ فيه من أموال، وبذل فيه من جهود كما لو أنه يقف على أرض متهاوية !

فما يريده المجتمع اليوم من وزارة الصحة لاستعادة ثقته ليس كلاما تسطره البيانات، أو تصدح به التصريحات.. بل واقع يعيشه ويداوي به أمراضه ولا يزيدها !

ازدياد العنف في المجتمع السعودي: قراءة اجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15613

جبرين علي الجبرين

الارتفاع الملحوظ في وتيرة وسلوك العنف بين الأفراد، والتساهل في إطلاق النار الذي ربما ينتج عنه القتل لأسباب تافهة، والرغبة في حسم الخلافات باللجوء إلى القوة أو اتباع وسائل غير قانونية وغير نظامية وعدم المبالاة بحقوق الآخرين، وتهديد المعلمين والمسؤولين والاعتداء عليهم، وتراجع درجة الخوف من السلطة ومن الجهات الأمنية سلوكيات آخذة في الازدياد في المجتمع السعودي.

والمتأمل في الأسباب المفسرة لازدياد هذه السلوكيات يجد أنه يأتي في مقدمتها الأمن من حتمية العقوبة - ومن أمن العقوبة أساء الأدب - فكلما ارتفع إيمان الشخص واعتقاده بأنه لن يقع في يد العدالة ولن يعاقب زادت لديه الجرأة في كسر القانون.

كما أن الإحساس بعدم تحقق العدالة والشعور بالغبن وربما القطع المسبق بضياع الحقوق من خلال طلبها بالطرق النظامية وما ينتج عن ذلك من شعور دائم بالإحباط يجعل الإنسان في حالة انفعالية دائمة، وتزداد لديه النزعة في حل النزاعات بطريقته الخاصة، وما ذلك إلا بسبب الإحساس بحتمية ضياع الحق وعدم مساءلة من يكسر القانون، في مقابل عدم مكافأة من يحترم القانون. وقد يكون السبب في ذلك عدم وجود جهات تنفيذية تنظر بسرعة وفعالية في القضايا ذات الطابع المدني مثل قضايا المرور وكل ما يرتبط باستخدام الطريق وحقوق المستهلك أثناء تعامله في البيع والشراء ورفض تسديد الإيجارات وغيرها من أمور الحياة ذات الطابع المدني يجعلها تتحول إلى قضايا جنائية بسبب لجوء البعض إلى حل النزاع بطريقته الخاصة، لأن الحل النظامي يعني الانتظار عدة شهور وربما سنوات في المحاكم.

وثمة سبب آخر؛ وهو سبب ثقافي واجتماعي ويتمثل في التشجيع على اللجوء إلى العنف وارتباط ذلك بالرجولة وتشجيع سلوك التحدي والمكابرة وامتداح من ينتزع حقه بنفسه ووصفه بالبطل وترديد عبارات تشجّع على كسر القانون مثل عبارة "السجن للرجال" وغيرها من التعبيرات والأمثال التي ما هي إلا نتاج ثقافة مأزومة تشجع على تبني شريعة الغاب، رغم أنها خسارة للجميع، ورغم أن سيادة القانون هي ما يميز المجتمعات البشرية عن شريعة الغاب، وإذا غاب القانون غاب معه الأمن الحسي والمعنوي والنفسي للفرد وللمجتمع. وعلى الرغم من وجود هذا السلوك منذ القدم إلا أنه وجد تشجيعا وتعزيزا في الفترة الأخيرة من خلال ثورة الاتصالات التي تتيح للأفراد التفاعل والتشجيع اللحظي من خلال الثناء والمديح المباشر. ويأتي ذلك مصحوبا بالتغير الاجتماعي السريع الذي فرض المزيد من الضغوط الاجتماعية على الشباب وجعلهم فريسة سهلة لصراع القيم بين ذات الفرد وشعارات المجتمع، كما أن تهميش الشباب والسخرية الدائمة منهم والتضييق عليهم يقودهم إلى سلوك التحدي من أجل أثبات الذات.

وجزء من اللوم يقع على وسائل الإعلام التي لا تكلّ من السخرية من الأنظمة، مما يعد تشجيعا ضمنيا للشباب والمراهقين على كسرها واتخاذ موقف عدائي من بعضها، فضلا عن تبرير الجريمة في بعض الأحيان بأنها بسبب الفقر أو البطالة وتبرئة ساحة المجرم وتوجيه اللوم إلى الدولة أو إلى المجتمع، وهو خطأ فادح ينبغي عدم تمريره في الإعلام بأي شكل.

هل غابت هيبة أجهزة الدولة الرقابية والتنفيذية، مما يحتم استعادتها، وذلك أول حلول المشكلة، إن كانت الهيبة قد غابت فعلا؟

في الماضي كان مندوب من الإمارة (وكان يسمى "خوي" في ذلك الوقت) يستطيع إحضار قبيلة بكاملها إلى مقر الإمارة أو إلى المحكمة، رغم أنه يذهب في مهمته منفردا ولا يحمل معه سلاحا، ولا حتى يلبس ملابس عسكرية، ولكنها هيبة أجهزة الدولة التي لا بد منها، و"الله سبحانه وتعالى يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

كم متوسط الدخل المفترض؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/18/article811214.html

راشد بن محمد الفوزان

أصعب سؤال يمكن طرحه لكي نتمكن من تقدير دخل المواطن بما يحقق الكفاية والرفاهية له. البنك الدولي يقول إن متوسط الدخل للمواطن السعودي هو 6400 ريال، أما المرأة السعودية فمتوسط راتبها هو 3900ريال. فماذا عن الخليجيين كمتوسط؟ المتوسط للرجل في دول الخليج هو 15200 ريال والمرأة الخليجية 3900 ريال والخليجيات متوسط الدخل لهن 8700 ريال. هذه خلاصة متوسط الرواتب، مع ملاحظة الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها في دول المجلس؛ فهي تعني قيمة مضافة، ولكن ماذا عن تكلفة المعيشة والحياة اليومية؟ الواضح أن المملكة الأقل تكلفة سواءً السكن كإيجار رغم شكوى الكثير بارتفاع الأسعار ولكن يظل أقل كثيراً مما يوجد بالدول الخليجية، وأيضاً الطاقة؛ البنزين ، الماء، والكهرباء للمستويات الأقل استخدماً فلدينا أقل الأسعار مقارنة بدول المجلس.

ارتفاع الرواتب بدول المجلس لا تعني كثيراً حين يكون هناك «تضخم» وارتفاع أسعار والأهم هنا « السكن – الغذاء – التعليم – العلاج الطبي – النقل» فهي في النهاية تصبح متقاربة جداً بل إن الكثير يفضل الأسعار المتدنية عوضاً عن ارتفاع الدخل فلا دخل مرتفعاً بلا ارتفاع للأسعار فالأفضل يراه الاقتصاديون هو كبح الأسعار وعدم ارتفاعها فالانخفاض لتكلفة الحياة اليومية يعني رفع الدخل. وحين توفر الدولة سكنا للمواطن فكأنها ترفع دخله بما لا يقل عن 30% وهذا أفضل من رفع الدخل الذي سيرفع الأسعار، وهذا نموذج لكيفية رفع الدخل وتوفير المال مع ثبات الدخل الشهري.

المقارنة حين يقوم بها البنك الدولي يجب أن تكون «بظروف» متساوية وعادلة وموضوعية وهذا غير موجود بهذه الدراسة التي ذكرها البنك الدولي ومثال ذلك ببساطة أسعار البنزين وجود ضريبة في دول الامارات في دبي والبحرين، وغيرها من المعطيات الاقتصادية التي لا يجب ربط الدول الخليجية ببعضها فهي ليست نسيجا متشابها ومتماثلا في تفاصيل تكلفة حياتة اليومية ومنها يمكن استخلاص أن دراسة البنك الدولي يجب التحفظ عليها ولا نطعن بها «كمهنية» ولكن هل هي موضوعية وعادلة لعينة الدراسة فيجب أخذ كل العوامل لكي تتقارب وتتماثل علمياً فلا يكفي مقياس الجنس والعمر والوظيفة يجب رؤية المدخلات التي تتم في حياته اليومية. وفي النهاية كيف تم احتساب متوسط الدخل؟؟ هل على أساس الناتج القومي أو عينة خضعت للدراسة أو إحصاء علمي رقمي؟؟ كل ذلك يحتاج إجابة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق.. وعقوق

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م

http://www.aleqt.com/2013/02/16/article_732061.html

عبد الله باجبير

منذ بداية البشرية هناك على الناس واجبات ولهم حقوق.. من الواجبات المتفق عليها بقوانين وبدون قوانين.. واجب الآباء والأمهات في تربية أبنائهم أحسن تربية.. يقابلها على الأبناء واجب احترام الآباء والأمهات ورعايتهم.. ولكن للأسف الشديد نرى الآن من الأبناء العكس.. واقرأ يا سيدي.

وفقا لما نشرته الزميلة "عكاظ"، تجرد ثلاثة أبناء من المشاعر الإنسانية وقست قلوبهم وتحجرت، بعد أن أعمى بصيرتهم بريق المال.. ووفرة الإرث الذي آل إليهم، الذي قدر بأكثر من 300 مليون ريال، حيث ازدادت حدة الخلافات بين الأبناء ووالدتهم بسبب تقسيم هذا الإرث، إذ أصر الأبناء على الأم تسليمهم مبالغ وصكوكا ودفاتر شيكات، رافضين القسمة الشرعية للإرث، فما كان منهم وأمام رفضها الانصياع لطلبهم إلا أن قاموا باحتجازها في الجناح الخاص بها، وإمعانا في تخويفها وإرهابها والضغط عليها للموافقة والتراجع عن موقفها وضعوا أمام باب غرفتها المقفلة كلب حراسة لمنعها من الخروج من الفيلا، ولكن الأم الشجاعة استطاعت بمساعدة أحد المقربين من العائلة تقديم شكوى أحيلت إلى دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام، التي بدورها حققت مع المتهمين وحبستهم احتياطيا ليتابع التحقيق من قبل المدعي العام. حيث أصدر القاضي حكمه بحبسهم سنة لكل واحد منهم، إضافة إلى جلدهم 140 سوطا وأخذ التعهد اللازم مؤكدا أن العقوبة ستتضاعف في حال تكرارها.

حكاية أخرى من مكة المكرمة.. فقد تقدم رجل سبعيني ببلاغ ضد ابنه المدمن، الذي اعتاد على ضربه وتعذيبه بإحراق يديه بأعقاب السجائر وتهديده بالقتل ما لم يوفر له المال لشراء المخدرات.. تم فعلا القبض على الابن العاق المدمن، الذي تلفظ بألفاظ نابية وهو بين يدي الشرطة بأنه سينتقم من والده عقب خروجه من التحقيق.

وشاب آخر في الأربعين.. أقدم على ضرب والدته وتسبب في كسر ذراعها، فما كان من الأم إلا أن سارعت بتقديم شكوى عاجلة أثبتت بها الواقعة، ما دفع هيئة التحقيق والادعاء العام إلى إصدار أمر فوري وعاجل بالقبض عليه بتهمة عقوق الوالدين. الأم استغاثت أمام المحكمة ألا يطلقوا سراحه لأنه سيقتلها في حال خروجه من السجن.

وفي النهاية نطالب بقوانين رادعة، وتطبيق الشريعة على من يمارسون العقوق. إن العقوق أصبح مثل الفيروس ينتشر بسرعة إذا لم نكافحه بالمضادات والمضادات هنا هي القوانين الواضحة والعقوبات السريعة عن طريق المحاكم الخاصة بمثل هذه الجرائم التي ترتبط بالعقوق.. ذلك أن العقوق تطور حتى وصل إلى القتل العمد.. فقد قام شاب عاق أخيرا وسدد طعنات قاتلة لجد والده وأرداه قتيلا.. يا أمان الخائفين!

بعد حادثة "جازان".. ماذا ستفعل يا معالي الوزير؟

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15591

علي الشريمي

ربما يصاب القارئ بالدهشة لو شاهد ما شاهدت في برنامج إخباري على شبكة "سي إن إن"، حيث رأيت مجموعة من الرجال وهم يرتدون البالطو الأبيض وغطاء للرأس من البلاستيك ويضعون القفازات في أيديهم والكمامات على وجوههم، فاعتقدت للوهلة الأولى أنهم في غرفة عمليات وفي انتظار اللحظة الحاسمة للتعامل مع أحد المرضى. لقد اندهشت حين اكتشفت أن هؤلاء الرجال ليسوا سوى عمال في مخبز لإنتاج الخبز في شارع من شوارع كنسينجتون في لندن. وحينما سأل مقدم البرنامج المسؤول عن المخبز: ماذا لو أن أحد العمال نسي ارتداء الغطاء أو القفازات؟ أجاب المسؤول سريعا: يطرد من عمله فورا، لأن صحة الإنسان هو شعارنا في هذا المخبز، ولا مجال هنا للأخطاء غير المقصودة.

لعلكم سمعتم أو قرأتم الأسبوع الماضي عن فضيحة من العيار الثقيل في مستشفى جازان العام، حين تم نقل دم مصاب بـ"الإيدز" إلى وريد فتاة "عشرينية" دخلت لتلقي العلاج الطبي لمرض الأنيميا، فقدموا لها فيروس "الإيدز" القاتل، والأدهى والأمر أن أحد المسؤولين في صحة جازان ذكر في تصريح خاص لإحدى الصحف الإلكترونية ردا على سؤال حول شجاعة مسؤولي صحة جازان في تقديم استقالتهم بعد الحادثة بقوله: "لماذا يقدمون استقالتهم الآن، واللي ما يعمل ما يخطئ". إنه أمر يدعو للغرابة: مسؤول عن مخبز يتحدث عن عدم قبول الأخطاء غير المقصودة في مخبزه، ومسؤول في الصحة يتحدث "اللي ما يعمل ما يخطئ".. ما هذه المفارقة؟ وخاصة أن الأرقام المتداولة في الشأن الطبي السعودي تثير فزع المراقبين والمواطنين، فقد كشف خبراء في المجال الصحي في وقت سابق أن 25,900 خطأ طبي قد ارتكب في المملكة خلال خمس سنوات، ما بين عام 2001-2006.

من جانب آخر أشارت تقارير صحفية إلى أن نسبة الأخطاء الطبية التي ارتكبت في مستشفيات المملكة الحكومية والأهلية قد ارتفعت بنسبة بلغت 86% خلال السنوات الخمس الماضية.. في الوقت الذي بلغت نسبة الممارسين الصحيين الذين أقيمت عليهم شكاوى نتيجة أخطاء طبية خلال العام الماضي 2242 ما بين أطباء وممرضين. وما زلت أتذكر ذلك المسؤول حينما سئل عن هذه الأرقام المفزعة؟ أجاب بكل مراوغة بقوله: "الأخطاء الطبية تتزايد حتى في الولايات المتحدة الأميركية".. إنني أتساءل: أي نوع هذا من الاستغفال؟ المقارنة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، فأميركا تسجل فيها أبسط الحالات الناجمة عن خطأ طبي، فهم يسجلون حتى حالة حدوث الزكام في الأنف إذا حدث بسبب خطأ بينما نحن لا نسجل إلا بوجود شكوى تنجم عنها عاهة مستديمة أو وفاة فأين وجه المقارنة؟! ثم إن الضحية في الولايات المتحدة يشجع على رفع شكوى من محامين متطوعين يصل عددهم إلى عشرة، أما عندنا فيحبط بعدم جدوى الشكوى، في أميركا يتم صرف تعويضات مالية كبيرة وفرض عقوبات رادعة على المتسببين، أما عندنا فنكتفي بترديد عبارة "سنحاسب المقصر بأقصى العقوبات".

المؤلم والمؤسف هو أننا لم نر حتى الآن أي خطوات جادة من قبل وزارة الصحة ـ باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة ـ لمواجهة مسلسل الأخطاء الطبية الدامية والمستمرة تصاعدا.. إلى أن حدثت الكارثة الصحية التي لوثت حياة فتاة جازان بفيروس "الإيدز" وهنا أوجه السؤال إلى المسؤول الأول في الصحة: ما أنت فاعل يا وزير الصحة؟

أميركا: الحميدان بانتظار الإقرار النهائي لنقله إلى المملكة

المصدر: جريدة الحياة السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ- 16 فبراير 2013م
http://alhayat.com/Details/483641

دنفر (كولورادو) – أ ب
تمكّن عالم اللغويات السعودي الدكتور حميدان التركي المسجون في الولايات المتحدة بعد إدانته بالاعتداء على عاملته المنزلية واحتجازها أربعة أعوام في منزله بكولورادو من التغلب على العقبات الإدارية المبدئية التي تعطّل نقله إلى السعودية لقضاء بقية فترة محكوميته بموجب معاهدة بين السعودية والولايات المتحدة. ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن متحدثة باسم إدارة المؤسسات العقابية في الولاية أمس (الجمعة) أن طلب التركي نقله إلى السعودية ينتظر إقراره النهائي من جانب مدير الإدارة المذكورة. ويقول التركي إنه بريء مما نسب إليه، وإنه ضحية شعور معاد للمسلمين. وكان الحكم بسجنه في عام 2006 أثار غضباً في السعودية، إلى درجة أن وزارة الخارجية الأميركية اضطرت إلى حمل النائب العام في كولورادو جون ساذرز على زيارة السعودية لشرح الأمر للمسؤولين السعوديين وعائلة التركي. وكانت السلطات الأميركية خفّضت الحكم على التركي في عام 2011 من السجن 28 عاماً إلى السجن مدى الحياة لثمانية أعوام إلى السجن مدى الحياة.

هيومن رايتس ووتش": الأنظمة التي انبثقت عن الربيع العربي لا تحترم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الأحد 7 ربيع الآخر 143 هـ - 17 فبراير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/02/17/726492

الرياض – عايد الرشيدي
كشف تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش ضمن التقرير العالمي لعام 2013 إن حالة النشوة الغامرة التي أدى إليها الربيع العربي أفسحت المجال لتحديات الواقع المتمثلة في بناء نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان. وسوف تحدد قابلية الحكومات الجديدة لاحترام حقوق الإنسان ما إذا كانت هذه الانتفاضات جلبت معها ديمقراطية حقيقية أو مجرد مزيد من الاستبداد في أشكال جديدة.
ولخصت هيومن رايتس ووتش القضايا الحقوقية الأساسية في أكثر من تسعين دولة. فيما يخص أحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قالت المنظمة إن تأسيس دولة تحترم حقوق الإنسان قد تكون مهمة شاقة للغاية وتتطلب بناء مؤسسات حُكم رشيد فعالة وإنشاء محاكم مستقلة وتنظيم شرطة احترافية، ومقاومة إغراء تجاهل الأغلبية في شتى دول المنطقة لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقالت المنظمة إن صعوبة بناء النظام الديمقراطي لا تبرر السعي للعودة للنظام القديم.
وأشار المدير التنفيذي للمنظمة كينيث روث بقوله: «ليس في ما تجلبه الحرية من احتمالات جديدة سبب للنكوص إلى الحكم الاستبدادي بسبب ما يتسم به من ثبات في سير الأحداث على وتيرة واحدة، لكن البديل هو تسليم دول بأكملها إلى مستقبل استبدادي مظلم».

وأوضحت المنظمة في مقدمة التقرير أن الصراع على الدستور المصري الذي يرجح أن يكون الأكثر تأثيراً بين دول المنطقة التي تمر بمراحل التغيير، يُظهر صعوبة حماية حقوق الإنسان. في الدستور بعض العناصر الإيجابية، بما في ذلك الحظر الواضح على التعذيب والاحتجاز القسري.
إلا أن هناك بنوداً أخرى في الدستور فضفاضة ومبهمة، عن حرية التعبير والمعتقد الديني والأسرة، ولها تداعيات خطيرة على حقوق المرأة وممارسة الحريات الاجتماعية التي يحميها القانون الدولي.
وتتضح في ليبيا مشكلة ضعف الدولة، وهي الظاهرة التي تعتبر نتيجة لقرارات معمر القذافي بإبقاء مؤسسات الدولة في حالة من التدهور والتخلف في محاولة لإحباط أي تحدٍ لحُكمه. وقالت المنظمة إن خطورة هذه المشكلة تظهر بحدة فيما يتعلق بسيادة القانون، فالميليشيات المسلحة تسيطر على أجزاء عديدة من ليبيا وفي بعض الأماكن ترتكب انتهاكات جسيمة مع الإفلات من العقاب.

الاتحاد

الفقر...المتهم الأول

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 8 ربيع الآخر 143 هـ - 18 فبراير 2013م
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=70922

أماني محمد

في بعض دول العالم النامي، لم يعد هناك أي مخرج لأزمات الاقتصاد، على سبيل المثال: لو كان اليمن ينعم بخيره، ولا يشكو الفساد والطغمة الفاسدة، لكان اليوم في المركز الأول عالمياً في إنتاج وتجارة القهوة وغيرها من المحاصيل الزراعية.
ولو كان السوريون تنعموا بخيرات بلادهم، وما أكثرها، لعاشوا حقيقة التطور على جميع الأصعدة، ولم يعيشوا وهم "البعث" والاشتراكية التي أنجبت نخبة أقل ما يمكن وصفها بأنها فاسدة لكان الشعب اليوم يعيش رفاهية، وكانت البلاد في أحسن أحوالها.
وهذا المقياس ينسحب على بعض الدول التي تطغى فيها السلطة ويشكو الشعب فيها من الجوع والفقر الشديدين، وهذا ينتج بالضرورة شعوباً ساخطة، فلو كان الفقر رجلاً لقتله علي بن أبي طالب منذ زمن طويل.
ولأنه ليس رجلاً، بل سياسة منهجية يتم اتباعها لغرض إذلال الشعوب وتحويلها إلى شعوب متسولة حتى لو كان ذلك بالنصب والاحتيال وانهيار المنظومة الأخلاقية.
والمتهم دائماً هو الفقر، فهو الدافع الأول عند البعض للجريمة، وللغضب وللحاجة لأبسط أشكال الحياة، وهو السبب في البطالة. وله تداعيات لا يمكن تجاهلها غير أنه الأهم والأخطر، وهو الأساس في علاقات اجتماعيات متآكلة ونظرة الإنسان لذاته، التي ينقص فيها الثقة والاحترام وحتى الصدق.
وإلا بماذا يتمتع الغرب بقيم وأخلاقيات تبهرنا وتجعلنا نحترمهم وتقدر كل ما يقومون به، إنه الاكتفاء والشبع والإحساس الجميل بالتقدير والمعرفة الواضحة لحقوقه وواجباته.
وعندما تقول بعض الفضائيات إن هناك مشكلة أخلاقية لدى الشعب، فإنك تلقائياً تلتفت للفقر، وللإحساس القاسي بالظلم بأن طغمة فسدت وأفسدت البلاد، وجعلت الفقر يتفاقم ويتحول إلى قنبلة موقوتة انفجرت عندما لامسها من يتمتع بخيرات البلاد بينما الأغلبية تعيش تحت خط الفقر.
لذا كان من الأهمية بمكان النظر للفقر، والسعي إلى تجنب الكثير من الحوارات والمناقشات، التي تكاد تكون فرغت من مضمونها، وإعطاء كل التركيز على مشكلة أخطر وأهم، وهي كيف يمكن في هذه الدول رفع مستوى دخل الفرد؟ وكيف نعالج أزمة الفقر؟ وكيف يعيش الناس بكرامة وتقدير من دولهم؟
قد يكون الأمر قد قُتل بحثاً، ولكن من المهم قراءة التاريخ، ومحاولة سد ثغرات الواقع ودرء كل انفجار متوقع.

الشعوب في حاجة إلى كثير من الكرامة لتجنب ذلك السؤال، ونحتاج أن تعطي خططاً واضحة تنهض من سباتها في ظل الفقر. وبحاجة إلى وعود حقيقية تتحول إلى حياة يومية تحول الفقر إلى اكتفاء برضى الناس، ويحولهم إلى بشر أسوياء دون أية تنازلات أخلاقية تجعلهم يفرون إليها بعد أن يصل بهم الحال إلى الموت جوعاً.
لو قتل الفقر، لكانت الأمة إلى اليوم تنعم بنعيم مقيم، ولنعمت الشعوب باطمئنان وهدوء وإعمار الأرض، لكن هذا في كثير من الدول لم يحدث. وتتعين مواجهة الفقر لغلق أبواب الرياح العاتية القادمة من كل الاتجاهات.

"جنسيتي حق لعائلتي" يطالب بإجراء تعديلات على بعض التشريعات المحلية

المصدر: جريدة الدستور الثلاثاء 9 ربيع الآخر 143 هـ - 19 فبراير 2013م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2013%5C02%5CLocalAndGover_issue1945_day18_id468033.htm#.USMV4B2R7Sg

عمان- الدستور - امان السائح
طالب ائتلاف "جنسيتي حق لعائلتي" بإجراء تعديلات على بعض التشريعات المحلية، بحيث يعطي للأردنية المتزوجة من أجنبي حق منح الجنسية لأبنائها وزوجها، وضرورة تجاوز الفترة الزمنية التي تحتاجها تعديل النصوص القانونية واتخاذ "إجراء مؤقت" وبالموازاة مع المباشرة بالتعديلات الدستورية والقانونية.
وطالب الائتلاف رئيس الوزراء بتعديل كافة الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المختلفة والمتعلقة بالأجانب ليتم إعفاء أبناء الأردنية من أية قيود، أذونات أو تصريحات لممارسة حقوقهم المتعلقة بالتعليم، الرعاية الصحية، العمل، التملك و استخراج رخص قيادة السيارات و معاملتهم معاملة الأردنيين، بالإضافة إلى إعفاء أبناء الأردنية وزوجها غير الأردني من قانون الإقامة و شؤون الأجانب سنداً لأحكام المادة (29/ح) وذلك لأسباب إنسانية.
وقالت مديرة مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك الحسين، عضو الائتلاف الدكتورة عايدة السعيد في حفل اطلاق الائتلاف امس أن الائتلاف يهدف الى نشر الوعي والمعرفة المجتمعية حول التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالوضع القانوني لعائلة المرأة الاردنية المتزوجة من غير أردني، فضلا عن تصحيح المفاهيم الخاطئة التي يتم استعمالها من قبل المعارضين لحق المرأة في منح جنسيتها لزوجها وأبنائها من خلال الرد عليها بالحقائق والمعلومات.
وبينت السعيد أن الائتلاف يحاول توحيد جهود المؤسسات والمنظمات والأفراد المؤيدين لمبدأ المساواة بين الجنسين لإزالة التمييز المتعلق بقانون الجنسية الأردني.
وقالت السعيد أن الائتلاف سيركز، في الفترة المقبلة، على الدعوة لإزالة التمييز الواقع على هذه الفئة من النساء من خلال استهداف صانعي القرار والمجتمع المحلي، حيث سيعقد في 24 من الشهر الحالي حلقة نقاشية تحمل عنوان: "الآثار الاقتصادية لمنح الجنسية لعائلات الأردنيات المتزوجات من غير أردني"، يليها ورشة عمل أخرى ستعقد في الثالث من شهر آذار "مارس" المقبل جلسة نقاشية ستحمل عنوان "الحجج وتصحيح المفاهيم الخاطئة".
وقالت المتحدثة الإعلامية باسم الائتلاف عروب صبح أن الائتلاف ينطلق من مبدأ حقوقي إنساني يعكسه اهمية المساواة فيما يتعلق بالجنسية، لافتة إلى حق الأردني بإعطاء الجنسية لزوجته الغير الأردنية بعد ثلاث سنوات إذا كانت عربية، وخمس سنوات إذا كانت أجنبية.
ولفتت صبح إلى أن تأسيس الائتلاف يأتي في سياق توحيد الجهود الفردية والمؤسسية، من خلال انضمام (11) مؤسسة و(9) أعضاء من خلفيات مختلفة متوافقين على اعتبار حق المرأة في إعطاء جنسيتها لعائلتها جزء من مواطنتها بعيدا عن فكرة رفع المعاناة عن المتضررات من ذلك.

ونوهت صبح إلى عمل الائتلاف على تحضير ردود على الحجج والمبررات التي يطرحها معارضي هذا المطلب، مبينة أنه سيتم الإعلان عن هذه الردود في ورشة عمل سيعقدها الائتلاف في الثالث من آذار "مارس" المقبل.
وأكدت صبح نية الائتلاف المضي قدما في السعي نحو تحقيق هذا المطالب من خلال العمل على عدة مستويات، مثل كسب التأييد له من جهة، ومن جهة أخرى التواصل مع أصحاب القرار سواء في البرلمان أو الحكومة للوصول في النهاية نيل الأردنيات لهذا الحق.
وفي عرض قدمه خلال الحفل رئيس اللجنة القانونية في الائتلاف المحامي الدكتور أيمن هلسا أن الائتلاف يسعى إلى تعديل الفقرة (1) من المادة (6) من الدستور لتشمل حظر التمييز على أساس الجنس بشكل واضح لا لبس فيه.
ولفت هلسا لوجود جدل حول تفسير المادة السادسة، التي تنص على "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" بعدم ذكرها كلمة "الجنس".
وبين هلسا إن الحكومة أوضحت بالتقرير الدوري المقدم إلى اللجنة المعنية لحقوق الإنسان في العام 2009 موقفها من المادة السادسة بقولها "انسجاماً مع ما جاء في المادة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حول كفالة الحقوق لجميع الأفراد دون أي تمييز بينهم، فقد أكد الدستور الأردني بالمادة السادسة منه، أن "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين". ولا يعُاب على هذه المادة أنها لم تذكر معيار الجنس من ضمن هذه المعايير، وذلك لكون النص الدستوري جاء عاماً ليشمل الذكر والأنثى، بالإضافة إلى أن التشريعات الأخرى كفلت للمرأة حقوقاً متساوية مع الرجل"
وأكد هلسا أهمية تعديل الفقرة (4) من المادة (6) من الدستور لتجعل المواطن أساس المجتمع وليس الأسرة ،فضلا عن تعديل قانون الجنسية الأردني رقم (6) لسنة 1954 من أجل إلغاء كافة النصوص التمييزية بين الأردني و الأردنية، بحيث يملك كليهما حق منح الجنسية الأردنية إلى أبنائه بغض النظر عن جنسية الزوج أو الزوجة، وبالتالي يصبح هذا القانون متفقا مع أحكام الدستور ومتماشيا مع المعايير الدولية بهذا الخصوص.
ودعا إلى تعديل قانون الإقامة و شؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973 بحيث يتم معاملة زوج الأردنية غير الأردني نفس المعاملة التي تتلقاها زوجة الأردني غير الأردنية.
وتطرق هلسا للحديث عن أهم أشكال التمييز في قانون الجنسية الأردني مثل أن يحرم القانون الأردنيات من حق إعطاء جنسيتهن لأبنائهن إلا إذا كان الأب عديم الجنسية، مجهول الجنسية أو عدم إمكانية اثبات النسب مع شرط الولادة في الأردن. فقد أعطى للرجل الأردني حق منح زوجته الجنسية بعد مضي ثلاث سنوات من الزواج إذا كانت تحمل جنسية عربية، وبعد مضي خمس سنوات إذا كانت تحمل الجنسية الأجنبية. ولا تملك الأردنية المتزوجة من أجنبي هذا الحق.
في قانون الإقامة نجد أن المرأة الأردنية لا يمكن أن تعطي حق الإقامة لزوجها غير الأردني؛ إذ اقتصر هذا الحق على الأردني المتزوج من غير أردنية.
ويتكون الائتلاف من مجموعة من منظمات المجتمع المدني هي: مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك الحسين ممثل بمديرته الدكتورة عايدة السعيد، جمعية النساء العربيات وتمثلها السيدة ليلى نفاع، وحملة "أمي أردنية وجنسيتها حق لي" وتمثلها السيدة نعمة الحباشنة، اتحاد المرأة الأردنية ويمثله المحامي ياسر السوري، مركز ميزان لحقوق الأنسان ممثلا بمديرته السيدة ايفا أبو حلاوة، مؤسسة قادة الغد ممثله بمديرها الدكتور سامي الحوراني، مركز المفرق للتنمية والبحوث والتدريب ممثلا بالاقتصادي الدكتور يوسف منصور، مركز عمان لحقوق الإنسان وتمثله الناشطة لينا جزراوي، نقابة المحامين ممثله بالمحامية نور الإمام، ومنصة "تقدم" ممثله بالباحثة لينا شنك.
و الأعضاء بصفتهم الشخصية هم، الناشطة في مجال حقوق المرأة الإعلامية نيرمين مراد، ومنسق التيار القومي التقدمي سعادة خالد رمضان وفنان الكاريكاتور عماد حجاج، والأكاديمية رلى قواس، والإعلامية عروب صبح، والإعلامي محمد شما، والإعلامية رانيا الصرايرة والأكاديمي المحامي الدكتور أيمن هلسا، والأكاديمية الدكتورة وفاء الخضرا، والكاتبة حنان الشيخ، والباحثة الأكاديمية الدكتورة سارة عبابنة.

دنيا الوطن

"أطفال الشوارع" الشبح الذي يهدد استقرار مصر

المصدر: جريدة دنيا الوطن الأربعاء 10 ربيع الآخر 143 هـ - 20 فبراير 2013م
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/02/19/362956.html

الدكتور عادل عامر

بدأت ظاهرة أطفال الشوارع في الظهور بشكل واضح في ثمانينيات القرن الماضي، كانعكاس للتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك، والتي تفاقمت في ظلها الأمراض الاجتماعية المعروفة، مضافاً إليها زيادة نسب البطالة، واتساع مسبّبات التفكك الأسرى نتيجة لذلك، ولم تُحقِق خطط وإستراتيجيات المواجهة على المستوى الوطني أي نجاحات ملحوظة في هذا الميدان، نتيجة التركيز على معالجة الآثار دون الأسباب، وقد أدّى ذلك إلى ازدياد ونمو هذه الظاهرة بمُعدّلات سريعة ومتلاحقة تفوق بكثير الخطط الوطنية لمواجهة الفقر والبطالة والأزمات والإسكان والتسرب من التعليم والرعاية الصحية وتحولت الظاهرة على مدى الأعوام السابقة إلى ظاهرة مخيفة باتت تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي في المجتمع، حيث أصبحت تُشكِل بؤر سرطانية، تأويها الجحور والشقوق والمهملات والمنقولات المتروكة بالشوارع، وظهرت مع مرور الزمن، وزادت خطورتها في ظل الأوضاع والظروف المتردية، وفى إطار هذه التجمعات لأطفال الشوارع ظهرت عناصر احترفت استقطاب الوافدين الجدد من الأطفال وإرهابهم لاستخدامهم في ارتكاب الأنشطة الإجرامية، فضلاً عن تعرُّضهم للانتهاكات الجنسية، إضافة إلى إمكانية تعرضهم للقتل للتخلص من آثار تلك الجرائم.

والواقع أن التصدي لهذه الكارثة يقتضى تبنّى حزمه متكاملة من الإجراءات غير المسبوقة، والتي تهدف إلى تجفيف المنابع والقضاء على أسباب تفاقمها وليس الاستمرار فقط في مواجهة آثارها. وهذا يقتضى بالضرورة النظر إلى هؤلاء الأطفال باعتبارهم الإفراز الطبيعي للبيئة الاجتماعية المثقلة بأخطر الأمراض المؤدية بالضرورة إلى التفكك الأسرى باعتباره السبب الرئيسي لظهور أطفال الشوارع. ولذلك ينبغي عدم التعامل مع أطفال الشوارع باعتبارهم في حالة من حالات التعرض للانحراف طبقا للقانون الساري، وإنما اعتبارهم في حالة خطورة اجتماعية، ومن ثم ينبغي التعامل معهم في إطار قانون جديد للأمن الاجتماعي، أو من خلال تعديل باب الرعاية الاجتماعية بقانون الطفل. على أن يكون التعامل معهم من خلال اتخاذ تدابير تربوية بعيدة عن الإجراءات الجنائية العادية. ولقد بات مصطلح "أطفال الشوارع" معروفاً في أدبيات التنمية البشرية، وهو من أهم القضايا وأخطرها نظراً لتداخل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولتزايدها واستفحالها في بعض الدول النامية، والدول المتقدِّمة على حدّ سواء، ولذلك فهي مشكلة عالمية تفرض نفسها، وتستقطب اهتمام المعنيين بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان. فمرحلة الطفولة تتصف بحساسية شديدة لأنها المرحلة التي تتأسس عليها حياة الإنسان، ولذلك فهي تتطلب الرعاية والحماية من خلال توفير عوامل وبيئات التنشئة المتوازنة، ففي هذه المرحلة يكتسب الطفل القيم والسلوكيات، وتتشكل رؤيته لمحيطة من أسرة ومجتمع، ومن هنا فإن حدوث أي خلل يدفع بالطفل إلى الإحساس بأن حياته أصبحت مهددة حاضراً ومستقبلاً. وتأتى هذه الورقة بهدف إلقاء الضوء على بعض التشريعات الحاكمة لحقوق الأطفال في مصر، بالإضافة إلى عرض بعض تجارب الدول العربية والدول المتقدّمة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، وأهم الآليات المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة والتصدي لها، بغية الوصول إلى أهم الممارسات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة. وضحت المادة الأولى - من قانون الالتزام بأحكام الدستور المصري - كفالة الدولة لحماية الطفولة والأمومة ورعاية الأطفال، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة في كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية. ويؤكِّد الالتزام الملقى على الدولة من حيث تطبيق هذا القانون بالكامل، أي رعاية الطفولة وتهيئة الظروف الصحيحة والمناسبة لتنشئتهم هي مسؤولية المجتمع بالدرجة الأولى، حيث يتعين عليه – أي المجتمع - القيام بها في إطار من القواعد القانونية الواضحة التي يلتزم بها كافة الأفراد، من أجل الحفاظ على مسيرة تواجد المجتمع ذاته في ظل القيم والأصول التي يحرص على استمرارها وتطويرها، من خلال رؤية شاملة تحفظ للمجتمع أمنه واستقراره. ويأتي هذا الالتزام استكمالاً لدور الأسرة الأساسي في تنشئة أبنائها، حيث يتمحور هذا الالتزام في شِقّين أساسيين هما:

1. الحفاظ على الأسرة وتماسكها باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع، وتعظيم دورها في تنشئة الأبناء لكونها البيئة الصحية لذلك، ومساعدتها على تولى مسؤوليتها في هذا الشأن.
2. التدخُّل في إطار الحالات التي تقضى ذلك باعتبار أن المجتمع هو الأسرة الأم، ومن ثم يتعيّن أن يكون التدخل في إطار المشروعية التي تحفظ لكافة الأطراف حقوقهم الشرعية والشخصية.

ومن هذا المنطلق الفكري جاء القانون موضحاً هذا الهدف ساعياً لتحقيقه من خلال ما نص عليه من قواعد قانونية تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الملقى على الدولة، من حيث وضع تشريعات حيوية وفعَّالة تحفظ وتحمى حقوق الطفل. أثارت قضية عصابة قتل الأطفال ضرورة فتح ملف أطفال الشوارع والخطر الكامن الذي يمثلونه اذ ان هؤلاء الأطفال كما يري الكثيرين بمثابة القنابل الموقوتة التي قد تنفجر في أي لحظة نظرا للحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفعهم لارتكاب جرائم أو التعرض لجرائم بشعة كما حدث مع قضية عصابة قتل الاطفال الاخيره فقد كشفت التحقيقات أن أحد المشتبه بهم في عصابة قتل الأطفال وعمره 18 عاما ذكر أن زعيم العصابة بدأ عمليات القتل انتقاما لهجوم كان هو ضحيته عندما كان عمره أقل من عشرة أعوام. فقد تمم الاعتداء عليه جنسيا والقي به من أعلي القطار، ثم ألقي به أمام قطار قادم في الاتجاه المعاكس، وسقط فوق قطعة حديد كبيرة "شقت" بطنه وظل شهراً بالمستشفي، وبعد سنوات قرر الانتقام من الشاب. وتظهر الارقام الرسمية ان حوالي 2.7 مليون طفل يعملون في مصر أي حوالي عشرة بالمئة من السكان دون سن 14 عاما. ويعمل غالبيتهم في الزراعة وبشكل اساسي في جمع المحاصيل والازالة اليدوية للافات الزراعية من القطن. ويكدح مئات الآلاف من الاطفال وكثير منهم مشردون في اعمال متواضعة قد تكون في مدبغة أو مواقف سيارات او بيع المناديل الورقية والجرائد في اشارات المرور. وتقول نيفين عثمان وهي خبيرة في مجال عمالة الاطفال لدى منظمة العمل الدولية بالقاهرة "يوجد فقر مدقع في مصر لذلك تستخدم عائلات أبناءها للحصول على لقمة العيش." أن مؤسسات الأحداث"حالها يبكي" ولا تستوعب الأعداد الكبيرة للأحداث بل وأن العاملين فيها غير مؤهلين بالشكل المناسب والأدهي من ذلك أن بعضهم يعلم الأطفال السرقة. ونادي بعض الضيوف بأهمية وجود تشريع قانوني وتجريم الاهمال من جانب الأبوين لاولادهم بتركهم في الشوارع يسبقه دور الدولة بتوفير مظلة تأمين اجتماعية واقتصادية توفر لهم الحياة الكريمة كما يجب الاهتمام بدور الأحداث كما هو الاهتمام بدور الأيتام. وأكد الجميع علي أهمية الوقوف أمام الحوداث الأخيرة باعتبارلاها أعمالا فردية بل هي مسؤولية مجتمع ويجب أن تتضافر الجهود ويجب علي نواب الشعب مناقشة هذه الموضوعات التي تمس الأمن القومي بدلا من مناقشة موضوعات أقل أهمية لمنع هذا الحوداث في المستقبل. ونادوا بضرورة قيام الدولة والمجتمع المدني بدور نشط في هذا المجال وأشاروا الي أهمية تمويل تفعيل دور المجلس القومي للأمومة والطفولة. وأشادوا بجمعيات أهلية في هذا المجال أكثر فعالية مثل جمعية الأمل التي تسحب هؤلاء الأطفال من الشوارع وتوفر لهم الرعاية الملائمة وفرص العمل . وتستضيف الجمعية حوالي 25 طفلا مشردا كل يوم ويوفر لهم الوجبات الساخنة كما يتيح لهم الاستحمام والاسرة للنوم. يقول وجدي عبد العزيز (12 عاما)أحد أطفال الجمعية انه كان يتقاضى أجرا مقابل طوافه بالشوارع لجمع البلاستيك في الفترة ما بين الغروب حتى الفجر تحاشيا لرصده من قبل الشرطة. ويستطيع الأطفال مشاهدة الرسوم المتحركة على شاشة كمبيوتر ويلعبون الورق الذي توضع عليه عادة رسوم تحذيرية ضد مخاطر التدخين والمخدرات وفيروس الأيدز وتقول منظمة العمل الدولية ان حوالي 218 مليون طفل منخرطون في مجال العمل ونحو 100 مليون عامل مراهق موظفون بشكل قانوني في انحاء العالم. يتخذون أرصفة الشوارع مسكناً لهم، ويستخلصون من النفايات غذائهم ويصنعون من العراء غطاء لهم .. إنه واقع أطفال الشوارع في مصر دون مبالغة .. فهم خلاصة فساد تفشى في البلاد 30 عاماً أنبت زهوراً تحاول العيش في وطن ظل الفقير مهمشاً فيه في كل شيء، الذين يحاول المخربون في البلاد استغلالهم عقب ثورة 25 يناير كوقود لنشر العنف والفوضى في المجتمع ليتحولوا من مجني عليه إلى جاني. وكان لأطفال الشوارع دور في ثورة 25 يناير (منذ لحظاتها الأولى وحتى تنحى حسني مبارك) قد يغفل عنه البعض، ولم يعطه الإعلام حقه بحكم تهميشهم في كل شيء، لكن من شارك في هذه الثورة ستظل مشاهد إصابة بعضهم خالدة في ذاكرته .. أطفال في عمر الزهور لم ينعموا بخيرات هذا البلد إلا بشاش طبي التف حول إصاباتهم لتضميد جراح وإصابات تعرضوا لها جراء عنف موالين للرئيس المخلوع أو الشرطة، وذلك لاعتراضهم على التهميش. عقب الثورة ومع تقلد المجلس العسكري لزمام الأمور في البلاد، لم يطرأ أي جديد على حياة التهميش التي يعيشها أطفال الشوارع حتى أن بعضهم اتجه إلى بيع دمه من أجل حفنة جنيهات للحصول على لقمة عيش تساعده على مواصلة الحياة، في حين ضعف بعضهم أمام عروض المشاركة في بعض الأحداث الأخيرة وإحداث فوضى وتخريب نظير مقابل مادي، حيث أعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان خلال تقرير لجان تقصي الحقائق حول أحداث "الاتحادية" الأخيرة أنه تجاز 114 طفلاً في هذه الأحداث في السجون، من بينهم طفل مصاب بالسرطان. فقد تبين أنه تم إلقاء القبض على 481 طفلاً منذ أحداث محمد محمود الأولى في نوفمبر 2011 حتى أحداث الاتحادية الأخيرة بواقع 73

طفلاً في أحداث مجلس الوزراء، و61 في الداخلية، و137 في أحداث السفارة الأمريكية، و173 في محمد محمود الثانية، وتم القبض على 11 طفلاً في أحداث العباسية، أما في الأحداث الاتحادية الأخيرة فقبض على 11 طفلاً. أن استغلال البعض لأطفال الشوارع في تأجيج العنف عقب ثورة 25 يناير أمر متوقع بعد إهمال الدولة خلال السنوات الماضية للمناطق العشوائية التي تحتضن أغلبية هؤلاء الأطفال. للان عدم تردد أطفال الشوارع في الاستجابة لدعوات استئجارهم في أعمال العنف التي تشهدها مصر من حين على آخر إلى عدم وجود مأوى لهم سواء لأنهم أيتام أو لطردهم من بيوتهم نتيجة خلافات عائلية. أن تهميش أطفال الشوارع جعل بعضهم يعترف أمام وسائل الإعلام بهتك عرضه وهو ما لم يكن يحدث خلال العقود السابقة كمحاول إلى لفت الانتباه ونقل معاناته بعد تهميشه لسنوات، مشيرة إلى أنه يقول للمجتمع عبر هذه الاعترافات "أنا موجود" لتسليط المزيد من الضوء عليه. ويجب أن يتم إلحاق أطفال الشوارع بمعسكرات اجتماعية لعلاجهم ثقافياً ودينياً ونفسياً واجتماعياً، ووضع برنامج تربوي مدروس لهم يعمل على تعليمهم وإلحاقهم بالعمل حتى يكونوا بمنأى عن إغرائهم بالمال للقيام بأعمال تخريب أو سرقة. لابد من الرجوع إلى العوامل التي تنتج عنها خروج الأطفال إلى الشوارع لمعالجتها وفي مقدمتها تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة التي تهمل أطفالها بل وتدفعهم إلى الشارع وهم في عمر الزهور لكسب المزيد من المال بأي وسيلة كائناً ما كانت. وفي بعض المناطق يواجه معظم هؤلاء العمال بعض أشكال العنف أو الاساءة. وتقول ان العاملين بالمنازل والصغار الذين يشتغلون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي والاشكال الحديثة للرق والذين يعملون في أشغال خطرة مثل التعدين والعمل في الزراعات هم الاكثر تعرضا للمخاطر.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/483541

المصدر: جريدة الشرق السبت 6ربيع الثاني 1434 هـ 16 فبراير 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/02/16/724962

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 17 فبراير 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/02/17/article810849.html

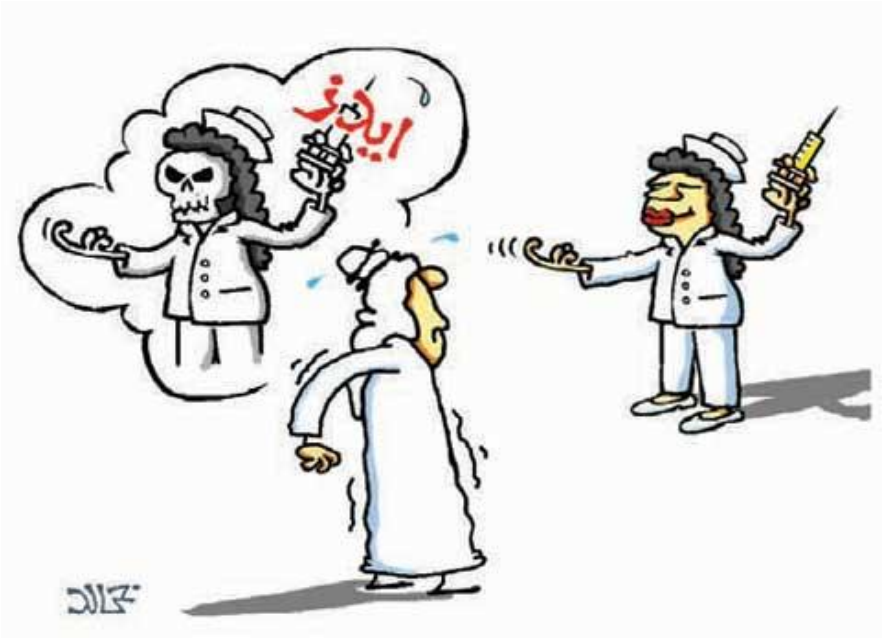

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 17 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4394

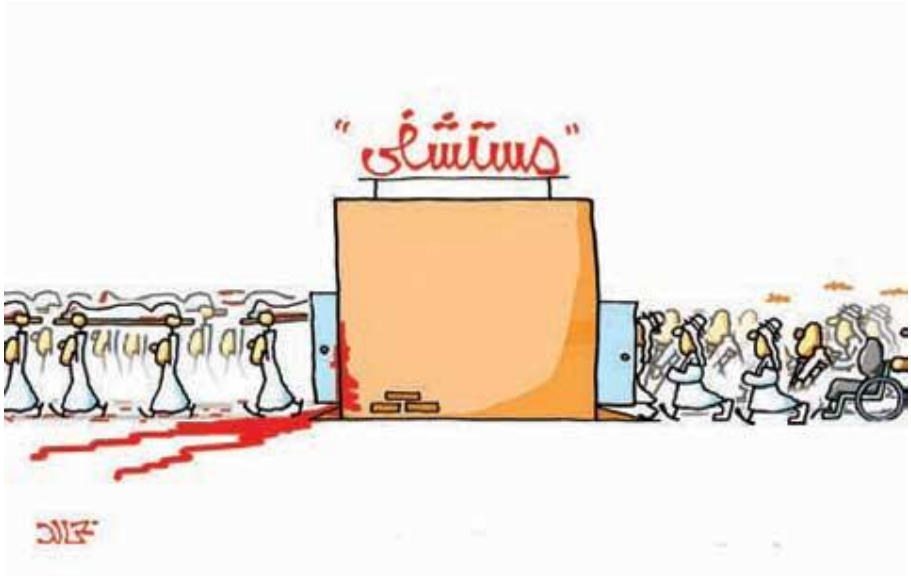

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 18 فبراير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4396

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 19 فبراير 2013م

http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4398

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 9 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 19 فبراير 2013م

رابط الكريكاتير

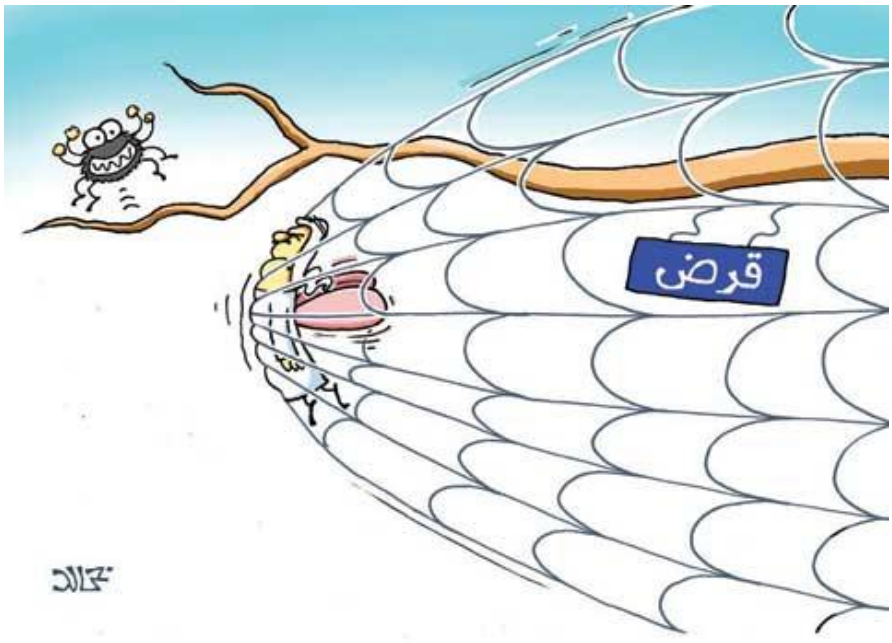

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 ربيع الأول الآخر 1434 هـ - 20 فبراير 2013م

http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4400

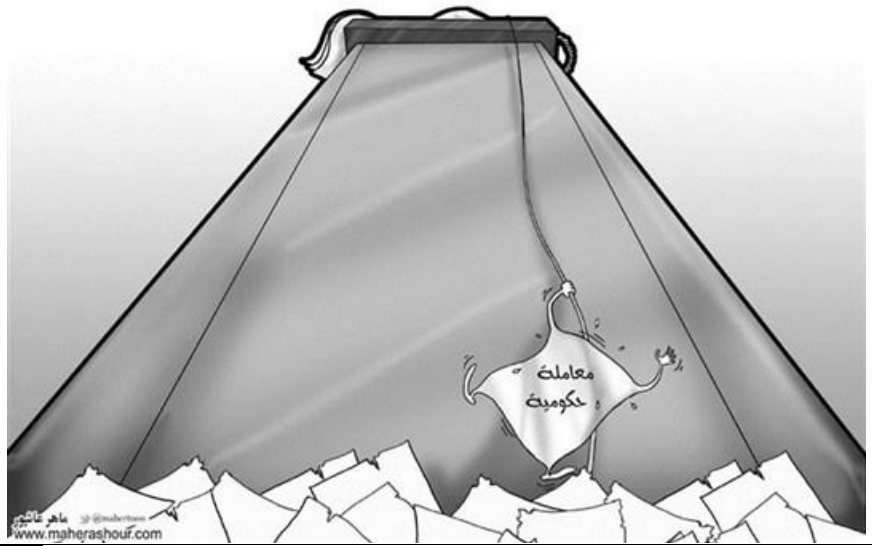

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء
10 ربيع الأول الآخر 1434 هـ
- 20 فبراير 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/484886